المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
CHAMBRE DES CONSEILLERS
مجلس المستشارين

المجلة البرلمانية

ولد الرشيد:
خطاب الملك أمام البرلمان
دعوة إلى مضاعفة الجهود
بروح من الجدية والمسؤولية

أمريكا اللاتينية:
المغرب عاصمة عالمية
للدبلوماسية البرلمانية

جلالة الملك
يترأس افتتاح الدورة الأولى للبرلمان

العدد 2 – 2025 – مجلة دورية – الإيداع القانوني: 2025PE0018 – ردمد: 4938-3085 – www.chambredesconseillers.ma

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

إقرأ في هذا العدد:

5 افتتاحية العدد

7 جلالة الملك يترأس افتتاح الدورة الأولى للبرلمان

10 حصيلة العمل التشريعي و الرقابي

24 تقييم السياسات العمومية

26 الدبلوماسية البرلمانية

88 المنتديات -الملتقيات

121 منتدى مراكش البرلماني الإقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج

140 المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي المغرب -سيماك

148 ندوة وطنية «الصحراء المغربية، من شرعية التاريخ إلى رهانات المستقبل»

محمد ولد الرشيد: الأمم المتحدة الإطار الشرعي الوحيد لمعالجة النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية

ريني هيرنانديز يجدد التأكيد على دعم الوحدة الترابية للمملكة

إيفاريست نغامانا يجدد الموقف الثابت للبلدان الأعضاء الداعم لمغربية الصحراء

جاكوب زوما: الحكم الذاتي الإطار الأمثل لإرساء حكامة محلية حقيقية في الأقاليم الجنوبية في إطار احترام سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية

مجلة دورية تصدر عن مجلس المستشارين

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
CHAMBRE DES CONSEILLERS
مجلس المستشارين

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد ولد الرشيد
رئيس مجلس المستشارين

المشرف العام
السيد الأسد الزروالي
الأمين العام لمجلس المستشارين

الإعداد والإشراف الفني
سعاد الحمامي
رئيسة قسم الإعلام والتواصل

سكرتير التحرير
عبد الحافظ قاسمي
رئيس مصلحة الرصد واليقظة الإعلامية

مساعد سكرتير التحرير
عمر لعشير

الإخراج
محمد العيادي

التصوير
محمد باحو

بمساهمة:

حسن الفاطمي
مدير مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية

سعد غازي
مدير مديرية العلاقات الخارجية والتواصل

افتتاحية العدد

شكل افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، برئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، محطة دستورية مفصلية تؤطر عمل مجلس المستشارين خلال سنته التشريعية الجارية، وتحدد معالم أولوياته في سياق وطني يتسم بتعزيز مسار الإصلاح، وتسريع وتيرة التنمية، وترسيخ أسس المغرب الصاعد والمتضامن، في انسجام وثيق مع الخيار الدستوري للجهوية المتقدمة والتنمية الترابية المندمجة.

وقد أكد الخطاب الملكي السامي، الموجه إلى أعضاء البرلمان بهذه المناسبة، على الأدوار الدستورية الجوهرية للمؤسسة التشريعية، وفي صلبها مجلس المستشارين، باعتباره فضاء للتعددية التمثيلية، وحاضنة للتعبير المنظم عن انتظارات الفاعلين الترابيين والاقتصاديين والاجتماعيين، ومنصة مؤسساتية لترسيخ الديمقراطية التشاركية والإنصات الترابي.

ويضطلع المجلس، في هذا الإطار، بأدوار محورية في التشريع، ومراقبة العمل الحكومي، وتقييم السياسات العمومية، ليس فقط من زاوية النهوض بواجباته الدستورية، بل أيضا من منظور الأثر والنجاعة والإنصاف المجالي، بما يعزز الحكامة الترابية ويكرس العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما يكتسي تقييم السياسات العمومية، باعتباره وظيفة دستورية أساسية لمجلس المستشارين، أهمية متزايدة في المرحلة الراهنة، بوصفه آلية للتقويم الاستباقي، وتجويد القرار العمومي، وضمان انسجام البرامج القطاعية مع متطلبات التنمية الجهوية، ومع خصوصيات المجالات الترابية، بما يسهم في تقليص الفوارق المجالية وتحقيق الالتقائية المطلوبة بين السياسات العمومية.

ومن جهة أخرى، أبرز جلالة الملك الأهمية الاستراتيجية للارتقاء بالدبلوماسية البرلمانية والحزبية، وتكريس تكاملها الوظيفي مع الدبلوماسية الرسمية للمملكة، بما يخدم القضايا الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية، باعتبارها قضية وحدة وسيادة وطنية.

وفي هذا السياق، يضطلع مجلس المستشارين بدور نوعي ومتميز، انطلاقا من تمثيليته الدستورية للجهات والجماعات الترابية والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، في الدفاع عن مغربية الصحراء، وتوضيح وجاهة مبادرة الحكم الذاتي باعتبارها الحل الوحيد الواقعي والجدي وذي المصداقية، فضلا عن إبراز النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، كترجمة عملية للجهوية المتقدمة والتنمية المندمجة.

ويأتي هذا العدد من مجلة مجلس المستشارين في سياق هذه الدينامية المؤسساتية المتجددة، ليسلط الضوء على حصيلة العمل التشريعي والرقابي للمجلس، وعلى إسهاماته النوعية في مجال تقييم السياسات العمومية ذات البعد الترابي والجهوي، فضلا عن استعراض أبرز محطات الدبلوماسية البرلمانية، ولاسيما تلك المرتبطة بالدفاع عن قضية الصحراء المغربية، وتعزيز الحضور المؤسساتي للمجلس في الفضاءات البرلمانية الإقليمية والدولية الوازنة.

إن المرحلة الراهنة، بما تنطوي عليه من تحديات واستحقاقات وطنية وترابية واستشرافية في ظل القرار التاريخي لمجلس الامن الدولي رقم 2797 الصادر يوم31 أكتوبر 2025في ملف الصحراء المغربية، تستدعي مزيدا من التعبئة والالتزام المسؤول، وتغليب المصلحة العليا للوطن، بما يضمن بقاء مجلس المستشارين في مستوى الثقة الملكية السامية، ويمكنه من الاضطلاع بأدواره الدستورية كاملة، والمساهمة بفعالية في ترسيخ دولة المؤسسات، وتعزيز المسار الديمقراطي، ودعم التحول التنموي، وخدمة قضايا المواطنات والمواطنين في مختلف جهات المملكة، في إطار من الحكامة الجيدة، والنجاعة في الأداء، والتكامل المؤسساتي.

جلالة الملك يترأس افتتاح الدورة الأولى للبرلمان

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، يوم الجمعة 10 أكتوبر 2024، خطابا ساميا إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

وفي ما يلي نص الخطاب الملكي السامي: « الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين، نفتتح اليوم، بعون الله وتوفيقه، السنة التشريعية الأخيرة لمجلس النواب، من الولاية الحالية.

وهي مناسبة للتعبير لكم، عن تقديرنا للعمل الذي تقومون به، سواء في مجال التشريع، أو مراقبة العمل الحكومي، أو في تقييم السياسات العمومية.

كما نود الإشادة بالجهود المبذولة، للارتقاء بالدبلوماسية الحزبية والبرلمانية، في خدمة القضايا العليا للبلاد؛ داعين إلى المزيد من الاجتهاد والفعالية، في إطار من التعاون والتكامل مع الدبلوماسية الرسمية.

ولأنها السنة الأخيرة، بالنسبة لأعضاء مجلس النواب، ندعوكم لتكريسها للعمل، بروح الجدية والمسؤولية، لاستكمال المخططات التشريعية، وتنفيذ البرامج والمشاريع المفتوحة، والتحلي باليقظة والالتزام، في الدفاع عن قضايا المواطنين.

كما لا ينبغي أن يكون هناك تناقض أو تنافس، بين المشاريع الوطنية الكبرى والبرامج الاجتماعية، ما دام الهدف هو تنمية البلاد، وتحسين ظروف عيش المواطنين، أينما كانوا.

وفي نفس السياق، ينبغي إعطاء عناية خاصة، لتأطير المواطنين، والتعريف بالمبادرات التي تتخذها السلطات العمومية، ومختلف القوانين والقرارات، لا سيما تلك التي تهم حقوق وحريات المواطنين، بصفة مباشرة.

وهذه المسألة ليست مسؤولية الحكومة وحدها، وإنما هي مسؤولية الجميع، وفي مقدمتهم أنتم، معشر البرلمانيين، لأنكم تمثلون المواطنين.

وهي أيضا مسؤولية الأحزاب السياسية والمنتخبين، في مختلف المجالس المنتخبة، وعلى جميع المستويات الترابية، إضافة إلى وسائل الإعلام، وفعاليات المجتمع المدني، وكل القوى الحية للأمة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين، لقد دعونا في خطاب العرش الأخير، إلى تسريع مسيرة المغرب الصاعد، وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

وهي كما تعلمون، من القضايا الكبرى، التي تتجاوز الزمن الحكومي والبرلماني.

وبلادنا والحمد لله، تفتح الباب، من خلال الديناميات التي أطلقناها، أمام تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية أكبر.

كما نعمل على استفادة الجميع، من ثمار النمو، ومن تكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد، في مختلف الحقوق، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وغيرها

لذلك، نعتبر أن مستوى التنمية المحلية، هو المرآة التي تعكس بصدق، مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن، الذي نعمل جميعا على ترسيخ مكانته.

فالعدالة الاجتماعية، ومحاربة الفوارق المجالية، ليست مجرد شعار فارغ، أو أولوية مرحلية، قد تتراجع أهميتها حسب الظروف؛

وإنما نعتبرها توجها استراتيجيا، يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا، ينبغي أن يحكم مختلف السياسات التنموية.

لذا، فإن توجه المغرب الصاعد، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية، يتطلب اليوم، تعبئة جميع طاقاته.

فالتحول الكبير، الذي نسعى إلى تحقيقه على مستوى التنمية الترابية، يتطلب تغييرا ملموسا في العقليات، وفي طريقة العمل، وترسيخا حقيقيا لثقافة النتائج؛ وذلك بناء على

> **ندعوكم لتكريسها للعمل، بروح الجدية والمسؤولية، لاستكمال المخططات التشريعية، وتنفيذ البرامج والمشاريع المفتوحة**

> **إن مستوى التنمية المحلية، هو المرآة التي تعكس بصدق، مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن**

> **إن السنة التي نحن مقبلون عليها، حافلة بالمشاريع والتحديات.**

معطيات ميدانية دقيقة، وباستعمال التكنولوجيات الرقمية.

لذلك، ننتظر وتيرة أسرع، وأثرا أقوى للجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، التي وجهنا الحكومة لإعدادها، وذلك في إطار علاقات رابح -رابح بين المجالات الحضرية والقروية.

ويتعلق الأمر، على الخصوص، بالقضايا الرئيسية، ذات الأسبقية التي حددناها؛ وعلى رأسها تشجيع المبادرات المحلية، والأنشطة الاقتصادية، وتوفير فرص الشغل للشباب، والنهوض بقطاعات التعليم والصحة، وبالتأهيل الترابي.

وفي هذا الصدد، ندعو الجميع، كل من موقعه، إلى محاربة كل الممارسات، التي تضيع الوقت والجهد والإمكانات؛ لأنه من غير المقبول التهاون في نجاعة ومردودية الاستثمار العمومي.

وإضافة إلى توجيهاتنا في خطاب العرش، بخصوص التنمية الترابية، ندعو للتركيز أيضا على القضايا التالية:

- أولا: إعطاء عناية خاصة للمناطق الأكثر هشاشة، بما يراعي خصوصياتها، وطبيعة حاجياتها، وخاصة مناطق الجبال والواحات.

فلا يمكن تحقيق التنمية الترابية المنسجمة، بدون تكامل وتضامن فعلي بين المناطق والجهات.

وقد أصبح من الضروري، إعادة النظر في تنمية المناطق الجبلية، التي تغطي 30 % من التراب الوطني، وتمكينها من سياسة عمومية مندمجة تراعي خصوصياتها، ومؤهلاتها الكثيرة.

- ثانيا: التفعيل الأمثل والجاد، لآليات التنمية المستدامة للسواحل الوطنية، بما في ذلك القانون المتعلق بالساحل، والمخطط الوطني للساحل. وذلك بما يساهم في تحقيق التوازن الضروري، بين التنمية المتسارعة لهذه الفضاءات، ومتطلبات حمايتها وتثمين مؤهلاتها الكبيرة، ضمن اقتصاد بحري وطني، يخلق الثروة وفرص الشغل.

- ثالثا: توسيع نطاق برنامج المراكز القروية الناشئة، باعتبارها آلية ملائمة، لتدبير التوسع الحضري، والتخفيف من آثاره السلبية.

ومن شأن هذه المراكز الناشئة كذلك، أن تشكل حلقة فعالة، في تقريب الخدمات الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، من المواطنين بالعالم القروي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن السنة التي نحن مقبلون عليها، حافلة بالمشاريع والتحديات.

وإننا ننتظر منكم جميعا، حكومة وبرلمانا، أغلبية ومعارضة، تعبئة كل الطاقات والإمكانات، وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين.

فكونوا رعاكم الله، في مستوى الثقة الموضوعة فيكم، وفي مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم، وما تتطلبه خدمة الوطن، من نزاهة والتزام ونكران ذات.

قال تعالى: «فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره»، صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

> **فكونوا رعاكم الله، في مستوى الثقة الموضوعة فيكم، وفي مستوى الأمانة الملقاة على عاتقكم**

الحصيلة الإجمالية لأشغال الجلسات العامة خلال السنة التشريعية 2024-2025

نوع الجلسة	دورة أكتوبر 2024		دورة أبريل 2025		حصيلة السنة التشريعية 2024-2025			
	عدد الجلسات المنعقدة	المدة الزمنية (د:س)	عدد الجلسات المنعقدة	المدة الزمنية (د:س)	مجموع عدد الجلسات	المدة الزمنية (د:س)	النسب المئوية من مجموع الجلسات	النسبة المئوية من المدة الزمنية لمجموع الجلسات العامة
جلسات افتتاح واختتام الدورات	01	00:48	02	01:27	03	02:15	5.36%	1.89%
الجلسات الخاصة	02	02:59	-	-	02	02:59	3.57%	2.50%
جلسات التشريع	08	17:28	06	08:23	14	25:51	25%	21.68%
جلسات الأسئلة الشفهية	14	34:41	13	35:17	27	69:58	48.21%	58.69%
الجلسات الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة المتعلقة بالسياسات العامة من قبل رئيس الحكومة	02	04:46	02	04:37	04	09:23	7.14%	7.87%
الجلسات المشتركة مع مجلس النواب	04	03:41	-	-	04	03:41	7.14%	3.09%
جلسة مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية	01	02:40	-	-	01	02:40	1.79%	2.24%
الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية	-	-	01	02:26	01	02:26	1.79%	2.04%
المجموع	**32**	**67:03**	**24**	**52:10**	**56**	**119:13**	**100%**	**100%**

مجلس المستشارين يصادق بالأغلبية على مشروع القانون المتعلق بمهنة المفوضين القضائيين

صادق مجلس المستشارين في جلسة تشريعية عقدها يوم الثلاثاء 06 ماي 2025، بالأغلبية، على مشروع قانون رقم 46.21 المتعلق بمهنة المفوضين القضائيين.

وحظي مشروع القانون بتأييد 32 مستشارا برلمانيا فيما امتنع مستشار واحد عن التصويت.

وفي كلمة تقديمية لمشروع القانون، أكد وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، أنه يروم تأهيل المهنة وتعزيز دورها داخل منظومة العدالة من خلال توسيع مجال اختصاصها النوعي والمكاني، والارتقاء بالمهنة من خلال مراجعة بعض شروط الولوج إليها.

وسجل الوزير أن هذا النص التشريعي يهدف أيضا إلى تعزيز المهنة بكفاءات نوعية من خلال فتح المجال لولوج الكتاب المحلفين إليها، وتعزيز الضمانات الممنوحة للمتعاملين مع المنتسبين للمهنة فيما يتعلق بحماية حقوقهم.

وأضاف أن مشروع القانون ينص على توفير الحماية القانونية للمنتسبين للمهنة عبر إقرار مقتضيات قانونية جديدة، وتقوية الأجهزة المشرفة على المهنة، وتحقيق التمثيلية النسائية داخل أجهزة الهيئة الوطنية بما يتناسب وعددهن داخل هذه الأجهزة.

> إن مشروع القانون ينص على توفير الحماية القانونية للمنتسبين للمهنة

مجلس المستشارين يصادق بالأغلبية على مشروع قانون يتعلق بحماية التراث

صادق مجلس المستشارين في جلسة تشريعية عقدها يوم الثلاثاء 06 ماي 2025، بالأغلبية، على مشروع قانون رقم 33.22 يتعلق بحماية التراث.

وحظي مشروع القانون بتأييد 32 مستشارا برلمانيا وامتناع ثلاثة مستشارين عن التصويت.

وفي معرض تقديمه لهذا النص التشريعي، أكد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس، أن أهم مقتضياته تتمثل في إدراج التعاريف الجديدة المتعلقة بمختلف أصناف التراث الثقافي والطبيعي والجيولوجي والتي تواكب المفاهيم الجديدة المعترف بها دوليا فيما يتعلق بالتراث الثقافي وتتلاءم مع التعاريف الحديثة المعمول بها لدى منظمة اليونيسكو.

وأبرز السيد بايتاس، في كلمة تلاها نيابة عن وزير الشباب والثقافة والتواصل، محمد المهدي بنسعيد، أن مشروع القانون يقضي بإحداث مفهوم "المجموعات التاريخية" والتي تتكون من ممتلكات عقارية مجتمعة، مبنية أو غير مبنية، وتكتسي أهمية بحكم طابعها المعماري أو حمولتها التاريخية أو تفردها مثل المدن العتيقة أو المدن المندثرة أو القرى أو القصور أو القصبات.

وأضاف أن مشروع القانون ينص على إدراج صنف التراث الثقافي المغمور بالمياه الذي يقصد به آثار الوجود الإنساني ذات الطابع الثقافي أو التاريخي أو الأثري أو العلمي أو الفني، والتي ظلت مغمورة بالمياه جزئيا أو كليا، بصفة دورية أو متواصلة والموجودة تحت المياه الوطنية لمدة 100 سنة على الأقل، ولاسيما المواقع والبنيات والبنايات والمواد والبقايا الآدمية أو الحيوانية وحطام السفن.

ووفقا للسيد الوزير، فإن هذا النص التشريعي يدرج صنف التراث الطبيعي الذي يراد به المواقع الطبيعية والبيئات والفضاءات والمناظر الطبيعية، كما يدرج صنف التراث الجيولوجي الذي يشمل التشكيلات الجيولوجية والمواقع الجيولوجية والعينات المعدنية والمستحثات والأحجار النيزكية والوثائق الجيولوجية والتي تنتمي للأزمنة الجيولوجية لحقبة ما قبل العصر الجيولوجي الرابع.

من جهة أخرى، أبرز السيد بايتاس أنه تم إدخال صنف التراث الثقافي غير المادي الذي يتمثل في مجموع الممارسات والتمثلات وكذا الأدوات والقطع والمصنوعات والفضاءات الثقافية المرتبطة بها التي تعتبرها الجماعات والمجموعات والأفراد، جزأ من تراثهم الثقافي، بالإضافة إلى مفهوم منظومة الكنوز الإنسانية الحية التي تمكن من نقل المعارف والمهارات ضمانا لاستمرار التراث الثقافي غير المادي.

كما تتضمن مقتضيات مشروع القانون، إحداث سجل وطني لجرد التراث والذي يشتمل على الجرد الوطنية للتراث الثقافي غير المنقول والجرد الوطنية للتراث المنقول وكذا الجرد الوطني للتراث الثقافي غير المادي والجرد الوطني للتراث المغمور بالمياه والجرد الوطني للتراث الطبيعي والجرد الوطني لتراث الجيولوجي.

> إن مشروع القانون يقضي بإحداث مفهوم "المجموعات التاريخية" والتي تتكون من ممتلكات عقارية مجتمعة، مبنية أو غير مبنية

مجلس المستشارين يصادق بالأغلبية على مشروع القانون المتعلق بالمسطرة المدنية

صادق مجلس المستشارين في جلسة تشريعية، يوم الثلاثاء 27 ماي 2025، بالأغلبية، على مشروع قانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية برمته، وذلك بحضور وزير العدل عبد اللطيف وهبي.

وحظي مشروع القانون بتأييد 34 مستشارا برلمانيا، فيما امتنع ثلاثة آخرون عن التصويت، دون معارضة أي مستشار.

وفي معرض تقديمه لمشروع القانون، أوضح وزير العدل، عبد اللطيف وهبي أن هذا النص يترجم اختيارات الدستور الواردة في باب السلطة القضائية في ما يتعلق بحماية حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة، كما يواكب القوانين الاجرائية المقارنة، ويتلائم مع المواثيق الدولية ذات الصلة.

وأضاف أن النص التشريعي يتلاءم أيضا مع توصيات النموذج التنموي الجديد، لاسيما تلك التي تؤكد على أهمية تحسين أداء المحاكم، والتقليص من بطء العدالة بالانتقال من محكمة تقليدية إلى محكمة إلكترونية، وتحسين آليات التنسيق بين الفاعلين والمتدخلين في منظومة العدالة.

> إن النص التشريعي يتلاءم أيضا مع توصيات النموذج التنموي الجديد

وسجل أن هذا المشروع الجديد يشكل حجر الزاوية لباقي القوانين الإجرائية، والمدخل الأساسي لاستيفاء الحق الموضوعي، ليكون بذلك من أهم الضمانات القضائية لحماية الحقوق والحريات وتحسين جودة الخدمة القضائية في ضوء التحول الرقمي لمنظومة العدالة لجعل القضاء في خدمة المواطن، وتوفير شروط المحاكمة العادلة والمنصفة داخل آجال معقولة.

وتتمثل التعديلات الجوهرية التي تم إدخالها على هذا المشروع من قبل أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، يوضح الوزير، في حذف المقتضيات المتعلقة بالتغريم بقصد ضمان تمتع المتقاضين بحق الولوج إلى العدالة وكفالة اللجوء الى القضاء وفق إرادة المشرع الدستوري في المواد المتعلقة برفع الدعاوى وتقديم الدفوع ومسطرة تجريح القضاة.

وأضاف أنه تمت إعادة النظر في قواعد عدم الاختصاص النوعي بالتنصيص على وجوب بت المحكمة أو القسم المتخصص بحكم مستقل في الدفع بعدم الاختصاص النوعي، مع امكانية استئنافه خلال أجل عشرة أيام من تاريخ التبليغ به.

وإذا بتت محكمة الدرجة الثانية في الاختصاص، يوضح الوزير، أحالت الملف تلقائيا على المحكمة المختصة، على أنه لا يقبل قرار محكمة الدرجة الثانية أي طعن عاديا كان أو غير عادي، مع عدم جواز إثارة الدفع بعدم الاختصاص النوعي لأول أمام محكمة النقض.

من جهة أخرى، أشار الوزير إلى أنه تمت مراجعة معيار الاختصاص القيمي للمحاكم الابتدائية بالنظر ابتدائيا وانتهائيا إلى غاية عشرة آلاف درهم، وابتدائيا، مع حفظ حق الاستئناف، في جميع الطلبات التي تتجاوز عشرة آلاف درهم، وذلك حتى لا يتم حرمان فئات عريضة من المتقاضين من الحق في الطعن بالاستئناف.

> إن هذا المشروع الجديد يشكل حجر الزاوية لباقي القوانين الإجرائية، والمدخل الأساسي لاستيفاء الحق الموضوعي

> إن مشروع قانون المسطرة المدنية يعد من أهم النصوص التشريعية الناظمة للعمل القضائي

وبخصوص تقوية الدور الايجابي للقاضي في إدارة الدعوى المدنية وتسييرها، أكد السيد وهبي أن المشروع تضمّن مجموعة من المقتضيات التي خول من خلالها إعطاء القاضي آليات إجرائية لإظهار الحقيقة وتسهيل مهمة الفصل في الدعوى، مسجلا أنه أمر لا يتنافى مع مبدأ حياد القاضي وعدم تحيزه للخصوم، ومن ذلك إلزام المحكمة بإنذار الأطراف بتصحيح المسطرة، وتكليفهم للإدلاء بالمستندات التي يعتمدونها وبتدارك البيانات غير التامة أو التي وقع إغفالها، واجراء تحقيق في الدعوى والامر بالحضور الشخصي للأطراف.

ومن أجل التكريس الفعال لمبدأ حق التقاضي باعتباره مضمونا لكل شخص للدفاع عن حقوقه وعن مصالحه التي يحميها القانون، أشار الوزير إلى أنه تم التنصيص على إمكانية تقديم مقال الطعن لمن تضرر من حكم قضائي بأي صندوق من صناديق المحاكم على أن يتم إرساله من طرف رئيس كتابة الضبط فورا إلى المحكمة المختصة.

وبخصوص تعزيز حق الدفاع، سجل الوزير أن المشروع أكد على دور المحامي على مستوى تمثيل الأطراف أمام القضاء حتى في حالة الدعاوى التي تطبق فيها المسطرة الشفوية، فعزز من ضمانات الدفاع ومركز المحامي في الدعوى المدنية باعتبار مكانته الاعتبارية تحت سيادة القانون وسلطة القضاء،

من جانبهم، أبر المستشارون البرلمانيون، في مداخلاتهم، أن مشروع قانون المسطرة المدنية يعد من أهم النصوص التشريعية الناظمة للعمل القضائي، نظرا لارتباطه الوثيق بالحقوق المنصوص عليها في دستور المملكة، خاصة في ما يتعلق بالحق في التقاضي المضمون بموجب أحكام الفصل 118 من الدستور.

وسجلوا أن مشروع القانون ينسجم أيضا مع الدور الفعال للعدالة، وما تمثله من أساس في النسق المؤسساتي والحقوقي والتشريعي، في إطار احترام حقوق الأفراد والجماعات، وهو ما يعد خطوة مهمة نحو مواكبة التحديات الجديدة، وتعزيز ثقة المواطنين في النظام القضائي.

وثمّنوا المراجعة التي همّت مجموعة من مقتضياته، مبرزين أنها تقدم حلولا قانونية للإشكالات المرتبطة بالدعوى المدنية في المحاكم المغربية، ومسجلين أنها حلقة أساسية في مسلسل إصلاح منظومة العدالة الذي انطلق بعد دستور 2011.

كما نوّهوا بأهمية التنصيص على رقمنة الإجراءات القضائية، معتبرين أنها تعد تحديا حقيقا لتعزيز فعالية الولوج إلى العدالة، من أجل المرور إلى المحكمة الرقمية، وما تتطلبه من مواصلة إنشاء مجموعة من المنصات والبوابات الإلكترونية، على غرار إحداث منصة للتبادل الرقمي مع هيئات المحامين وباقي المهن المساعدة للقضاء.

مجلس المستشارين يصادق على مشروع القانون المتعلق بالمسطرة الجنائية

صادق مجلس المستشارين، في جلسة تشريعية عقدها يوم الثلاثاء 08 يوليوز 2025، بالأغلبية، على مشروع القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، وذلك بحضور وزير العدل عبد اللطيف وهبي.

وحظي مشروع القانون بتأييد 24 مستشارا برلمانيا، فيما عارضه أربعة مستشارين، وامتنع اثنان آخران عن التصويت.

وفي معرض تقديمه لمشروع القانون، أكد وزير العدل أن قانون المسطرة الجنائية يكتسي أهمية بالغة داخل المنظومة القانونية باعتباره المحرك الأساسي للقوانين التجريمية والعقابية، وبكونه من بين القوانين الإجرائية المؤطرة التي تلامس مجالين تختلف سبلهما، وغالبا ما يقع أثناء السعي إلى الوصول إليهما من طرف المتدخلين في المنظومة الجنائية الدخول في تماس يحتاج إلى نص تشريعي دقيق وواضح وممارسة محترفة.

وأشار الى أن الأمر يتعلق من جهة بالسعي إلى التثبت من وقوع الجريمة وضبط مرتكبيها ومحاكمتهم، ومن جهة أخرى بالبحث عن البراءة وما يتطلبه ذلك من توفر شروط وضمانات المحاكمة العادلة.

وقال السيد وهبي إن المشروع يعد محطة تاريخية استثنائية هامة لمنظومة العدالة الجنائية لاسيما في إطار ما شهدته المملكة في العقدين الأخيرين من مستجدات

> **إن المشروع يعد محطة تاريخية استثنائية هامة لمنظومة العدالة الجنائية**

هامة شملت مستويات متعددة، خاصة في ما يرتبط بتعزيز مجال الحقوق والحريات والانخراط التام في الالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ومكافحة الجريمة، وكذا ما يتعلق بتطوير عمل المؤسسات، لاسيما ما يرتبط بتدبير المرحلة الانتقالية التي تعيشها المملكة بخصوص إحداث سلطة قضائية مستقلة وفق ما نص عليه الدستور.

> **إن قانون المسطرة الجنائية يكتسي أهمية بالغة داخل المنظومة القانونية باعتباره المحرك الأساسي للقوانين التجريمية والعقابية**

وأضاف أنه تم اعتماد هذا المشروع وفق مقاربة تشاركية موسعة، حرصت على استحضار النقاشات الدائرة حوله والسعي إلى فتح نقاشات موسعة مع كل المتدخلين والمخاطبين بأحكامه من أجهزة حكومية وقضائية وأمنية ومهنية، وفتحت باب المشاورة مع العديد من المؤسسات والهيئات الدستورية كالمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ولفت السيد وهبي إلى أن وزارة العدل حرصت منذ الشروع في مناقشة هذا المشروع أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين على رصد جميع الملاحظات والمقترحات المقدمة، سواء في إطار المناقشة العامة أو التفصيلية أو في إطار اللجنة الفرعية التي تم تشكيلها لتعميق النقاش حول مجموعة من المقتضيات الهامة الواردة في المشروع، بهدف بلورة تصور شامل ومتكامل لقانون مسطري حداثي يواكب التطورات الحاصلة.

وخلص الوزير الى أن هذه المبادرة التشريعية تجسد بلا شك خطوة مهمة لتحديث الترسانة القانونية الوطنية، والاستجابة للتطلعات والانتظارات، والتي ستحرص الوزارة بكل مسؤولية على التواصل بشأن مستجداتها والتنسيق مع كل الجهات المعنية بتنفيذ أحكامها، إيمانا بأن الممارسة تبقى هي المحك الحقيقي للتنزيل الأمثل لمضا مينها .

مجلس المستشارين يصادق في قراءة ثانية على مشروع قانون المسطرة المدنية

صادق مجلس المستشارين في جلسة تشريعية عقدها يوم الثلاثاء 08 يوليوز 2025، بالأغلبية، على مشروع قانون رقم 02.23 المتعلق بالمسطرة المدنية، وذلك في إطار قراءة ثانية.

وحظي مشروع القانون بتأييد 34 مستشارا برلمانيا، فيما امتنع 3 مستشارين آخرين عن التصويت.

وكان وزير العدل، عبد اللطيف وهبي، قد أكد في معرض تقديمه لمشروع القانون، أن هذا النص يترجم اختيارات الدستور الواردة في باب السلطة القضائية في ما يتعلق بحماية حقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة، كما يواكب القوانين الاجرائية المقارنة، ويتلائم مع المواثيق الدولية ذات الصلة.

> أهمية تحسين أداء المحاكم، والتقليص من بطء العدالة بالانتقال من محكمة تقليدية إلى محكمة إلكترونية

وأضاف أن النص التشريعي يتلاءم أيضا مع توصيات النموذج التنموي الجديد، لاسيما تلك التي تؤكد على أهمية تحسين أداء المحاكم، والتقليص من بطء العدالة بالانتقال من محكمة تقليدية إلى محكمة إلكترونية، وتحسين آليات التنسيق بين الفاعلين والمتدخلين في منظومة العدالة.

وسجل أن هذا المشروع يشكل حجر الزاوية لباقي القوانين الإجرائية، والمدخل الأساسي لاستيفاء الحق الموضوعي، ليكون بذلك من أهم الضمانات القضائية لحماية الحقوق والحريات وتحسين جودة الخدمة القضائية في ضوء التحول الرقمي لمنظومة العدالة لجعل القضاء في خدمة المواطن، وتوفير شروط المحاكمة العادلة والمنصفة داخل آجال معقولة.

مجلس المستشارين يصادق بالإجماع على مشروع قانون تنظيمي يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة

صادق مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 08 يوليوز 2025، بالإجماع، على مشروع القانون التنظيمي رقم 09.25 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.

ويندرج مشروع القانون ضمن الجهود الرامية إلى استكمال مسار إصلاح منظومة العدالة، وتحقيق الانسجام التشريعي بين النظام الأساسي للقضاة والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، خاصة بعد التعديلات التي طالت هذا الأخير بموجب القوانين رقم 30.22 و46.24.

> يندرج مشروع القانون ضمن الجهود الرامية إلى استكمال مسار إصلاح منظومة العدالة

ويهدف مشروع القانون إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للقضاة، من خلال تمكينهم من الاستفادة من الرخص الاجتماعية، المتمثلة في رخص الولادة والأبوة والكفالة والرضاعة، فضلا عن رخص المرض المتوسطة وطويلة الأمد، مع ضمان الاحتفاظ بالأجرة كاملة خلال هذه الفترات مساواة مع موظفي الدولة.

كما يتضمن النص الجديد مستجدات نوعية من قبيل استفادة المرأة القاضية التي تسند إليها كفالة طفل دون 24 شهرا من رخصة أمومة كاملة مدتها 14 اسبوعا، واستفادة القاضي من رخصة أبوة مدتها 15 يوما بأجرة كاملة، واستفادة المرأة القاضية من ساعة رضاعة يومية إلى حين بلوغ الطفل سنتين.

رئيس الحكومة في جلسة عمومية شهرية أمام مجلس المستشارين حول موضوع "السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية"

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 27 ماي 2025، جلسة عمومية شهرية خصصت لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوع "السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية".

أكد رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش، أن الحكومة نجحت في تحقيق مقاصد الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، والمتمثلة في توطيد مجتمع متماسك ينعم فيه المواطنون بكافة حقوقهم الأساسية.

وقال السيد أخنوش، إن الحديث عن ورش الحماية الاجتماعية، يستحضر أسمى معاني العمق الحضاري والإنساني للمملكة، كما تعكس مضامينه دلالات التفوق الإصلاحي المغربي من جهة ثانية، مؤكدا أن هذا المشروع الملكي الانتقالي شكل بالنسبة للحكومة منطلقا داعما لمسؤوليتها الاجتماعية، وإطارا موجها نحو تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وضمان شموليتها للجميع .

> **إن الحكومة نجحت في تحقيق مقاصد الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية**

وشدد رئيس الحكومة في هذا السياق، على أن قيادة التحول البنيوي في المجال الاجتماعي، أصبح ضرورة مجتمعية ملحة، تحمل في طياتها نواة دولة اجتماعية حديثة تضمن العدالة الاجتماعية وتطمح لتحقيق نمو شامل ومستدام، مبرزا أن هذا التحول يضع الرأسمال البشري في صميم أولوياته، وفق مقاربات مستلهمة من أفضل الممارسات الدولية، التي تلتقي حول معالجة أوجه الضعف الاقتصادي والاجتماعي، ومنح كل المواطنين فرصة مواتية للعيش بكرامة وإنصاف.

وأشار إلى أن الحكومة جعلت من هذه المقاربة أساسا ثابتا لتدخلاتها، ومنهجا قائما على تمتيع المواطنين بنظام حماية اجتماعية فعال ومتكامل، منوها إلى أن الالتزام الحكومي بتوسيع نطاق

> **إن قيادة التحول البنيوي في المجال الاجتماعي، أصبح ضرورة مجتمعية ملحة**

الحماية الاجتماعية، وفق البرنامج العام الذي حدده جلالة الملك محمد السادس، ومضامين القانون الإطار للحماية الاجتماعية، يكشف نجاح المغرب في تصميم منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، ومراجعة مختلف الاختلالات والنقائص التي كانت تحد من فعاليتها الاستهدافية سابقا.

فبعد أشواط حاسمة من الجهود والإصلاحات، تقدم المملكة اليوم مثالا فريدا في ميدان الحكامة الاجتماعية وجودة الخدمات الأساسية، مسجلا أن الأمر يتعلق بمقاربة طموحة ساهمت في إدماج مختلف الفئات الهشة التي لم تكن مشمولة بهذا الوضع، في أفق بناء مجتمع قوي مبني على الاستحقاق العادل ويضمن تكافؤ الفرص للجميع.

واعتبر رئيس الحكومة أن الاستحقاق الاجتماعي الحقيقي ليس مجرد إجراء حكومي ظرفي، بقدر ما يعكس التفكير الحكومي الحازم في ولوج عهد مستدام لمنظومة الحماية الاجتماعية، يستند إلى أرضية صلبة من الآليات الدقيقة لمواكبة الظروف السوسيو – اقتصادية للأسر، وتتبع تطوراتها المستقبلية.

> **إن الاستحقاق الاجتماعي الحقيقي ليس مجرد إجراء حكومي ظرفي، بقدر ما يعكس التفكير الحكومي الحازم في ولوج عهد مستدام لمنظومة الحماية الاجتماعية**

وأكد أن هذه الآليات سيكون بمقدورها تعزيز الحماية من المخاطر التي تهدد تماسك الجسم الاجتماعي، وبالتالي توفير الرعاية والدخل لجميع الأشخاص، معتبرا في هذا الإطار أن النجاح في تعميم السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان على مجموع أقاليم المملكة، قبل الآجال المحددة له سابقا، مثل الجواب الحكومي الضروري لتسريع تحديث منظومة التضامن الوطني.

وخلص إلى أن الخدمات النوعية لهذه السجلات، ساهمت في تمكين الأفراد والأسر من الاستفادة من مختلف برامج الدعم التي تقدمها الدولة، وفق تغطية ترابية قائمة على مبادئ القرب والانصات حد من فعاليتها الاستهدافية سابقا.

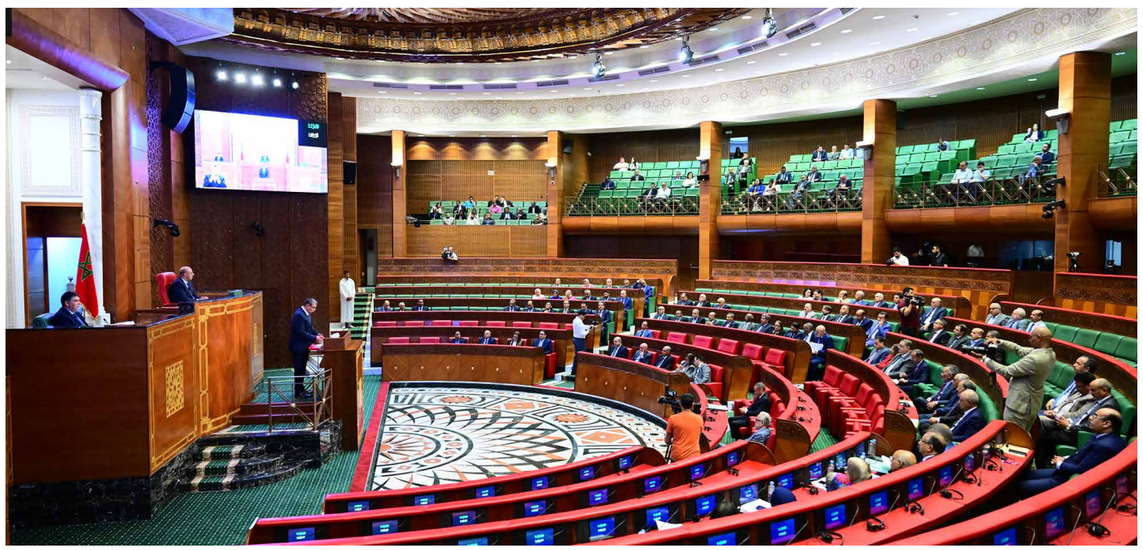

رئيس الحكومة في جلسة عمومية شهرية أمام مجلس المستشارين حول موضوع "الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل"

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور، عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 15 يوليوز 2025، جلسة عمومية شهرية خصصت لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوع "الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل".

أكد رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، أن الحكومة عملت على التنزيل السريع والفعال لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وصون كرامة المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية، وذلك في إطار تعزيز تراكمات المسار التحديثي والتنموي الذي تعرفه المملكة بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وقال السيد أخنوش، إن الحكومة اتخذت في هذا الإطار تدابير للرفع من وتيرة نمو الاقتصاد الوطني لاسيما من خلال تعزيز مجهود الاستثمار العمومي الذي ارتفع من 230 مليار درهم سنة 2021 إلى 340 مليار درهم سنة 2025.

وتابع رئيس الحكومة أن هذا الأمر يشكل رافعة للاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الكبرى، ولانبثاق جيل جديد من الاستثمارات الخاصة ذات القيمة المضافة العالية، التي تخدم المجالات الحيوية والاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أنه تم أيضا إخراج ميثاق جديد للاستثمار قادر على إعطاء دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية عبر مختلف التحفيزات، لافتا إلى أنه تم في نفس الإطار المصادقة على معظم النصوص التنظيمية لتنزيل هذا الميثاق، لا سيما المرسوم

> **إن الحكومة عملت على التنزيل السريع والفعال لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية**

المتعلق بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي توفر أزيد من 80 بالمئة من مناصب الشغل في القطاع المهيكل.

وأضاف إلى أن هذا المرسوم يحدد كيفيات وشروط تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه لهذه الفئة من المقاولات، وشروط الاستفادة منه، مشيرا إلى حكامة نظام هذا الدعم الذي يتكون من المنحة الخاصة بخلق مناصب شغل قارة، التي تهدف إلى تعزيز دينامية التشغيل من طرف هذه المقاولات، والمنحة الترابية التي تهدف إلى الحد من التفاوتات المجالية وتعزيز العدالة المجالية، وكذا المنحة الخاصة بالأنشطة ذات الأولوية نظرا لبعدها الاستراتيجي في تحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وبعد أن شدد على أن الحكومة تعمل على استكمال تنزيل الترسانة التنظيمية لهذا الميثاق في أقرب الآجال، أبرز السيد أخنوش أن الحكومة عملت بالإضافة إلى ذلك على تنزيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، من أجل تعزيز قدرات المقاولات الوطنية؛ وتفعيل استراتيجية "المغرب الرقمي 2030"؛ وتنزيل خارطة الطريق للقطاع السياحي 2023-2026، التي تهدف لاستقطاب 17,5 مليون سائح وتحقيق مداخيل بالعملة الصعبة تصل إلى 120 مليار درهم، وإحداث 200.000 منصب شغل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

> **إن الحكومة عملت على تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى التي تهدف إلى ضمان الأمن المائي والغذائي**

وأشار إلى أن الحكومة عملت على تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى التي تهدف إلى ضمان الأمن المائي والغذائي، حيث قامت بالرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2020-2027، الذي خصصت له 18 مليار درهم برسم سنة 2025؛ فضلا عن تعزيز سيادة المغرب في مجال الطاقة، عبر تسريع تنمية الطاقات المتجددة وإطلاق خارطة طريق جديدة لتطوير عرض المغرب للهيدروجين الأخضر.

كما أكد على العمل المتواصل على تنويع روافد التحول الاقتصادي للمملكة في ظل التغيرات التكنولوجية والبيئية الحالية، وهو ما يتجلى على الخصوص من خلال الإجراءات الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي، والاقتصاد الأخضر، ومختلف الاستراتيجيات القطاعية.

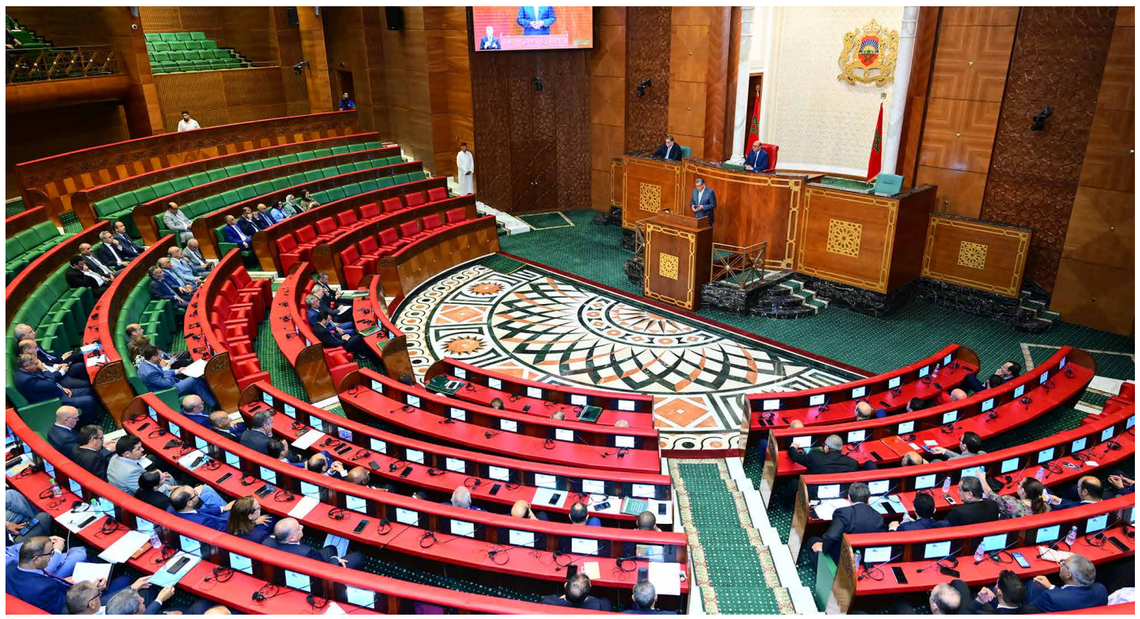

مجموعة موضوعاتية توصي بإعادة هيكلة منظومة التكوين المهني لملاءمة مخرجاتها مع حاجيات سوق الشغل

دعا تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة بمجلس المستشارين، المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، إلى إعادة هيكلة منظومة التكوين المهني للرفع من نجاعة الإدماج المهني، وربط برامج التكوين بمتطلبات سوق الشغل والمجالات ذات القيمة المضافة العالية.

وتضمن التقرير، الذي تمت مناقشته خلال جلسة عامة خصصت لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، انعقدت يوم الثلاثاء 22 يوليوز 2025 بحضور عدد من أعضاء الحكومة، مجموعة من التوصيات همت، بالخصوص، الجوانب المتعلقة بتأهيل منظومة التكوين وربطها بسوق الشغل، وتعزيز البحث العلمي والابتكار، وإصلاح السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل وتعزيز حكامتها، والتمكين الاقتصادي للنساء، وتحفيز المقاولات، لاسيما الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق، أوصى التقرير بملاءمة برامج التكوين والتأهيل المهني مع متغيرات سوق الشغل، وتصميم برامج تكوينية تستجيب بدقة لاحتياجات سوق العمل عبر إشراك القطاع الخاص في تحديد

> **إعادة هيكلة منظومة التكوين المهني للرفع من نجاعة الإدماج المهني**

محتويات التكوينات، وتوسيع نطاق برامج الإدماج والتشغيل الذاتي، وتبسيط المساطر الإدارية والولوج إلى التمويل، لاسيما لفائدة الشباب والنساء.

كما دعا إلى دعم التكوين المستمر للفاعلين في منظومة التشغيل، واعتماد شراكات استراتيجية مع الجامعات في مجال البحث العلمي، واعتماد برامج تكوين مدى الحياة لفائدة الموارد البشرية العاملة بقطاعي التشغيل والتكوين لتعزيز كفاءتهم المهنية وتحيين معارفهم، وتكوين الفاعلين المحليين في مجال إعداد وتتبع الأوراش، وإرساء منظومة رقمية موحدة لتتبع الأداء وتقييم الأثر.

وأكد التقرير، أيضا، على أهمية تشجيع وتطوير البحث العلمي والابتكار لدعم التنافسية وجلب استثمارات ذات قيمة مضافة، والاستثمار في اقتصاد المعرفة لتوفير فرص شغل جديدة، وإدخال أهداف متجددة تراعي الابتكار، من قبيل دعم المقاولات الرقمية وتحسين أداء ومهارات الاقتصاد الأخضر.

وعلى مستوى الحكامة، حث التقرير على تدبير السياسات العمومية بمنطق الاستمرارية، لاسيما في القطاعات الحيوية المبنية على إجماع وطني كالصحة والتعليم والتشغيل، ورفع مستوى التنسيق المؤسساتي بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، بهدف تجاوز تكرار البرامج وتداخل الأدوار، داعيا إلى إحداث هيئة دائمة متعددة القطاعات لتنسيق السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل والتكوين والاستثمار، تحت إشراف رئاسة الحكومة.

وبخصوص التمكين الاقتصادي للمرأة، دعت التوصيات إلى تمكين النساء من امتلاك الأدوات اللازمة من خلال اعتماد حوافز ضريبية ومالية إضافية لصالح النساء، وتخصيص اعتمادات مالية لفائدة المشاريع النسائية الجماعية، مع تشجيع إدماج النساء في برامج التكوين والتشغيل

> **أشادت مكونات مجلس المستشارين بالمنجزات التي حققتها الحكومة في ظرفية صعبة، من خلال إطلاق إصلاحات هيكلية عززت الاقتصاد الوطني**

في القطاعات الصناعية والمهيكلة، مشددة على أهمية دعم المقاولة النسائية من خلال تبسيط المساطر من خلال المواكبة القانونية والتقنية.

وفي ما يخص بيئة المقاولة، دعا التقرير إلى مراجعة تطوير منصات رقمية وطنية وجهوية لربط قواعد بيانات التكوين والتشغيل بالكفاءات والفرص الاستثمارية، وتشجيع الاستثمار الموجه ترابيا من خلال حوافز مالية وضريبية وآليات تمويل مرنة وميسرة، مبرزا أهمية توسيع نطاق الضمانات العمومية لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة لتيسير ولوجها للتمويل البنكي، وتخفيف الضغط على ميزانيات البنوك عبر إحداث سوق قانونية موازية خاصة بالديون المتعثرة.

وفي معرض تفاعلها مع مضمون التقرير، أشادت مكونات مجلس المستشارين بالمنجزات التي حققتها الحكومة في ظرفية صعبة، من خلال إطلاق إصلاحات هيكلية عززت الاقتصاد الوطني، وساهمت في تحسين المؤشرات الماكرو-اقتصادية والاجتماعية، عبر تعبئة استثمارات غير مسبوقة، وإطلاق أوراش كبرى، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

كما ثمنت الدينامية الإيجابية المسجلة على مستوى الاستثمار العمومي والخاص، وما رافقها من أوراش بنيوية همت البنية التحتية، والنقل، والتعليم، والصحة، والقطاعات الإنتاجية، مسجلة أن هذه الاستثمارات ساهمت في إحداث آلاف مناصب الشغل، وتحقيق انتعاش اقتصادي ملموس، كما عكستها المؤشرات المعلنة من طرف المؤسسات الوطنية المختصة، لا سيما الارتفاع الملحوظ في معدل النمو خلال الفترة الأخيرة.

وفي المقابل، أكد مستشارون ضرورة اعتماد إجراءات تحفيزية إضافية لتشجيع تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية، مشددين على أهمية تحديث الإطار القانوني المنظم لعلاقات الشغل، وتكييف عرض التكوين مع حاجيات سوق الشغل، وذلك في إطار مقاربة أكثر نجاعة واستهدافا.

وسجلوا أنه، بالرغم من التقدم المحقق في تحديث المنظومة المؤطرة للاستثمار واعتماد آليات محفزة للتشغيل، فإن الواقع لا يزال يكشف عن فجوة قائمة بين نجاعة الاستثمار من جهة، وأثره المباشر على التشغيل من جهة أخرى، مشددين على أن معالجة معضلة البطالة تستدعي تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز الإدماج السوسيو اقتصادي.

> **ضرورة اعتماد إجراءات تحفيزية إضافية لتشجيع تمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات العمومية**

محمد ولد الرشيد يؤكد التزام مجلس المستشارين الثابت بتعزيز التعاون والحوار جنوب-جنوب

أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الأربعاء 02 أبريل 2025 بالرباط، التزام المجلس الثابت بجعل تعزيز التعاون والحوار البرلماني جنوب-جنوب، ولاسيما مع منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، في طليعة اهتمامات المجلس وفي صلب عمله الدبلوماسي البرلماني.

وقال السيد ولد الرشيد في اجتماع مشترك مع برلمان منظومة الأنديز، إن استضافة المملكة لهذا اللقاء تعكس عمق الثقة المتبادلة التي تجمعنا، وحرصنا الراسخ في مجلس المستشارين على توفير كل شروط النجاح لهذا الحدث البرلماني الهام، بما يليق بمكانة برلمان مجموعة دول الأنديز، وهو في الآن ذاته، وفاءٌ لالتزام الثابت مجلس المستشارين،

> إن استضافة المملكة لهذا اللقاء تعكس عمق الثقة المتبادلة التي تجمعنا

بجعل تعزيز التعاون والحوار البرلماني جنوب-جنوب، ولاسيما مع منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، في طليعة اهتمامنا وفي صلب عملنا الدبلوماسي البرلماني.

وأبرز أن هذا اللقاء يعد خير شاهد على ثقة الدول المتعددة المشكلة لبلدان منظومة الأنديز (كولومبيا، البيرو، الشيلي، بوليفيا والاكوادور) في المملكة المغربية، وفي مصداقية ومَتَانةِ العلاقات القائمة مع مجلس المستشارين، فضلا عن كونه تأكيدا لالتزامنا الجاد والصادق، بالارتقاء بعلاقات الصداقة والأخوة والشراكة إلى مستويات أبعد.

وأشار في هذا السياق، إلى استضافة مجلس المستشارين قبل ثلاثة أشهر لدورة استثنائية لمنتدى (الفوبريل)، فضلا عن عقد المكتب التنفيذي لـ (البرلاتينو) أول اجتماع له خارج أمريكا اللاتينية بالمملكة المغربية، وبمشاركة مجلس المستشارين في أشغال الجمعية العامة ل (البرلاتينو) بجمهورية بنما، وفي أشغال الدورة العادية للفوبريل بجمهورية الهندوراس، كما تم التوقيع، مع كافة الاتحادات الجهوية والإقليمية وضمنها برلمان الأنديز، على الإعلان المشترك من أجل تأسيس المنتدى البرلماني المغرب-أمريكا اللاتينية.

وأكد أن هذا الزخم يتم استثماره في مد جسور التعاون المتعدد الأطراف، من خلال الإعداد لمؤتمر الحوار البرلماني جنوب-جنوب بين أفريقيا، آسيا، العالم العربي وأمريكا اللاتينية، وكذا قمة الأفرولاك.

وتوقف السيد ولد الرشيد عند المرتكزات والمرجعيات المؤطرة لمسار الشراكة المتميزة مع البرلمان الأنديني ومع باقي الهيئات المماثلة في أمريكا اللاتينية، مشددا على أن العلاقات التي جمعت المملكة المغربية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي بعراقتها وتاريخيها قائمة دوما على عمقها وروابطها الإنسانية وعلى التحديات والرهانات المتشابهة، باعتبار انتمائنا المشترك لدول الجنوب.

وسجل أن المكانة الرفيعة التي ظلت تحظى به المملكة في وجدان شعوب الدول الأندينية ومنطقة أمريكا اللاتينية على العموم تتجسد اليوم بشكل أساسي في التقدير العميق والعرفان الصادق الذين يحظى بهما جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ببلدان المنطقة، والذي لطالما لمسناه خلال زياراتكم وأثناء مشاركتنا معكم، حيث رغم مرور عقدين من الزمن على الزيارة التاريخية لجلالته، والتي شملت بلدين من البلدان الخمسة الأعضاء بمنظمتكم الصديقة، نقف دائما على ما فتحته من آفاق واسعة في مسار الصداقة والتعاون بيننا.

وتطرق السيد ولد الرشيد إلى قضية الوحدة الترابية للمملكة التي تشكل مصدر إجماع وطني، بل وجزأ متأصلا في الهوية المغربية، هوية الدفاع المستميت عن الوحدة الترابية وسيادة المغرب على كافة أراضيه. وأوضح في هذا الصدد، أن الأمر لا يتعلق فقط بنزاع مفتعل، بقدر ما هي محاولة، لتقسيم وتجزيئ التراب المغربي استنادا إلى أساطير وسرديات وهمية تروم جاهدة المس بسيادتنا الوطنية، ضدا على الحقائق التاريخية والسياسية والقانونية والواقعية لقضيتنا الوطنية، ومنها هذا الدعم والتأييد الأممي والدولي المتنامي لمغربية الصحراء وللمبادرة المغربية للحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، والتي تظل الحل الوحيد المقبول والعادل لإنهاء هذا النزاع المفتعل.

ولفت رئيس مجلس المستشارين إلى الدينامية المهمة التي تعرفها منطقة الأنديز في دعم المبادرة المغربية وفي مراجعة المواقف الموروثة عن سياقات الحرب الباردة، مؤكدا عزم المجلس على الانفتاح، كذلك، على باقي الدول والمناطق، وتعبئة كل إمكانياتنا السياسية والفكرية من أجل بسط الحجج والأدلة القانونية والسياسية والتاريخية والروحية، التي تؤكد شرعية مغربية الصحراء، استرشادا بالتوجيهات المتضمنة في الخطاب السامي لجلالة الملك، حفظه الله، في افتتاح الدورة الأولى لهذه السنة التشريعية.

المغرب شريك محوري لبرلمان مجموعة دول الأنديز

أكد رئيس برلمان مجموعة دول الأنديز، السيد غوستافو باتشيكو، أن المملكة المغربية تعد شريكا محوريا لهذه الهيئة البرلمانية الإقليمية.

وسلط السيد باتشيكو في اجتماع مشترك ضم أعضاء من مكتب مجلس المستشارين والمكتب التنفيذي للبرلمان الأنديني، الضوء على المساهمة البارزة للمغرب، بصفته عضوا ملاحظا، في أنشطة هذه الهيئة البرلمانية، معربا عن ارتياحه للعلاقات العريقة التي تجمع المملكة وبلدان أمريكا اللاتينية.

وأشاد بالدينامية التي تشهدها الدبلوماسية البرلمانية للمملكة، التي تعد من بين الأكثر كفاءة على الصعيد الدولي، مجددا التأكيد على دعم البرلمان الأنديني للوحدة الترابية للمملكة، واستعداده لتعزيز التنسيق مع المؤسسة التشريعية بالمغرب.

كما أشار السيد باتشيكو، الذي قام بزيارة عمل للمملكة على رأس وفد برلماني هام، إلى أن البرلمان الأنديني

> **المملكة المغربية تعد شريكا محوريا لهذه الهيئة البرلمانية الإقليمية**

يعتزم، من خلال شبكة جامعات مجموعة دول الأنديز وبالتعاون مع جامعات مغربية، إطلاق برنامج تكويني أكاديمي (ماجستير ودكتوراه) حول العلاقات بين المغرب والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبي، مذكّرا بدور المغرب كبوابة تتيح ولوج الدول اللاتينية إلى القارتين الإفريقية والأوروبية.

يشار إلى أن البرلمان المغربي يعد عضوا ملاحظا وشريكا متقدما لدى برلمان مجموعة دول الأنديز الذي أنشئ في 25 أكتوبر 1979 كمؤسسة تمثل شعوب دول الأنديز الخمس وهي بوليفيا وكولومبيا والإكوادور والبيرو والشيلي، وتهدف إلى تنسيق التشريعات والتعاون بين برلمانات الدول الأعضاء ودعم الديمقراطية التشاركية وتقوية مسلسل الاندماج الجهوي.

> **إن البرلمان المغربي يعد عضوا ملاحظا وشريكا متقدما لدى برلمان مجموعة دول الأنديز**

مجلس المستشارين وبرلمان الأنديز يثمنان المسار المتميز للعلاقات بين الطرفين

ثمن مجلس المستشارين وبرلمان الأنديز، يوم الخميس 03 أبريل 2025 بالعيون، مسار العلاقات البرلمانية المتميزة بين الطرفين، وما أثمرته من مبادرات مشتركة على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف.

وأكد الجانبان، في إعلان مشترك وقعه رئيس المجلس السيد محمد ولد الرشيد، ورئيس البرلمان الأنديني السيد غوستافو باتشيكو، انخراطهما في تفعيل ومأسسة هياكل المنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي «أفرولاك» ودعم الأمانة العامة للمنتدى البرلماني جنوب-جنوب بين مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة بإفريقيا والعالم العربي، آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، التي يحتضنها مجلس المستشارين بالمملكة المغربية، وخلق مكتب لها بالبرلمان الأنديني.

كما سجلا في هذا الإعلان، الذي توج زيارة وفد البرلمان الأنديني للمغرب، العمل المشترك من أجل عقد الدورة الأولى للمنتدى البرلماني الاقتصادي المغرب-أمريكا اللاتينية والكاريبي،

> **يأتي هذا الإعلان المشترك في سياق الاعتراف بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، في تعزيز التعاون جنوب-جنوب**

التي وقع إعلانها التأسيسي بفضاء "مكتبة الملك محمد السادس" بجمهورية بنما.

وثمن الإعلان مقترح رئيس مجلس المستشارين بإنشاء وحدة خاصة بالدراسات المغربية الافريقية والعربية، ضمن الشبكة الأنديني للجامعات المعتمدة.

وأكدت الوثيقة على تجديد اتفاقية التفاهم مع البرلمان المغربي والارتقاء بوضعه إلى وضع شريك أكثر تقدما لدى البرلمان الأنديني.

ويأتي هذا الإعلان المشترك في سياق الاعتراف بالجهود التي تبذلها المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس، في تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وتثمينا لروابط التفاهم والصداقة والتعاون التي تجمع المملكة المغربية ببلدان منطقة الأنديز.

كما يؤكد الالتزام المشترك بتنفيذ آليات الحوار السياسي والتعاون الدبلوماسي البرلماني، التي تسهم في تعزيز العلاقات بين المملكة المغربية وبرلمان الأنديز، بهدف بلورة برنامج عمل مشترك في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية، الأكاديمية والدبلوماسية والثقافية.

محمد ولد الرشيد يجري مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ الشيلي

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الخميس 03 أبريل 2025 بمدينة العيون، مباحثات مع رئيس مجلس الشيوخ الشيلي، مانويل أوساندون.

في مستهل هذا اللقاء أشاد السيد ولد الرشيد بعلاقات الصداقة والتعاون المتميزة بين المغرب والشيلي، خصوصا بعد الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى جمهورية الشيلي سنة 2004، وما فتحته من آفاق واعدة في الارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى مستوى نموذج للتعاون جنوب-جنوب.

ونوه رئيس مجلس المستشارين بهذه المناسبة، بالموقف الثابت للشيلي، حكومة وبرلمانا، بشأن قضية الوحدة الترابية للمملكة، من خلال دعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي وجهود المغرب الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للقضايا الدولية.

> إن هذه الزيارة تترجم عمق علاقات الصداقة التي تجمع بين البلدين

وأشاد في هذا الصدد، بزيارة رئيس مجلس الشيوخ الشيلي لمدينة العيون في إطار الزيارة التي يقوم بها البرلمان الأنديني، مع ما تكتسيه هذه الزيارة من دلالة ورمزية عميقتين.

من جهته، أكد رئيس مجلس الشيوخ الشيلي أن هذه الزيارة تترجم عمق علاقات الصداقة التي تجمع بين البلدين، والتي شهدت زخما قويا على المستوى البرلماني، مرحبا بدعوة السيد ولد الرشيد للمشاركة في منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب لمجالس الشيوخ والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بإفريقيا وآسيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

وعبر السيد أوساندون عن رغبة بلاده في الارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي والاستفادة من التجربة المغربية خاصة في قضايا تدبير الهجرة والأمن الغذائي والطاقات المتجددة.

رئيس مجلس المستشارين يجري سلسلة من اللقاءات على هامش أشغال الدورة 150 للاتحاد البرلماني الدولي بالعاصمة طشقند

شكل تعزيز التعاون بين المغرب وكازاخستان محور مباحثات، أجراها يوم الأحد 06 أبريل 2025 بطشقند، رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، مع رئيس مجلس النواب الكازاخي، بيرلان جكانوفيتش كوشانوف، وذلك على هامش الدورة 150 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بالعاصمة الأوزبكية.

وخلال هذا اللقاء، سلط رئيس مجلس النواب الكازاخي الضوء على التقدم الذي تم إحرازه خلال السنوات الأخيرة على درب تعزيز التعاون بين كازاخستان والمغرب في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية، داعيا إلى تعزيز علاقات التعاون بين بلاده والمغرب.

وشدد المسؤول الكازاخي على أهمية الاستفادة من الموقعين الاستراتيجيين لكلا البلدين، ومن مؤهلاتهما الاقتصادية، من أجل إعطاء دفعة جديدة للدينامية التجارية والاقتصادية بينهما، داعيا في هذا السياق إلى إنشاء منصة لوجستية من شأنها تعزيز التبادل التجاري بين المغرب وكازاخستان.

كما أبرز ضرورة توطيد التعاون البرلماني بين البلدين، انطلاقا من الدور الذي تضطلع به المؤسسات التشريعية في النهوض بالعلاقات وتعزيز التقارب بين الدول والشعوب.

من جهته، أكد السيد ولد الرشيد، الذي ترأس الوفد البرلماني

> **إن هذا اللقاء يجسد الإرادة المشتركة لإرساء حوار برلماني منتظم ومستدام بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين**

المغربي المشارك في هذه الدورة، أن هذا اللقاء يجسد الإرادة المشتركة لإرساء حوار برلماني منتظم ومستدام بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين، بما يخدم القضايا والمصالح المشتركة.

وأضاف أن هذا اللقاء يندرج كذلك في إطار العلاقات الثنائية المتميزة بين المغرب وكازاخستان، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس والرئيس الكازاخي، قاسم جومارت توكاييف، والقائمة على الاحترام والتقدير والدعم المتبادل في القضايا الحيوية، ولاسيما السيادة والوحدة الترابية للمملكة.

وأكد رئيس مجلس المستشارين أن اللقاء يعكس أيضا الإرادة المشتركة للنهوض بهذه العلاقات في مختلف المجالات، مشيدا في هذا الصدد بنتائج زيارة نائب الوزير الأول، وزير الشؤون الخارجية الكازاخي إلى المغرب في فبراير الماضي، والتي توجت باعتماد خارطة طريق طموحة ومتعددة الأبعاد لتعزيز العلاقات الثنائية.

وأشار إلى الأهمية التي تكتسيها الشراكة جنوب-جنوب وتبادل المنافع كآليات تكاملية لمواجهة التحديات المتعددة الأبعاد التي يفرضها السياق الدولي الراهن.

ودعا في هذا السياق إلى إعطاء دفعة جديدة للتبادل التجاري بين المنطقتين، معبرا عن ارتياحه للاتفاق الثنائي الهادف إلى إحداث لجنة حكومية مشتركة ومجلس أعمال مغربي-كازاخي، وتعزيز الربط اللوجستي بين البلدين.

كما ثمن إرادة البلدين في توسيع نطاق تعاونهما، وتعزيز المبادلات التجارية والاستثمارات، وتكثيف تبادل الخبرات في القطاعات الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما ما يتعلق بالابتكار التكنولوجي، والتحول الطاقي، والبيئة، والنقل و ا للو جستيك .

> **ضرورة توطيد الجسور الثقافية والحضارية بين البلدين، بالنظر إلى الروابط الدينية والثقافية التي تجمعهما**

وأكد السيد ولد الرشيد على أهمية تعزيز التنسيق داخل الهيئات الدولية، وتوحيد الجهود بشأن القضايا المشتركة والمبادرات الدولية الرامية إلى مواجهة التحديات العالمية، مثل الأمن الغذائي، والصحة، والتغير المناخي.

كما شدد على ضرورة توطيد الجسور الثقافية والحضارية بين البلدين، بالنظر إلى الروابط الدينية والثقافية التي تجمعهما، مشيرا إلى أن دخول اتفاق الإعفاء من التأشيرة بين البلدين حيز التنفيذ في مارس الماضي سيساهم في تعزيز التبادل الثقافي والإنساني وتنشيط التدفقات السياحية نحو البلدين.

وأضاف أن النسخة الثالثة من منتدى الحوار البرلماني "جنوب-جنوب"، الذي احتضنته المملكة يومي 28 و29 أبريل 2025، فرصة لبحث آفاق تطوير العلاقات البرلمانية المغربية الكازاخية.

من جهة أخرى أجرى السيد ولد الرشيد مباحثات مع رئيسة البرلمان الأذربيجاني، صاحبة غفروفا.

وأشاد الجانبان بمتانة العلاقات بين المغرب وأذربيجان، والتي تجسدت من خلال توقيع اتفاقيات في عدة مجالات، إلى جانب دخول اتفاق الإعفاء من التأشيرة حيز التنفيذ في 28 غشت 2024.

كما عقد رئيس الوفد المغربي لقاءات مع النائب الأول لرئيس مجلس الشيوخ الكمبودي، أوش بوريث، تم خلالها بحث سبل تطوير التعاون البرلماني وتعزيز العلاقات "الودية العريقة" بين البلدين.

محمد ولد الرشيد يتباحث بأوزبكستان مع رئيس مجلس النواب البحريني

أجرى رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، السبت 05 أبريل 2025 بأوزبكستان، محادثات مع رئيس مجلس النواب البحريني، أحمد بن سلمان المسلم، وذلك على هامش أشغال الاتحاد البرلماني الدولي.

بهذه المناسبة أشاد الجانبان بمتانة وعمق العلاقات بين المملكتين الشقيقتين القائمة على التعاون والتضامن والاحترام، والتي تستمد قوتها من الروابط الأخوية القوية والوثيقة بين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وأخيه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظهما الله.

وأبرز كل من السيد محمد ولد الرشيد والسيد أحمد بن سلمان المسلم أهمية تكثيف الزيارات وتبادل الخبرات وتقاسم التجارب بين برلماني البلدين، في خدمة القضايا المشتركة.

> **أشاد الجانبان بمتانة وعمق العلاقات بين المملكتين الشقيقتين القائمة على التعاون والتضامن والاحترام**

وشددا على دور الدبلوماسية البرلمانية في مواكبة التعاون الثنائي بين المملكتين، لاسيما من خلال مجموعة الصداقة والتعاون وتنسيق الجهود في المحافل البرلمانية الدولية.

كما أكد الجانبان على أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في تقوية العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين، داعيين إلى استثمار المؤهلات التي يزخر بها البلدان واستكشاف واستثمار كل الفرص والإمكانيات التي من شأنها تقوية التعاون الاقتصادي بين المملكتين الشقيقتين.

رئيس مجلس المستشارين: الأمم المتحدة هي الإطار الشرعي الوحيد لمعالجة النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية

> الأمم المتحدة هي الإطار الوحيد والشرعي لمعالجة النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية

أكد رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، يوم الاثنين 07 أبريل 2025 بطشقند (أوزبكستان)، أن منظمة الأمم المتحدة والمسار الأممي يشكلان الإطار الوحيد والشرعي لمعالجة النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية.

وقال السيد ولد الرشيد، في كلمة له خلال جلسة مناقشة عامة على هامش أشغال الدورة الـ 150 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقدة بالعاصمة الأوزبكية، إن بعض الأطراف قد اعتادت على استغلال كل محفل دولي لإثارة قضية الصحراء المغربية، خارج إطار منظمة الأمم المتحدة، والمسار الأممي، الذي يبقى الإطار الوحيد والشرعي لمعالجة هذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وأضاف أن هذا الوضع الشاذ، يفصح عن مواقف، في حقيقتها، لا تنبع من حرصٍ صادق على مصلحة الساكنة، ولا من إرادة فعلية للإسهام في إيجاد حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وأشار رئيس مجلس المستشارين إلى أن هذا الأمر يكشف عن رغبة مبيتة في توظيف هذا الملف لأغراض جيوسياسية ضيقة، تخدم أجندات تُدبر في الكواليس ويحضر لها بأساليب تتنافى مع مبادئ المنظمة بما فيها تقرير المصير، مذكرا بأنه منتخب عن ساكنة الصحراء المغربية في مجالسها المحلية والجهوية، وأيضا كواحد من أبناء الصحراء المغربية، ابن مدينة العيون، كبرى حواضر الأقاليم الجنوبية.

وأكد بأن فضاءات الحوار والتشاور، كما هو حال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي أن تظل منصات لتبادل الرؤى وتنسيق الجهود بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بعيدا عن أية اعتبارات أو أجندات ضيقة، وبما يخدم الاستقرار والسلم الإقليمي والدولي، ويعزز التفاهم بين الشعوب ويحقق أهداف منظمتنا.

من جهة أخرى، سجل السيد ولد الرشيد أهمية موضوع الدورة الـ 150 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي العمل البرلماني من أجل التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، كونه يلامس جوهر انشغالات الاتحاد، ويعكس التزامه المتجدد بتعزيز دور البرلمانات الوطنية في ضمان تحقيق تنمية مستدامة.

كما أشاد بقرار رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعيين السفير الممثل الدائم للمغرب في الأمم المتحدة لتيسير عملية التفاوض الأممية بشأن إعداد الإعلان السياسي للقمة العالمية الاجتماعية المرتقبة.

وأكد أن هذا التقدير الأممي يُجسد ثقة المجتمع الدولي في المغرب، كفاعل مسؤول وملتزم ويمثل أيضا اعترافا مستحقا بالمجهودات الجبارة التي بذلها المغرب تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل تعزيز وتوطيد دعائم الدولة الاجتماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تعد أحد المرتكزات الأساسية للمشروع التنموي الجديد للمملكة المغربية.

نائب رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع رئيسة حزب "القوة الشعبية" بالبيرو

أجرى نائب رئيس مجلس المستشارين لحسن حداد، يوم الإثنين 07 أبريل 2025 بالرباط مباحثات مع رئيسة حزب القوة الشعبية بالبيرو، كايكو فوجيموري.

في مستهل هذا اللقاء أشاد الطرفان بعمق العلاقات الثنائية بين البلدين والمنفتحة على آفاق أرحب للتعاون في مختلف المجالات بفضل الدينامية المتجددة التي تطبع علاقاتهما السياسية في ظل ثباتها على مسار متقدم من التعاون والتنسيق، لاسيما من خلال الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى، وعلى رأسها الزيارة التاريخية التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى جمهورية البيرو سنة 2004، والتي شكلت محطة فارقة في تعزيز هذا التوجه، كما أسهمت في فتح آفاق جديدة للتعاون جنوب-جنوب كخيار استراتيجي يرعاه ويقوده جلالة الملك.

> إن البلدين يتقاسمان العديد من الروابط الثقافية واللغوية والحضارية، بالنظر إلى الإرث التاريخي الأندلسي المشترك

وأشار الجانبان بهذه المناسبة إلى أن البلدين يتقاسمان العديد من الروابط الثقافية واللغوية والحضارية، بالنظر إلى الإرث التاريخي الأندلسي المشترك.

وفي هذا السياق، أشاد السيد حداد بالموقف الثابت والداعم للسيدة فوجيموري وحزبها القوة الشعبية لعدالة القضية الوطنية وللجهود التي تبذلها المملكة المغربية لإيجاد حل نهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مؤكدا أن مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب تشكل الأساس الوحيد الجاد والموثوق للتوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي الذي طال أمده.

من جانبها، أوضحت السيدة فوجيموري أن زيارتها للمملكة تندرج في إطار الاطلاع على التجربة المغربية في مختلف المجالات، مؤكدة بالمناسبة دعم حزب القوة الشعبية بالبيرو للوحدة الترابية للمملكة ولسيادتها على كامل ترابها.

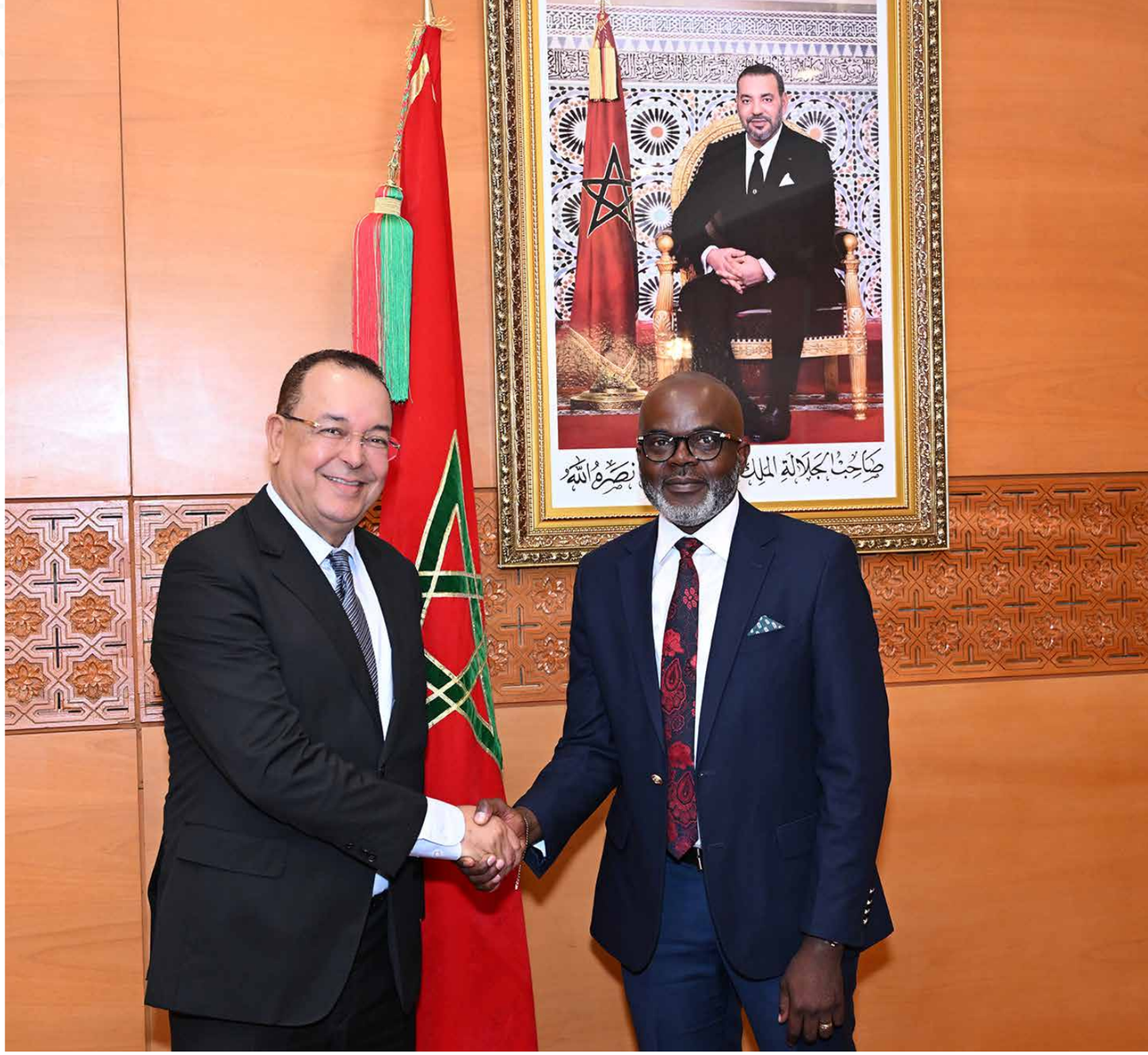

مباحثات نائب رئيس مجلس المستشارين مع وفد عن الجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا

في إطار تعزيز علاقات التعاون والصداقة التي تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية زامبيا، استقبل نائب رئيس مجلس المستشارين، لحسن حداد، يوم الثلاثاء 08 أبريل 2025 بمقر المجلس، وفدا عن لجنة الإصلاح والتحديث بالجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا، الذي قام بزيارة للمغرب تهدف إلى تبادل الخبرات وبحث سبل تعزيز التعاون البرلماني بين البلدين الصديقين.

وخلال هذا اللقاء شدد الجانبان على أهمية تفعيل برامج عمل مشتركة تشمل تبادل الزيارات، والتكوين البرلماني، وتنسيق المواقف داخل المحافل البرلمانية القارية والدولية، وذلك في إطار شراكة برلمانية فعالة ومثمرة، تعكس عمق العلاقات التاريخية بين البلدين، وتسهم في دعم التعاون

> تقدير المملكة المغربية للموقف الثابت لجمهورية زامبيا الداعم للوحدة الترابية للمملكة

جنوب-جنوب، الذي يشكل أحد المرتكزات الاستراتيجية للسياسة الخارجية للمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وفي هذا الإطار أشاد السيد لحسن حداد بالدينامية الإيجابية التي تشهدها العلاقات الثنائية، خاصة منذ الزيارة الملكية التاريخية إلى لوساكا سنة 2017، والتي مهدت لإرساء شراكة استراتيجية بين البلدين في عدة مجالات واعدة، من ضمنها الفلاحة، التكوين، الطاقات المتجددة، والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات ذات الأولوية للبلدين.

كما نوه بانعقاد اللجنة المشتركة بين البلدين في دجنبر 2024 بمدينة العيون، وما يكتسيه ذلك من أهمية خاصة باعتباره مؤشرا على متانة العلاقات السياسية والتعاون المتعدد الأبعاد بين البلدين، كما شدد على وجود فرص وإمكانيات اقتصادية واعدة من شأنها تعزيز التعاون الثنائي من خلال الرفع من الاستثمارات المتبادلة ودعم الفاعلين في القطاع الخاص.

وعبّر في هذا السياق، عن تقدير المملكة المغربية للموقف الثابت لجمهورية زامبيا الداعم للوحدة الترابية للمملكة، والذي ترجم بافتتاح قنصلية عامة في مدينة العيون سنة 2020، في تجسيد ملموس لروح التضامن الإفريقي والاعتراف بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية.

وأكد السيد حداد أن التعاون البرلماني يشكل دعامة أساسية لتوطيد العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات الشراكة، لما له من دور في مواكبة وتحفيز الجهود الحكومية المشتركة وتعزيز التشاور حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

> إن المغرب يشكل نموذجا يحتذى به في مجال الإصلاح التشريعي والمؤسساتي

كما تطرق، في سياق ذي صلة، إلى التدابير الدستورية والقانونية التي اعتمدها المغرب من أجل الاشراك الفعلي للمواطن في تتبع النقاشات الجارية حول مختلف القوانين، ولا سيما قوانين المالية، مبرزا أيضا الجهد السياسي والمؤسساتي المبذول لتمكين المرأة المغربية وتعزيز حضورها في المؤسسات التمثيلية، وعلى رأسها المؤسسة البرلمانية.

من جهته، عبر رئيس الوفد الزامبي، فرانك مويو، عن اعتزاز بلاده بعلاقات الأخوة والتعاون التي تجمعها بالمملكة المغربية، مؤكدا أن المغرب يشكل نموذجا يحتذى به في مجال الإصلاح التشريعي والمؤسساتي، وأن زامبيا تتطلع إلى الاستفادة من تجربته الرائدة.

كما أكد تطلعه إلى أن تشهد هذه العلاقات مزيدا من التطور والتقدم في مختلف المجالات، خاصة بعد الدفعة القوية التي شهدتها إثر الزيارة الملكية لزامبيا.

وفي هذا الإطار، عبر المسؤول البرلماني الزامبي عن الرغبة الأكيدة في تطوير العلاقات البرلمانية لتكون في مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية المتميزة، معتبرا أن هذه الزيارة تمثل مناسبة لتقوية قنوات التعاون البرلماني والارتقاء بأدواره في النهوض بالعلاقات الثنائية.

نائب رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع وفد عن لجنة الشباب والرياضة وشؤون الطفل بالجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا

أجرى نائب رئيس مجلس المستشارين، الحسن حداد، اليوم الإثنين 14 أبريل 2025 بمقر المجلس، مباحثات مع وفد عن لجنة الشباب والرياضة وشؤون الطفل بالجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا برئاسة السيد هيرستون مابيتا، والذي قام بزيارة عمل للمغرب.

تمحورت المباحثات بين الجانبين حول سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائي، حيث جرى استعراض واقع العلاقات المغربية الزامبية وآفاق تطويرها، لاسيما من خلال توطيد التعاون البرلماني وجعله أداة لخدمة جهود التنمية والتضامن المشترك.

وفي هذا السياق، أبرز السيد حداد أهمية هذه الزيارة في إعطاء دفعة جديدة لعلاقات الصداقة والتضامن بين الشعبين المغربي والزامبي، مشيرا إلى الدينامية التي شهدتها العلاقات الثنائية، خاصة بعد الزيارة الملكية التاريخية لجلالة الملك محمد السادس، إلى زامبيا سنة 2017.

كما أكد على الفرص الحقيقية المتاحة بين البلدين في المجال الاقتصادي، داعيا إلى استثمارها لتعزيز التعاون في مجالات الفلاحة، الصناعة، البنيات التحتية، السياحة، الطاقات المتجددة، والتربية والتكوين وغيرها.

وشدد نائب رئيس مجلس المستشارين على ضرورة تحفيز رجال الأعمال في البلدين للانخراط في هذا المسار، المبني على مبدأ "رابح-رابح"، في إطار خيار تعميق التعاون جنوب-جنوب، الذي يعد اختيارا استراتيجيا للمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

كما نوه بالعمل المشترك بين البلدين من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار والازدهار في القارة الإفريقية، مبرزا أن النهوض بالقارة الإفريقية يعد من أولويات السياسة الخارجية للمغرب، لا سيما من خلال المبادرات الرامية إلى تسهيل الولوج إلى المحيط الأطلسي كفضاء مشترك ينبغي تثمينه.

> **أهمية العمل الجماعي على المستوى القاري لمواجهة التحديات الاجتماعية المشتركة**

وفي سياق متصل، عبر السيد حداد عن حرص مجلس المستشارين على إعطاء البعد البرلماني المكانة التي يستحقها، باعتباره رافعة أساسية لتطوير علاقات التعاون الثنائي، مشيدا، من جهة أخرى، بالموقف الإيجابي لجمهورية زامبيا الداعم للوحدة الترابية للمملكة المغربية ولمبادرة الحكم الذاتي، والذي تُرجِم عمليا من خلال افتتاح قنصلية لزامبيا بمدينة العيون سنة 2020.

من جانبه، عبر رئيس الوفد الزامبي عن اعتزازه بمتانة العلاقات المغربية الزامبية، منوها بالدينامية التي تعرفها هذه العلاقات بفضل إرادة قيادتي البلدين، مؤكدا في ذات السياق أن زيارته للمملكة تأتي في إطار الرغبة في الاستفادة من التجربة المغربية، خصوصا فيما يتصل بالتعاطي مع قضايا الشباب، والبرامج المعتمدة لإدماجهم في النسيج المجتمعي، ومكافحة الهدر المدرسي.

كما أعرب السيد مابيتا خلال هذا اللقاء الذي حضره أيضا، نائب رئيس مجلس المستشارين يحفظه بنمبارك، عن تطلع بلاده إلى تعزيز التعاون الثنائي في القطاع الفلاحي، والاستفادة من تجربة المغرب في مجال إنشاء مصانع الأسمدة الزراعية، على غرار الشراكات القائمة مع عدد من الدول الصديقة.

وفي ختام اللقاء، وتفاعلا مع تدخل الوفد الزامبي، استعرض السيد حداد الخطوط العريضة للسياسة الوطنية في مجال الشباب، مؤكدا في نفس الوقت أهمية العمل الجماعي على المستوى القاري لمواجهة التحديات الاجتماعية المشتركة، وفي مقدمتها قضايا الشباب، بوصفهم رافعة أساسية لبناء مستقبل إفريقيا.

المغرب - جمهورية الرأس الأخضر... بحث سبل ترسيخ التعاون البرلماني وتطوير آلياته

أجرى نائب رئيس مجلس المستشارين، لحسن حداد، يوم الإثنين 14 أبريل 2025 بمقر المجلس، مباحثات مع وفد عن مجموعة الصداقة البرلمانية الرأس الأخضر-المغرب، برئاسة السيد أورلاندو بيريرا دياد، همّت سبل تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين، لاسيما من خلال ترسيخ التعاون البرلماني وتطوير آلياته.

وبهذه المناسبة نوه السيد لحسن حداد بمتانة علاقات البلدين، والقائمة على الاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في ترسيخ شراكة متقدمة، بفضل التوجيهات السامية لقائدي البلدين، مثمّنا البعد التاريخي والنضالي المشترك في سبيل تحقيق الاستقلال.

وأشاد في هذا الإطار، بالدينامية الإيجابية التي تعرفها العلاقات الثنائية، لاسيما من خلال اللقاءات الوزارية الأخيرة، والتي أكدت على أهمية تطوير التعاون الاقتصادي في مجالات متعددة، من ضمنها السياحة، الصيد البحري، تدبير واستغلال الموانئ، الخدمات المالية، التربية والتكوين المهني، منوّها بانعقاد اللجنة العليا المشتركة في ماي 2023، باعتبارها آلية محورية لتعميق الشراكة في ميادين الاستثمار، التجارة، الطاقة، السكن، والتكوين المهني.

كما ثمّن السيد حداد، خلال هذا اللقاء قرار الاتفاق على إلغاء التأشيرة لحاملي جوازات السفر العادية بين البلدين، وكذا بأهمية انعقاد منتدى الأعمال المغربي - الرأس الأخضري، باعتباره منصة واعدة لاستكشاف فرص استثمارية جديدة.

من جهة أخرى، عبر نائب رئيس مجلس المستشارين عن اعتزازه بالرؤية المشتركة للبلدين بشأن تعزيز التعاون جنوب - جنوب وترسيخ التضامن الإفريقي، مشيرا إلى المبادرة الملكية الهادفة إلى إحداث فضاء أطلسي مندمج وتيسير الولوج إليه، فضلا عن إشادته بالدور الريادي لجمهورية الرأس الأخضر على رأس فريق العمل الإفريقي حول الاقتصاد الأخضر.

ونوّه بالتعاون والتنسيق المتواصل بين البلدين داخل المحافل الدولية، معبرا عن تقديره العميق للموقف الثابت لجمهورية الرأس الأخضر الداعم لوحدة المغرب الترابية ولمبادرة الحكم الذاتي كحل جدي وواقعي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ومشيدا بقرار فتح قنصلية للرأس الأخضر بمدينة الداخلة في غشت 2022.

من جانبه، أكد رئيس الوفد البرلماني لجمهورية الرأس الأخضر، السيد أورلاندو بيريرا دياد، على أهمية العمل المشترك للارتقاء بالعلاقات الثنائية، من خلال تعميق الصداقة بين الشعبين وتشجيع السياحة.

وأشاد في هذا الصدد بالدور المحوري لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وحرصه الموصول على توطيد العلاقات الثنائية، عبر تقديم دعم ملموس في مجالات التربية والتكوين، والحماية المدنية، وكذا ما يبذله جلالته من جهود موصولة من أجل ازدهار الشعب المغربي، وحرصه على دعم السلام والاستقرار.

كما شدد السيد أورلاندو بيريرا دياد خلال هذا اللقاء، الذي حضره نائب رئيس مجلس المستشارين السيد يحفظه بنمبارك، على أهمية الربط الجوي المباشر بين البلدين كرافعة لتعزيز المبادلات والتقارب، داعيا إلى مضاعفة الجهود في مجالات التعليم، السياحة، الصيد البحري، والبنيات التحتية، وتكثيف الزيارات الحكومية والبرلمانية لتعزيز أواصر التعاون المشترك ودفع العلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب.

وبهذه المناسبة، جدّد السيد دياد دعم بلاده الثابت لوحدة المغرب الترابية ولمبادرة الحكم الذاتي، معبرا أيضا عن دعم جمهورية الرأس الأخضر لانضمام المملكة إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو)، اعتبارا لمكانتها الجغرافية ومؤهلاتها الاقتصادية.

رئيس برلمان أمريكا الوسطى يجدد التأكيد على دعم الوحدة الترابية للمملكة

جدد رئيس برلمان أمريكا الوسطى، السيد كارلوس ريني هيرنانديز، خلال مباحثات أجراها يوم الثلاثاء 15 أبريل 2025 بالرباط مع رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، التأكيد على موقف هذه المنظمة البرلمانية الإقليمية الداعم للوحدة الترابية للمملكة.

وأبرز السيد هيرنانديز، الذي قام بزيارة عمل للمملكة على رأس وفد هام، أن هذا الموقف ينسجم مع القيم التي يتبناها برلمان أمريكا الوسطى، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

كما أكد رئيس برلمان أمريكا الوسطى (البرلاسين)، أن الزيارة المقررة للوفد إلى مدينة العيون ستكون فرصة سانحة للوقوف على حجم التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الأقاليم الجنوبية، منوها بالمكانة الاستراتيجية

> **إن الزيارة المقررة للوفد إلى مدينة العيون ستكون فرصة سانحة للوقوف على حجم التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تعرفه الأقاليم**

للمملكة المغربية، والاحترام الكبير الذي تحظى به تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، مما يجعل من المغرب شريكا استراتيجيا ومحورا مهما نحو القارة الإفريقية والمنطقة العربية بالنسبة لأمريكا الوسطى.

وأشاد السيد هيرنانديز في هذا الصدد، بمسار عشر سنوات من التعاون البرلماني المثمر بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا الوسطى، وما أسفر عنه من مكتسبات هامة سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف، مثمنا بشكل خاص الدعم المؤسسي المتواصل الذي يقدمه المجلس لبرلمان أمريكا الوسطى، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم المنتدى الإقليمي حول الهجرة بجمهورية الدومينيكان، والمنتدى الاقتصادي والأمني المزمع تنظيمه في السلفادور.

وقد شكل هذا اللقاء مناسبة لتجديد التأكيد على متانة العلاقات التي تجمع مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا الوسطى، وعلى الأهمية المتزايدة التي يكتسيها التعاون البرلماني بين المؤسستين، في ضوء التحولات الإقليمية والدولية وما تفرضه من ضرورة تكثيف التنسيق وتبادل التجارب في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا السياق، عبر رئيس مجلس المستشارين عن بالغ ارتياحه للمستوى المتقدم الذي بلغته العلاقات مع هذه المنظمة البرلمانية الإقليمية، سواء على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف، مجددا استعداد المجلس لمواصلة دعم العمل المؤسسي لبرلمان أمريكا الوسطى.

كما أعرب عن تقديره للتوافق بين الجانبين بخصوص عقد المؤتمر الإقليمي حول الهجرة، المرتقب تنظيمه بجمهورية الدومينيكان، مشيدا في الآن ذاته بدعم برلمان أمريكا الوسطى للمبادرات التي أطلقها مجلس المستشارين، وخصوصا المنتدى البرلماني إفريقيا – أمريكا اللاتينية "أفرولاك"، والمنتدى الاقتصادي المغرب – أمريكا اللاتينية والكرايب، إلى جانب فعاليات أخرى تندرج في إطار الانخراط الجاد للمجلس في الرؤية الملكية المتبصرة لتعزيز التعاون جنوب-جنوب كخيار استراتيجي، مكن من فتح آفاق واعدة للشراكة وتعزيز السلم والاستقرار الإقليميين.

وعبر السيد ولد الرشيد عن أمله في أن تشكل الزيارة المقررة لوفد برلمان أمريكا الوسطى إلى مدينة العيون فرصة للاطلاع عن كثب على الدينامية التنموية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية في مختلف المجالات، بفضل الأوراش الكبرى والمشاريع المهيكلة غير المسبوقة التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خاصة في قطاعات الصحة والتعليم والتكوين المهني والبنيات التحتية من طرق وموانئ، والتي جعلت من الأقاليم الجنوبية مركزا رياديا ونموذجا تنمويا يربط المملكة بإفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.

وأكد بالمناسبة على المشاركة الفعالة لأبناء الأقاليم الجنوبية في تدبير شؤونهم المحلية، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، مبرزا الدعم الواسع الذي يحظى به مخطط الحكم الذاتي باعتباره الحل الجدي والواقعي الوحيد لهذا النزاع المفتعل.

وفي ختام هذا اللقاء، قدم السيد كارلوس ريني هيرنانديز، مجسما تذكاريا للسيد محمد ولد الرشيد، احتفاء بالذكرى العاشرة لانضمام المؤسسة التشريعية المغربية بصفة عضو ملاحظ دائم لدى (البرلاسين)، وعرفانا وتقديرا للدعم المؤسسي الذي يقدمه المجلس لهذه المنظمة البرلمانية الهامة، والذي يجعل منه شريكا متقدما واستراتيجيا لبرلمان أمريكا الوسطى.

برلمان أمريكا الوسطى يدعم مبادرة الحكم الذاتي

أكد برلمان أمريكا الوسطى احترامه للوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها على كافة أراضيها ودعمه للمبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية باعتبارها الحل الواقعي وذا المصداقية لهذا النزاع الإقليمي.

وأعرب برلمان أمريكا الوسطى عن هذا الموقف في "إعلان العيون" الذي توج أشغال الاجتماع المشترك، الذي انعقد يوم الأربعاء 16 أبريل 2025 بالعيون، تخليدا للذكرى العاشرة لانضمام برلمان المملكة المغربية بصفة عضو ملاحظ دائم لبرلمان أمريكا الوسطى، تثمينا للمجهود التنموي الاقتصادي والاجتماعي الذي تمت معاينته خلال زيارة الأقاليم الجنوبية للمملكة، ووفق مبادئ برلمان أمريكا الوسطى القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها والبحث عن الحلول السلمية والحوار.

كما ثمن الإعلان، الذي وقعه رئيسا مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد، وبرلمان أمريكا الوسطى السيد كارلوس ريني هيرنانديز، المبادرة الأطلسية المغربية التي تهدف إلى تحسين ولوج بلدان الساحل إلى المحيط الأطلسي، والتي من شأنها أن تجعل الواجهة الأطلسية للمملكة منصة للربط اللوجستي مع بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية والكراييب على العموم.

وأعرب الطرفان عن الإرادة المتبادلة لتعزيز قنوات التواصل والتعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التنسيق في المحافل الدولية، والدعم المشترك لتنظيم الملتقى الجهوي حول الهجرة، نهاية شهر أبريل 2025 بجمهورية الدومنيكان، وترسيخه كموعد سنوي لتدارس القضايا المرتبطة بالهجرة والمهاجرين، وكذا الاستفادة من التجربة الرائدة للمملكة المغربية في هذا المجال.

كما أكدا على العمل المشترك من أجل تنزيل غايات وأهداف منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، ودعم تفعيل إنشاء الأمانة العامة للمنتدى بمقر مجلس المستشارين.

وذكر الإعلان بأن الموقع الجيوستراتيجي ومكانة المملكة المغربية في محيطها الإقليمي والجهوي تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يجعل منها شريكا استراتيجيا في القارة الإفريقية وبوابة موثوقة ومتينة نحو دول إفريقيا والعالم العربي بالنسبة لدول أمريكا الوسطى.

وسجل أن علاقات التفاهم والصداقة والتعاون القائمة بين المملكة المغربية وبلدان أمريكا الوسطى تقوم على روح التشاور واحترام السيادة الوطنية والترابية للدول.

وذكر بأنه منذ سنة 2015 أضحى برلمان المملكة المغربية أول برلمان مغاربي وإفريقي وعربي ينضم إلى برلمان أمريكا الوسطى كعضو ملاحظ دائم، كما توجت الجهود التي بذلها الطرفان لتعزيز العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بتأسيس المنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكراييب (AFROLAC)، حيث يحتضن مجلس المستشارين أمانته العامة.

وثمن "إعلان العيون" الدعم الكبير الذي قدمه مجلس المستشارين بالمغرب لدعم العمل المؤسسي لبرلمان أمريكا الوسطى، مما جعل منه شريكا متقدما واستراتيجيا لدى برلمان أمريكا الوسطى، مشددا على أنه في ظل التحديات المتزايدة والمتعددة المرتبطة بالتغيرات الجيوسياسية التي تحدث في جميع أنحاء العالم، والتي تواجهها حاليا شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكراييب؛ يصبح التعاون جنوب-جنوب محورا استراتيجيا في السياسة الخارجية لبلدان المنطقتين وخيارا أساسيا لتعزيز الحوار والتضامن وتحقيق التنمية المستدامة.

> **إن علاقات التفاهم والصداقة والتعاون القائمة بين المملكة المغربية وبلدان أمريكا الوسطى تقوم على روح التشاور واحترام السيادة الوطنية والترابية للدول**

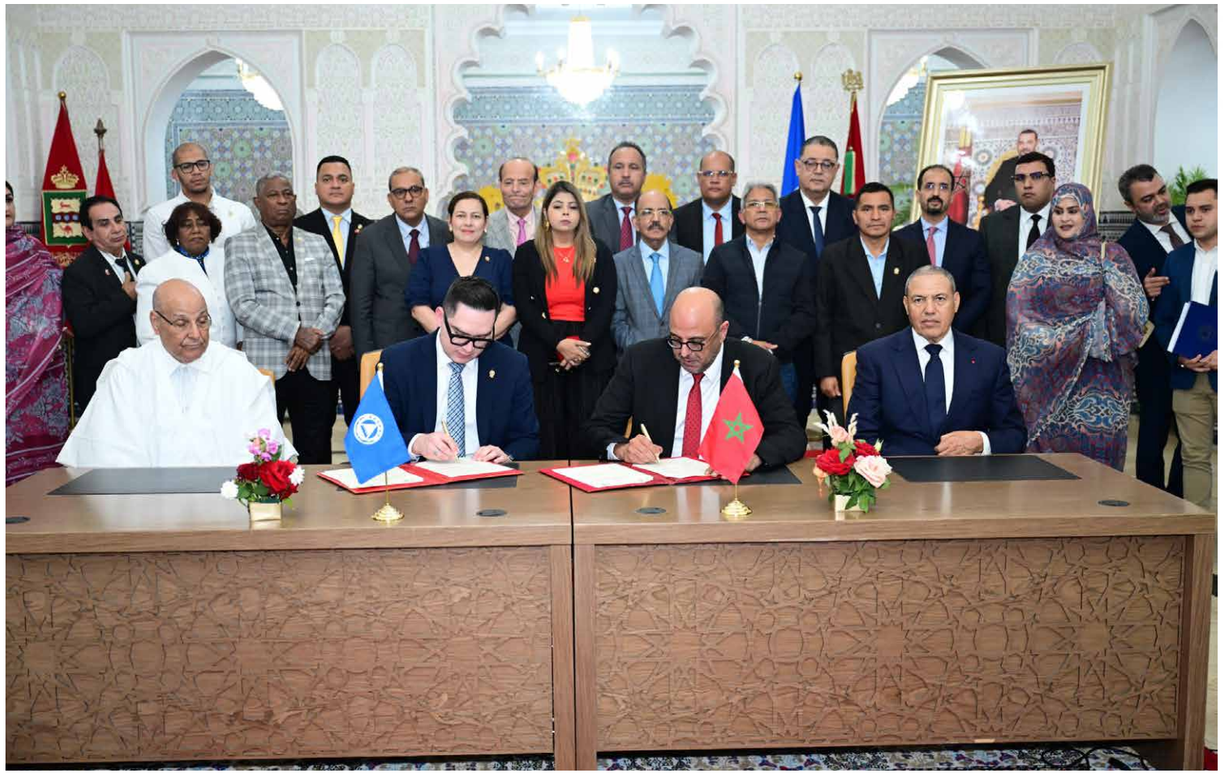

التنمية المشتركة والتعاون جنوب-جنوب بعد محوري في العلاقات الخارجية للمغرب

أكد رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، يوم الأربعاء 16 أبريل 2025 بالعيون، أن التنمية المشتركة والتعاون جنوب-جنوب، برعاية وقيادة مباشرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله تشكل بعدا محوريا في علاقة المملكة المغربية بباقي الدول الشقيقة والصديقة.

وأوضح السيد ولد الرشيد، في كلمة خلال اجتماع مشترك بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا الوسطى، بمناسبة الذكرى العاشرة لانضمام برلمان المملكة المغربية بصفة عضو ملاحظ دائم لهذه الهيئة البرلمانية الإقليمية، أن المملكة تتطلع إلى أن يكون البرلمان المغربي جسرا متينا لتقوية العلاقات المغربية ببلدان أمريكا الوسطى والكارايب، وكذا تعزيز التضامن بين شعوبها، وجعل التعاون جنوب-

> التنمية المشتركة والتعاون جنوب-جنوب، برعاية وقيادة مباشرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله تشكل بعدا محوريا في علاقة المملكة المغربية بباقي الدول الشقيقة والصديقة

جنوب، ولا سيما مع منطقة أمريكا اللاتينية والكرايب، في طليعة العمل الدبلوماسي.

واعتبر أن التعاون جنوب-جنوب ليس مجرد آلية لتدارك أوجه عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب في مختلف المجالات، بقدر ما هو ضرورة حتمية للاستثمار في بناء الثقة وفي القدرة الجماعية على بناء مستقبل مشترك، اعتمادا على المؤهلات والقدرات الذاتية، في إطار شراكة استراتيجية وتضامنية ومربحة للشعوب.

من جهة أخرى، سجل السيد ولد الرشيد أن انضمام المغرب لهذا التكتل الإقليمي الهام جاء تجسيدا لقناعة المغرب الراسخة بأهمية التكامل والوحدة، ورغبة منه في دعم مسلسل الاندماج الجهوي الذي يوجد ضمنه نظام "سيكا" كمنظمة إقليمية نوعية ووازنة، وكذا انسجاما مع الخيار الاستراتيجي للمملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

وبعد أن استعرض الإطار المرجعي والقيمي للمبادرة الأطلسية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، سجل رئيس مجلس المستشارين أن هذه المبادرة لا تسعى فقط إلى تمكين الدول الإفريقية الأطلسية من تملك رؤيتها الخاصة للتعاون في المحيط الأطلسي، ولعب دور ريادي في دينامية التعاون بالمحيط الأطلسي، بقدر ما تتيح آفاقا للتعاون مع الدول في جنوب الأطلسي وشماله وضمنها بلدان أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى.

وبخصوص القضية الوطنية، أشاد السيد ولد الرشيد بمواقف الغالبية العظمى للبلدان الأعضاء ببرلمان أمريكا الوسطى، من قبيل غواتيمالا والسلفادور وبنما وجمهورية الدومنيكان، إلى جانب الدينامية الجديدة التي تم إرساؤها مع الهندوراس، مسجلا في الوقت ذاته أن هذه المواقف الداعمة للحقوق الشرعية التاريخية للمغرب بصحرائه، تضاف إلى ما حققه المغرب من زخم متنام من الاعترافات بمغربية الصحراء والتأييد الدولي الواسع والمتزايد لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة، باعتبارها الحل الوحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

> إن المملكة تتطلع إلى أن يكون البرلمان المغربي جسرا متينا لتقوية العلاقات المغربية ببلدان أمريكا الوسطى والكارايب

رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية تشاد

أجرى رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، يوم الأربعاء 30 أبريل 2025، بمقر المجلس مباحثات مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية تشاد، ورئيس الاتحاد البرلماني الإفريقي، علي كولوتو تشايمطي.

وبهذه المناسبة هنأ المسؤول الإفريقي رئيس مجلس المستشارين على نجاح منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب الذي احتضنه المجلس على مدى يومي 28 و29 أبريل، مشيدا بتنظيمه المحكم والنقاشات الرصينة بين مختلف الأطراف المشاركة.

وتناول الجانبان أيضا العلاقات الثنائية وما يميزها من تعاون مضطرد ورغبة مشتركة قوية في مواكبتها بالفعالية والنجاعة المطلوبتين من خلال مبادرات ملموسة تطال كل مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا الإطار، استعرض الجانبان التحضيرات الجارية بالبرلمان المغربي لاحتضان فعاليات الدورة 83 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي التي جرت يومي 21 و22 ماي 2025.

وفد برلماني مغربي يشارك في المؤتمر الـ 38 للاتحاد البرلماني العربي

شارك وفد برلماني رفيع المستوى عن البرلمان المغربي في أشغال المؤتمر الثامن والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، المنعقد تحت شعار "دور الاتحاد البرلماني العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية "، والذي احتضنته العاصمة الجزائرية ما بين 2 و4 ماي 2025.

وحضر أشغال هذا المؤتمر ممثلو البرلمانات العربية الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى عدد من المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية بصفة مراقب.

ويأتي انعقاد هذا المؤتمر، في ظل مجموعة من التحديات التي تواجه الأمة العربية على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، كما أنه يلتئم في أعقاب التطورات الأخيرة التي تشهدها القضية الفلسطينية، والتي تلقي بظلالها على الحدث.

وقد انطلقت الأشغال بعقد اجتماع الدورة الـ 38 للجنة التنفيذية للاتحاد والاجتماع التشاوري لرؤساء البرلمانات والمجالس ورؤساء الوفود المشاركة.

وشهدت أشغال المؤتمر انعقاد ثلاث جلسات على مدى ثلاثة أيام، بالإضافة إلى اجتماعات كل من لجنة فلسطين، ولجنة شؤون المرأة والطفولة والشباب، ولجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية، بالإضافة إلى اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

وتمحورت أشغال المؤتمر الـ 38 للاتحاد البرلماني العربي حول مناقشة مجموعة من مشاريع القرارات المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم العربي، وتباحث سبل تعزيز العلاقات البرلمانية بين المؤسسات والمجالس التشريعية العربية، وكذا مناقشة التطورات الأمنية التي تشهدها الأمة العربية، بالإضافة إلى تدارس تجديد هياكل الاتحاد البرلماني العربي والتداول بشأن ترشيحات احتضان مقر الأمانة العامة للاتحاد.

انتخاب المغرب نائبا لرئيس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي عن المجموعة العربية

تم انتخاب المغرب نائبا لرئيس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي عن المجموعة العربية، وذلك خلال الدورة 19 لمؤتمر الاتحاد المنعقدة خلال الفترة ما بين 12 و15 ماي 2025 بالعاصمة الإندونيسية جاكارتا.

وتعكس هذه الخطوة الثقة الكبيرة والدور الفعال والبنّاء الذي تضطلع به المملكة داخل الاتحاد، خاصة في ظل تزامن الدورة مع احتفال الاتحاد بمرور 25 عاما على تأسيسه.

وعرفت هذه الدورة مشاركة وفد برلماني مغربي برئاسة ميلود معصيد، محاسب مجلس المستشارين، وعضوية النائبين البرلمانيين محمد شباك، وخالد الشناق، والمستشار البرلماني خالد السطي، أعضاء الشعبة المغربية لدى الاتحاد، مبرزا أن الوفد المغربي شارك في عدد من الاجتماعات الهامة، أبرزها اجتماع المجموعة العربية، الذي أثمر حصول المغرب على عضوية اللجنة الدائمة المتخصصة للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إضافة إلى احتفاظه بعضوية كل من اللجنة الدائمة المتخصصة لحقوق الإنسان والمرأة والأسرة، واللجنة الدائمة للشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان، فضلا عن عضويته في لجنة فلسطين الدائمة.

كما تكللت هذه المشاركة، بتضمين التقارير النهائية للجان لمجموعة من المبادرات التي أطلقها المغرب في مختلف الميادين، لا سيما تلك المتعلقة بدعم القضية الفلسطينية، ودول الساحل، وحوار الأديان والحضارات.

وفي كلمة ألقاها خلال هذه الدورة، جدد السيد ميلود معصيد، باسم الوفد البرلماني المغربي، التأكيد على الموقف الثابت للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، في دعم القضية الفلسطينية العادلة وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لحل الدولتين.

كما ندد بالاعتداءات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الشقيق، مذكرا بالمجهودات التي تقوم بها وكالة بيت مال القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الفلسطينيين.

> تأكيد على الموقف الثابت للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، في دعم القضية الفلسطينية العادلة

من جهة أخرى، أشاد رئيس الوفد بموضوع الدورة الـ 19 للاتحاد المنعقدة تحت شعار: "الحكامة الرشيدة والمؤسسات المتينة كأساس للصمود"، مؤكدا على أهمية تعزيز الحكامة الرشيدة وتقوية المؤسسات الوطنية باعتبارها استثمارا جوهريا في استقرار الأوطان ومستقبل الشعوب، ودعا في هذا الصدد إلى مضاعفة الجهود البرلمانية لترسيخ هذه القيم وجعلها ممارسة يومية واقعية.

وفيما يتعلق بالتعاون مع الدول الإفريقية الأعضاء، أشار السيد معصيد إلى مبادرات جلالة الملك، لدعم التنمية في هذه الدول، وعلى رأسها مبادرة تمكين دول الساحل من الوصول إلى الواجهة الأطلسية، عبر تسخير إمكانيات وخبرات المملكة، إلى جانب مبادرة الدول الإفريقية الأطلسية.

ودعا رئيس الوفد البرلماني المغربي إلى توحيد المواقف والجهود لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية، مؤكدا على ضرورة احترام السيادة الوطنية، والوحدة الترابية للدول الأعضاء، كحجر الزاوية للأمن والاستقرار وبناء تعاون إسلامي فعال، يقوم على الاحترام المتبادل، مشددا على ضرورة تعزيز العمل البرلماني الإسلامي المشترك لمواجهة التحديات الراهنة التي تواجه دول الاتحاد.

> أهمية تعزيز الحكامة الرشيدة وتقوية المؤسسات الوطنية باعتبارها استثمارا جوهريا في استقرار الأوطان ومستقبل الشعوب

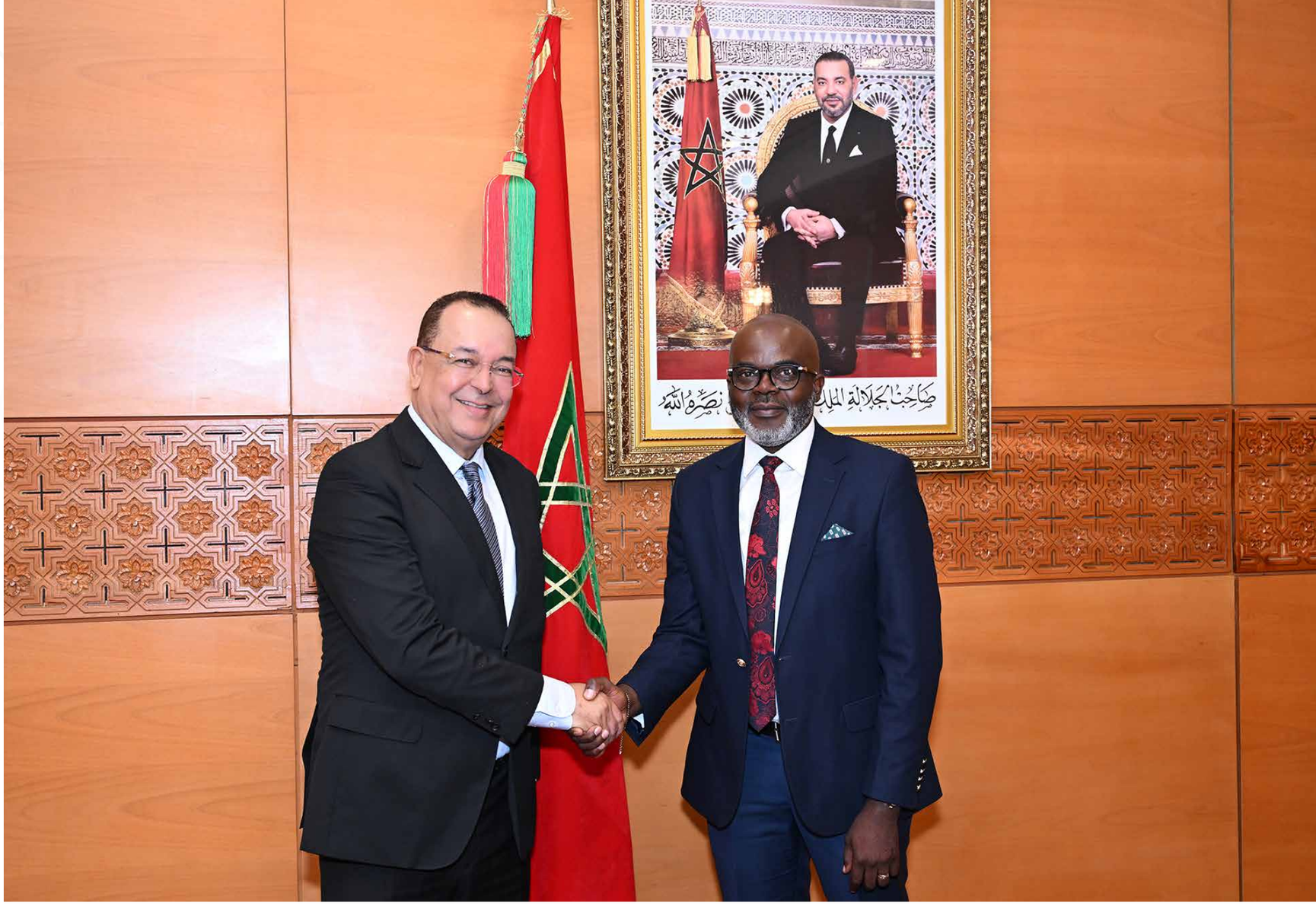

التأكيد على عمق العلاقات المغربية-الزامبية والإرادة السياسية الأكيدة لقيادتي البلدين من أجل النهوض بها

تم التأكيد خلال مباحثات أجراها نائب رئيس مجلس المستشارين، لحسن حداد، يوم الاثنين 19 ماي 2025 بمقر المجلس مع وفد برلماني عن لجنة الحسابات العامة بالجمعية الوطنية لجمهورية زامبيا، على عمق ومتانة العلاقات القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية زامبيا في ظل الإرادة السياسية الأكيدة لقيادتي البلدين من أجل النهوض بها في مختلف المجالات.

وبهذه المناسبة تبادل الجانبين وجهات النظر حول أهمية تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال المحاسبة والمالية العمومية من أجل تعزيز الحكامة المؤسساتية.

وفي هذا الإطار، قدم السيد حداد للوفد الزامبي الذي ترأسه السيد وارن تشيشا موامبازي، لمحة حول اختصاصات مجلس المستشارين ذات الصلة، على الخصوص، بمناقشة التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات وإعداد مشاريع قوانين المالية والاهتمام بانشغالات الرأي العام الوطني.

وذكّر السيد حداد بالزيارة التاريخية التي قام بها جلالة الملك محمد السادس إلى زامبيا سنة 2017 التي شكلت نقلة نوعية وأساسا مهما في التحولات الكبيرة التي شهدتها العلاقات الثنائية، وذلك من خلال تعضيد الإطار القانوني للتعاون الثنائي بمجموعة من الاتفاقيات التي عززت الحوار السياسي بين البلدين وأعطت زخما للعلاقات الاقتصادية، لا سيما في مجالات الاستثمار والطاقة والسياحة والفلاحة والأمن الغذائي والتكنولوجيا والتكوين.

وأبرز في هذا السياق، أهمية نموذج التعاون القائم بين البلدين في تقوية التعاون جنوب-جنوب الذي يتبوأ مركز الصدارة ضمن البعد الإفريقي للسياسة الخارجية للمملكة، لافتا إلى مختلف المبادرات المغربية الهادفة إلى تقوية الاندماج الإفريقي وعلى رأسها المبادرة الأطلسية ومبادرة مد أنبوب الغاز الإفريقي-الأطلسي.

من جهة أخرى، وبعد أن أثنى على الموقف الثابت لزامبيا الداعم لسيادة المملكة المغربية على أقاليمها الجنوبية، معبرا عن تقدير المغرب الكبير لهذه الخطوة الهامة التي تجسدت فعليا بافتتاح قنصلية عامة لها بمدينة العيون في أكتوبر من سنة 2020، جدد السيد حداد التأكيد على ضرورة تعميق التعاون البرلماني والتنسيق المشترك بين برلماني البلدين في مختلف المحافل والهيئات البرلمانية من أجل الدفاع عن المصالح الإفريقية ومجابهة التحديات المشتركة.

من جانبه، نوه السيد موامبازي بالمستوى الجيد للعلاقات المغربية الزامبية والتي تتميز بسجل مهم من التعاون السياسي والاقتصادي والدبلوماسي، مشيرا على الخصوص إلى الزيارة التاريخية لجلالة الملك محمد السادس إلى زامبيا، والنتائج المثمرة لانعقاد اللجنة العليا المشتركة خلال شهر دجنبر 2024 بمدينة العيون.

وشدد المسؤول الزامبي على أهمية مضاعفة الجهود من أجل الارتقاء بهذه العلاقات واغتنام كل الفرص المتاحة، لا سيما في المجال الاقتصادي، منوها إلى الأهمية القصوى التي يكتسيها الربط الجوي المباشر في جعل التعاون المغربي الزامبي مثالا لتعزيز الاندماج الإقليمي بالقارة الإفريقية.

التعاون البرلماني الإفريقي رافعة ديمقراطية وأحد المفاتيح الأساسية لترسيخ التكامل القاري

أكد رئيس مجلس المستشارين محمد ولد الرشيد، يوم الأربعاء 21 ماي 2025 بالرباط، أن التعاون البرلماني الإفريقي، بما يمثله من رافعة ديمقراطية، يعد أحد المفاتيح الأساسية لترسيخ التكامل القاري.

ودعا السيد ولد الرشيد في كلمته الافتتاحية خلال أشغال الدورة 83 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي التي استضافها البرلمان المغربي على مدى يومين، إلى الترافع المشترك من أجل تقوية مؤسسات الحكامة، وتعزيز التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمار في الشباب، بما يضمن مستقبلا أكثر إشراقا للأجيال القادمة.

وأبرز رئيس مجلس المستشارين، أن انعقاد الدورة 83 للجنة التنفيذية للاتحاد يشكل محطة نوعية لتوطيد أواصر التعاون البرلماني بين دول القارة، لافتا إلى ضرورة توحيد الجهود، وتكثيف العمل المشترك من أجل خدمة قضايا شعوبنا، وتعزيز موقع قارتنا في عالم يعرف تحولات متسارعة وتحديات متعاظمة.

وأضاف أن هذا الاجتماع ينعقد في ظل ظرف إقليمي ودولي دقيق، يتسم بتحديات متشابكة تتعلق بتحقيق السلم والأمن، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والتغيرات المناخية، داعيا إلى المواكبة السريعة لهذه التحديات كمؤسسات تشريعية من خلال استجابة مبتكرة لمطالب وتطلعات الشعوب الإفريقية.

وأكد السيد ولد الرشيد أن المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، جعلت من التعاون الإفريقي إحدى أولوياتها الاستراتيجية، من منطلق الإيمان بوحدة المصير، ومن رغبة صادقة في المساهمة في بروز إفريقيا قوية ومتضامنة.

وسجل أن هذه الإرادة تجسدت في عدد من المبادرات والمشاريع الاستراتيجية التي أطلقها جلالة الملك، في إطار تطوير نموذج مبتكر للتعاون جنوب-جنوب، والشراكة رابح-رابح، قوامها تقاسم المعارف والكفاءات والخبرات والموارد.

وذكر رئيس مجلس المستشارين في هذا السياق، بمبادرة مسلسل الدول الإفريقية الأطلسية التي تشكل إطارا متميزا لتنسيق الجهود بين الدول الإفريقية، وتشجيع التعاون في مختلف المجالات، وكذا المبادرة الدولية لتسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، مبرزا أن مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي يندرج أيضا ضمن نفس الرؤية والتوجه، المرتبط بتنمية القارة من خلال تحقيق التكامل والاندماج الإقليميين.

وجدير بالذكر أن الاتحاد البرلماني الإفريقي هو منظمة برلمانية قارية تأسست بمدينة أبيدجان في 13 فبراير 1976، ويضم حاليا 41 برلمانا وطنيا، ويعتبر منتدى للحوار والتعاون بين البرلمانات الوطنية في القارة الإفريقية.

ويهدف الاتحاد إلى تعزيز العمل البرلماني الإفريقي المشترك، وخدمة قضايا السلام، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والتنمية المستدامة؛ كما يسعى إلى تشجيع التواصل بين البرلمانيين الأفارقة، وبينهم وبين نظرائهم في باقي قارات العالم.

وتُعد اللجنة التنفيذية أحد الأجهزة التابعة للاتحاد، وتتكوّن من ثلاثة أعضاء عن كل مجموعة وطنية، يتم انتخابهم من قبل مؤتمر الاتحاد لمدة سنتين.

وتضطلع اللجنة بمهام متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر، واعتماد برنامج العمل، والمصادقة على الميزانية، فضلا عن توثيق العلاقات مع المنظمات الإقليمية والدولية.

> **التعاون البرلماني الإفريقي، بما يمثله من رافعة ديمقراطية، يعد أحد المفاتيح الأساسية لترسيخ التكامل القاري**

> **إن المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، جعلت من التعاون الإفريقي إحدى أولوياتها الاستراتيجية، من منطلق الإيمان بوحدة المصير**

المغرب تحول إلى عاصمة عالمية للدبلوماسية البرلمانية

أكد رؤساء أربعة برلمانات إقليمية من أمريكا اللاتينية والكاريبي، يوم الأحد 01 يونيو 2025 في ليما، أن المغرب بات "عاصمة عالمية للدبلوماسية البرلمانية".

وخلال اجتماع مع وفد من مجلس المستشارين، ترأسه رئيس المجلس، السيد محمد ولد الرشيد، على هامش الدورة السادسة عشرة للجمعية البرلمانية الأورو-لاتينية (أورولات)، عبر رؤساء هذه البرلمانات الإقليمية عن إرادتهم في المضي قدما نحو تعزيز روابط التعاون مع البرلمان المغربي.

كما شددوا على أهمية المنتدى الاقتصادي البرلماني المغرب-أمريكا اللاتينية الذي تم إحداثه مؤخرا، داعين إلى اغتنام الفرص المتاحة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المملكة وبلدان المنطقة اللاتينية.

وجمع الاجتماع بمقر الكونغرس البيروفي بين الوفد المغربي بكل من رئيس اتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية والكاريبي ورئيس البرلمان الأنديني، غوستافو باتشيكو، ورئيس برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، رولاندو باتريسيو غونزاليز، ورئيس البرلمان لأمريكا الوسطى، كارلوس هيرناندیز، ونائب رئيس برلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية نيكولا فييرا.

> **العلاقة بين البرلمانيين المغاربة واللاتينيين تقوم على الثقة المتبادلة والإيمان المتين بأهمية الدبلوماسية البرلمانية**

وباسم البرلمانات الإقليمية بأمريكا اللاتينية، ذكر رولاندو باتريسيو غونزاليز بمضامين الإعلان الموقع في دجنبر الماضي، والذي أسس منتدى اقتصاديا برلمانيا دائما بين أمريكا اللاتينية والمغرب.

كما أعرب باتريسيو غونزاليز عن اقتناعه بأن هذا المنتدى سيفضي إلى نتائج مثمرة لجميع الأطراف.

وأوضح أنه خلال جلسة العمل المنعقدة بليما، ناقش ممثلو التجمعات البرلمانية الأربعة لأمريكا اللاتينية والكاريبي ووفد مجلس المستشارين سبل ترسيخ العلاقات البرلمانية وتعميق تبادل التجارب والخبرات.

وقبل ذلك، استعرض السيد ولد الرشيد الاجتماعات العديدة للبرلمانيين التي احتضنها المغرب، والتي شاركت فيها بشكل وثيق البرلمانات الإقليمية لأمريكا اللاتينية، خاصة منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي، وقبله منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب.

وأوضح أن العلاقة بين البرلمانيين المغاربة واللاتينيين تقوم على الثقة المتبادلة والإيمان المتين بأهمية الدبلوماسية البرلمانية، ذات الأبعاد المتعددة.

> **إن التعاون جنوب-جنوب ركيزة محورية في العقيدة الدبلوماسية للمملكة المغربية، يقوده ويرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس**

وأضاف رئيس مجلس المستشارين أن اجتماع ليما، لم يأت كلحظة مصطنعة معزولة بقدر ما هو لبنة إضافية ومحطة أخرى في مسار بنائنا للحوارات البين إقليمية، في شقيها الإفريقي الأمريكولاتيني والعربي الأمريكو لاتيني.

وأبرز السيد ولد الرشيد في هذا السياق أن التعاون جنوب-جنوب ركيزة محورية في العقيدة الدبلوماسية للمملكة المغربية، يقوده ويرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، مضيفا أن قيم التضامن والحوار والاحترام، قيم أصيلة لدى كافة مكونات الشعب المغربي.

وقام وفد مجلس المستشارين بزيارة إلى ليما للمشاركة في أشغال الدورة السادسة عشرة للجمعية البرلمانية الأورو-لاتينية، التي تنعقد من 1 إلى 3 يونيو الجاري.

وقد جرت جلسة العمل مع رؤساء البرلمانات الإقليمية الأربعة بحضور سفير المملكة المغربية في البيرو، السيد أمين الشودري.

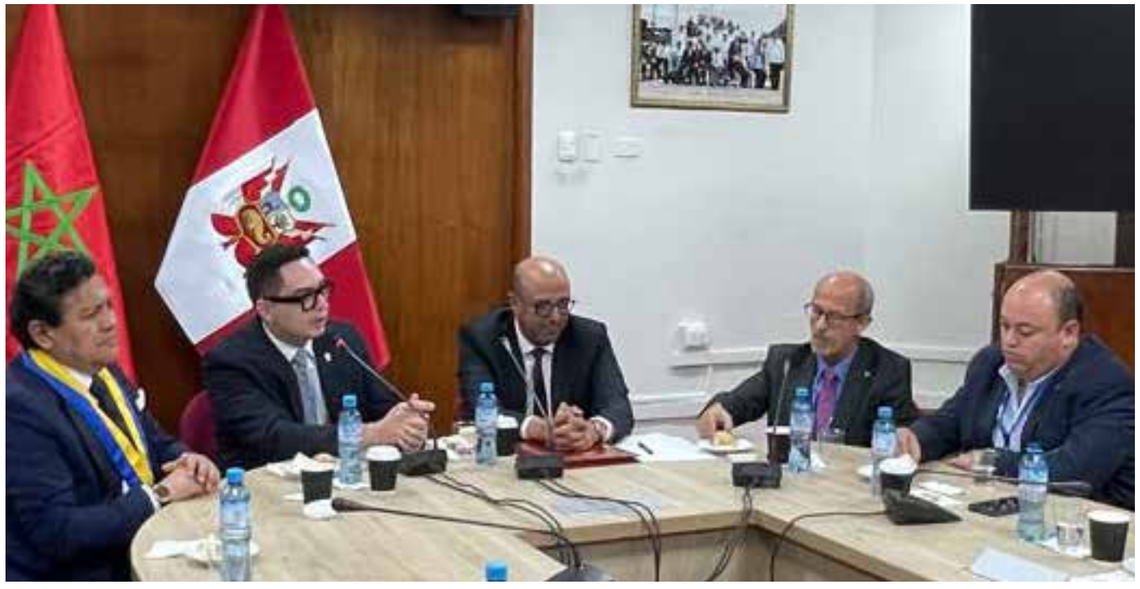

وفد برلماني بريطاني يؤكد خلال مباحثات بمجلس المستشارين ضرورة النهوض بعلاقات التعاون البرلماني

أكد نائب رئيس مجلس المستشارين، السيد لحسن حداد، ووفد برلماني عن المجموعة البريطانية لدى الإتحاد البرلماني الدولي، يوم الاثنين 02 يونيو 2025 بالرباط، على ضرورة النهوض بعلاقات التعاون البرلماني بين المغرب والمملكة المتحدة من خلال تكثيف تبادل التجارب والخبرات بما يسهم في تطوير العمل البرلماني المشترك وتعزيز التعاون والتنسيق داخل الهيئات والمحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

وعبر الجانبين خلال مباحثاتهما عن اعتزازهما بالأهمية الاستثنائية التي تحظى بها علاقات التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين.

وسجل أن هذا اللقاء شكل مناسبة، أيضا، لتأكيد الطرفين على أهمية وعمق علاقات الصداقة والتضامن الممتازة التي تجمع البلدين، كما بحثا تعزيز السبل الكفيلة بتوطيد التعاون الثنائي بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة في مختلف المجالات.

أهمية الفرص التي يتيحها الموقع الجيو ستراتيجي للمغرب كبوابة نحو إفريقيا من أجل الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية بين المملكتين من جهة

وفي إطار تفاعله مع مداخلات أعضاء الوفد البرلماني البريطاني، قدم السيد حداد معطيات حول الأوراش التنموية الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تهم كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، كما توقف عند التنمية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية في مختلف المجالات.

كما شكل اللقاء، مناسبة للتعبير عن الشكر والتقدير للمملكة المتحدة على موقفها الإيجابي بشأن مقترح الحكم الذاتي، الذي تقدم به المغرب سنة 2007، باعتباره الأساس الأكثر مصداقية وقابلية للتطبيق وبراغماتية من أجل حل دائم للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية وتعزيز الاستقرار في شمال إفريقيا.

من جهة أخرى، شدد السيد حداد على أهمية الفرص التي يتيحها الموقع الجيوستراتيجي للمغرب كبوابة نحو إفريقيا من أجل الارتقاء بمستوى العلاقات الاقتصادية بين المملكتين من جهة، وبهدف المساهمة في إشاعة القيم المشتركة، ودعم الأمن والاستقرار والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي.

من جانبه، عبر الوفد البرلماني البريطاني عن اعتزازه بأهمية هذه الزيارة التي تندرج ضمن مسار علاقات صداقة متجذرة عبر التاريخ بين المملكة المتحدة والمملكة المغربية، مبديا في ذات الوقت إعجابه بما تزخر به المملكة المغربية من مؤهلات في مختلف المجالات.

كما تناول الجانبان خلال هذا اللقاء مواضيع ذات اهتمام مشترك، ولاسيما الهجرة وندرة المياه، وتغير المناخ، والطاقات المتجددة، ومكافحة الإرهاب والتطرف.

حضر هذا الاستقبال عن المجموعة البريطانية بالاتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى رئيس الوفد السيد فابيان هاميلتون، كل من أعضاء مجلس العموم البريطاني السيد تشارلي ديو هيرست، والسيدة روبا هوك، والسيد إقبال محمد، وعن مجلس اللوردات كل من البارونة براون والبارونة براشار، بالإضافة إلى مسؤولين وأطر إدارية من الجانبين.

عبر الوفد البرلماني البريطاني عن اعتزازه بأهمية هذه الزيارة التي تندرج ضمن مسار علاقات صداقة متجذرة عبر التاريخ بين المملكة المتحدة والمملكة المغربية

إشادة كبيرة بمشاركة مجلس المستشارين في أوروبلات

أشاد عدة متدخلين خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الـ 16 للجمعية البرلمانية الأورو-لاتينية (أوروبلات)، التي عقدت يوم الاثنين 02 يونيو 2025 بليما، بمشاركة مجلس المستشارين في أشغال هذه الدورة.

وشارك وفد كبير من المجلس، لأول مرة، في اجتماع (أوروبلات) في ما يشكل إشارة اعتراف بدور المغرب كشريك ذي مصداقية ومتضامن مع برلمانات أمريكا اللاتينية وأوروبا.

ويعكس هذا الحضور في لقاء برلماني مخصص حصريا لبرلماني أوروبا وأمريكا اللاتينية الدور الديناميكي المتنامي للدبلوماسية البرلمانية المغربية في مسارات الحوار والتضامن والتقارب بين مختلف المؤسسات التشريعية.

وحظي حضور الوفد المغربي في هذه الدورة بإشادة، على الخصوص من طرف، رئيس كونغرس البيرو، إدواردو سالهوانا كافيدس، ورئيس مجلس الوزراء بالبيرو، إدواردو أرانا، ورئيس اتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية والكاريبي ورئيس برلمان الأنديز، غوستافو باتشيكو.

كما أبرز برلمانيون من أمريكا اللاتينية التزام المغرب لفائدة الحوار البرلماني القائم على مبادئ التضامن والاحترام المتبادل والتنمية المشتركة.

وترأس وفد مجلس المستشارين في هذا الاجتماع رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، وضم الوفد كلا من النائب الأول للرئيس وممثل المجلس لدى برلمان الأنديز، عبد القادر سلامة، والنائب الثالث للرئيس وممثل المجلس لدى برلمان الميركوسور، جواد هلالي، وأمين المجلس وممثله لدى برلمان الميركوسور، مصطفى مشارك.

كما ضم الوفد أمين مجلس المستشارين وممثله لدى برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عبد الرحمان وافا، وممثل المجلس لدى برلمان أمريكا الوسطى، أحمد الخريف، وعضو مجلس المستشارين ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، عبد القادر الكيحل، والأمين العام للمجلس، الأسد زروالي.

رغبة مشتركة في تعزيز العلاقات البرلمانية بين المغرب والبيرو

جدد رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، ورئيس الكونغرس البيروفي، السيد إدواردو سالوانا كافيديس، يوم الاثنين 02 يونيو 2025 في ليما، التأكيد على التزام المؤسستين التشريعيتين بتعزيز العلاقات البرلمانية بين المغرب والبيرو.

وذكر المسؤولان خلال لقاء عقد على هامش الدورة 16 للجمعية البرلمانية الأوروبية الأمريكية اللاتينية (أوروبلات)، بالروابط

المتينة التي تجمع برلماني البلدين، والقائمة على الحوار والتضامن والتقدير المتبادل.

وبهذه المناسبة، عبر السيد ولد الرشيد عن امتنانه العميق للاستقبال الحار والأخوي الذي حظي به الوفد البرلماني المغربي الوازن المدعو إلى أورولات، مضيفا أن هذه الزيارة إلى البيرو من شأنها أن تعيد تنشيط وتعزيز علاقات التعاون بين البلدين الصديقين.

واغتنم هذه المناسبة للتنويه بجودة العلاقات التاريخية والمتينة التي تجمع المملكة المغربية وجمهورية بيرو على مدى قرابة نصف قرن من التبادلات المثمرة، مبرزا أن البلدين نسجا روابط متينة وصداقة استثنائية قائمة على رؤية قواهما قيم ومبادئ مشتركة.

وأكد السيد ولد الرشيد على الدينامية المتجددة التي تميز العلاقات السياسية بين البلدين منذ الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى جمهورية بيرو سنة 2004، مذكرا بأنها أول زيارة لرئيس دولة عربي وإفريقي إلى هذا البلد، والتي شكلت، لا محالة، منعطفا مهما في تعزيز العلاقات الثنائية ورسم آفاق جديدة للتعاون جنوب-جنوب،

> **إن هذه الزيارة إلى البيرو من شأنها أن تعيد تنشيط وتعزيز علاقات التعاون بين البلدين الصديقين**

كما ارتضاه جلالة الملك.

وفي معرض الحديث عن التعاون البرلماني، أبرز السيد ولد الرشيد الدعم الثابت الذي يقدمه الكونغرس البيروفي للوحدة الترابية للمملكة المغربية، وكذلك لجهود المملكة الرامية إلى التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع المفتعل.

وفي هذا الإطار، أشاد بتقديم الكونغرس البيروفي، لملتمس يدعو من خلاله السلطة التنفيذية إلى دعم سيادة المغرب على صحرائه.

من جانبه، أكد رئيس الكونغرس البيروفي على تقاطع وجهات النظر بين مؤسسته والبرلمان المغربي، معلنا عن زيارة مرتقبة للمملكة قصد تعزيز هذه العلاقات الوثيقة مع المؤسسة التشريعية المغربية.

وأعرب السيد إدواردو سالوانا عن أمله في أن تسهم زيارته في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البيرو والمغرب.

وفي ما يتعلق بدعم الكونغرس البيروفي لقضية الصحراء المغربية، أكد السيد سالوانا أن أغلبية أعضاء الكونغرس البيروفي يؤيدون المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، والتي من شأنها تعزيز جهود التنمية بالمنطقة.

وأعرب رئيس الكونغرس البيروفي عن رغبته في الاستفادة من الخبرات المغربية في مجالات الموانئ وتنويع الاستثمارات والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

> **أغلبية أعضاء الكونغرس البيروفي يؤيدون المبادرة المغربية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية**

المستشار عبد القادر الكيحل يدعو إلى تعزيز التعاون البرلماني بين ضفتي الأطلسي والمتوسط

دعا نائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ورئيس لجنة التعاون السياسي والأمني في هذه الهيئة، السيد عبد القادر الكيحل، من ليما إلى تعزيز آليات التعاون البرلماني بين ضفتي الأطلسي والمتوسط من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

وجاءت هذه الدعوة خلال مشاركة السيد الكيحل في أشغال الدورة السادسة عشرة للجمعية البرلمانية الأوروبية - الأمريكية اللاتينية، التي نظمت في ليما خلال الفترة من 1 إلى 3 يونيو.

وأبرز الكيحل، في مداخلة باسم الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، أن مبادرة الجمعية البرلمانية الأوروبية - الأمريكية اللاتينية تشكل نموذجا متقدما للحوار والاندماج بين أهم الفضاءات الجيوسياسية، مشيرا الى أن الرهانات الكبرى التي تواجه شعوب العالم اليوم، من النزاعات المسلحة إلى الإرهاب، مرورا بالهجرة، وتغير المناخ، والفوارق الاقتصادية، تستدعي تعاونا برلمانيا متعدد الأطراف قائما على التضامن والاحترام المتبادل.

وأوضح الكيحل، عضو مجلس المستشارين، أن منطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا والأطلسي مدعوة لأن تصبح فضاء للتقارب ومبادرات السلام، لا ساحة للتوترات والصراعات.

وأكد في هذا السياق على دور الدبلوماسية البرلمانية كأداة فعالة لدعم التسوية السلمية للنزاعات، ولاسيما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، التي وصفها بأنها جرح مفتوح في الضمير الإنساني.

كما دعا إلى تعبئة الدعم البرلماني من أجل حل يقوم على أساس الدولتين، وإرساء عدالة تاريخية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

وبخصوص التعاون جنوب-جنوب، استحضر الكيحل الدور الريادي الذي تضطلع به المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، في تعزيز شراكات إفريقية مستدامة والدفاع عن مقاربة تنموية عادلة ومتكاملة، لاسيما في مجالات الأمن الغذائي، والهجرة، وتغير المناخ.

وأكد عبد القادر الكيحل على أهمية تعزيز الحوار الثقافي بين الشعوب، ومكافحة خطاب الكراهية والعنصرية والتطرف، والتي تشكل، بحسبه، تهديدا مباشرا للسلم المدني والتماسك الاجتماعي في منطقتي أوروبا - البحر الأبيض المتوسط وأمريكا اللاتينية.

وفي هذا الصدد، قدم الكيحل ثلاثة مقترحات باسم الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، تتعلق أولاهما بإنشاء لجنة تنسيق برلمانية بين الوكالة الأوروبية للتعاون في مجال إنفاذ القانون "يوروبول" والجمعية، من أجل معالجة القضايا السياسية والأمنية ذات الاهتمام المشترك.

> **إن منطقة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا والأطلسي مدعوة لأن تصبح فضاء للتقارب ومبادرات السلام، لا ساحة للتوترات والصراعات**

كما اقترح إطلاق منتدى برلماني سنوي ثلاثي الأطراف (أوروبا، أمريكا اللاتينية، البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا) حول الأمن الجماعي والتنمية المشتركة، فيما يتعلق المقترح الثالث بإقامة آلية دائمة لمتابعة النزاعات وبؤر التوتر من منظور برلماني وقانوني وحقوقي.

واختتم الكيحل مداخلته بتجديد الجمعية التزامها بمواصلة تعزيز هذا التعاون البرلماني النوعي، وزيادة فرص تحقيق سلام عادل، وتنمية مستدامة، وبناء فضاء مشترك قائم على كرامة الإنسان، والتعايش، والتضامن بين الشعوب.

النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين يسلط الضوء على التجربة المغربية في مكافحة تغير المناخ واستدامة الطاقات النظيفة

سلط النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، السيد عبد القادر سلامة، ببنما، الضوء على التجربة المغربية في مكافحة تغير المناخ واستدامة الطاقات النظيفة.

وأكد، السيد عبد القادر سلامة خلال منتدى التغيرات المناخية والانتقال العادل، الذي نظمه برلمان أمريكا اللاتينية والكاريبي "البرلاتينو" بجمهورية بنما، يومي 4 و5 يونيو 2025، أن المملكة المغربية تعتبر نموذجا لبلدان الجنوب العالمي في مجال مجابهة التغيرات المناخية، حيث بادرت إلى اعتماد استراتيجية وطنية تتضمن مشاريع هيكلية للحفاظ على الموارد الطبيعية والانتقال إلى الطاقات المتجددة والنظيفة.

وأبرز السيد سلامة، أن المملكة نهجت، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، سياسة ناجعة للانتقال إلى الطاقات المتجددة، حيث تم إطلاق مشاريع رائدة مثل محطة "نور" للطاقة الشمسية في ورزازات، والتي تعد من أكبر المشاريع في العالم، بهدف الوصول إلى توليد أكثر من 52 في المائة من مصادر نظيفة بحلول 2030، الى جانب إطلاق سياسة وطنية للماء، تروم ضمان الأمن المائي في ظل الجفاف المتزايد، واعتماد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ترتكز على الاقتصاد الأخضر والمحافظة على التنوع البيولوجي، مشيرا في هذا الصدد إلى تضمين البعد المناخي في البرامج التعليمية، لتكوين جيل جديد واع بالتحديات البيئية.

وأكد أن المغرب يعد شريكا فعالا وموثوقا، حيث احتضن مؤتمر COP22 سنة 2016 بمراكش، كما نظم مؤتمر التكيف مع الفلاحة الإفريقية سنة 2025، مشيرا إلى أن المغرب عضو في تحالف الطاقة الشمسية الدولي، الذي يضم 100 دولة، كما يعتبر فاعلا أساسيا في مبادرات إقليمية مثل مبادرة 5+5 في غرب المتوسط، والاتحاد من أجل

> المملكة نهجت، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، سياسة ناجعة للانتقال إلى الطاقات المتجددة

المتوسط، إضافة لتوقيعه على أهم الاتفاقيات الدولية البيئية.

وأشار في ختام فعاليات هذا المنتدى، إلى تشكيل التحالف من أجل العمل المناخي والانتقال العادل، حيث وقع النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين على الوثيقة التأسيسية التي بمقتضاها يعتبر المجلس عضوا مؤسسا لهذه المنصة البرلمانية المشتركة الرامية لدعم التبادل والتشاور والترويج للمبادرات التي يمكن أن تساهم في اتخاذ إجراءات مناخية أكثر فعالية.

وقد ضم وفد مجلس المستشارين المشارك في المنتدى، إلى جانب السيد سلامة، كلا من النائب الثالث لرئيس المجلس، جواد الهلالي، وأمين المجلس، مصطفى مشارك، وهما المكلفان بتتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة مع برلمان المركوسور، إضافة الى المستشار أحمد الخريف، ممثل مجلس المستشارين لدى برلمان أمريكا الوسطى. كما تميزت أشغال المنتدى بحضور سفيرة جلالة الملك ببنما، بشرى بودشيش.

التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون المغربي الفرنسي، لاسيما في المجال البرلماني

تم التأكيد خلال مباحثات أجراها نائب رئيس مجلس المستشارين، يحفظه بنمبارك، يوم الخميس 12 يونيو 2025 بمقر المجلس، مع رئيس مجموعة الصداقة فرنسا المغرب، كريستيان كامبون، على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي، خاصة في المجال البرلماني.

وشكل هذا اللقاء مناسبة للتأكيد على عمق ومتانة العلاقات الثنائية والتاريخية التي تجمع بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية، والتي تشهد دينامية متجددة وزخما قويا بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وفخامة الرئيس الفرنسي السيد إيمانويل ماكرون.

وجدد الجانبان التأكيد على الطابع الاستثنائي للعلاقات بين البلدين والشعبين الصديقين، مشددين على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي والانفتاح على آفاق أوسع في إطار الشراكات الثنائية ومتعددة الأطراف، خاصة في المجال البرلماني، وذلك من خلال تبادل التجارب والخبرات والممارسات الفضلى وتعزيز التنسيق بين المؤسستين التشريعيتين، بما يخدم جودة العمل التشريعي ويساهم في تطوير آليات التعاون وتكثيف التنسيق والحوار البرلماني المثمر.

وفي هذا الإطار، شدد السيد بنمبارك على أهمية انعقاد الدورة المقبلة للمنتدى البرلماني المغربي الفرنسي، كفضاء للحوار البرلماني متعدد الأبعاد، يكرس متانة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين ويعزز مسارات التعاون المثمر والبناء.

وفي موضوع الصحراء المغربية، نوه نائب رئيس مجلس المستشارين بالموقف الواضح والثابت للجمهورية الفرنسية، الداعم لسيادة المملكة المغربية الكاملة والتامة على أقاليمها الجنوبية، وتثمينها لمبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد وجاد وذي مصداقية لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، بما يشكل تأكيدا إضافيا على شرعية الموقف المغربي ومصداقيته على الصعيد الدولي.

وعلى صعيد آخر، ثمن السيد بنمبارك

> **إن مجموعة الصداقة فرنسا المغرب تعد اليوم أكبر مجموعة صداقة داخل مجلس الشيوخ الفرنسي، وهو ما يعكس الحيوية التي تطبع علاقات التعاون البرلماني بين البلدين**

الزيارات المنتظمة التي دأبت مجموعة الصداقة فرنسا المغرب بمجلس الشيوخ الفرنسي على القيام بها لمختلف جهات وأقاليم المملكة، والتي تتيح الوقوف عن كثب على الطفرة التنموية الشاملة التي تعرفها المملكة، في إطار انخراط جماعي ومسؤول لممثلي الأمة في مختلف الهيئات المنتخبة.

واستعرض في هذا الصدد الأوراش الكبرى التي يقودها جلالة الملك، والتي تهم كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية.

من جهته جدد السيد كامبون التأكيد على عمق ومتانة العلاقات التي تجمع بين فرنسا والمغرب، مشيرا إلى أن هذه الزيارة تندرج في سياق تنفيذ التوجهات الجديدة التي تم التأكيد عليها خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الفرنسي إلى المملكة نهاية السنة الماضية.

وخلال هذا اللقاء، ذكر السيد كامبون بالزيارة التاريخية التي قام بها مؤخرا رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، جيرار لارشي، إلى مدينة العيون، والتي جدد خلالها موقف فرنسا الثابت من قضية الصحراء المغربية، مؤكدا دعم بلاده لسيادة المملكة المغربية، حالا ومستقبلا، على أقاليمها الجنوبية.

كما أشار إلى أن مجموعة الصداقة فرنسا المغرب تعد اليوم أكبر مجموعة صداقة داخل مجلس الشيوخ الفرنسي، وهو ما يعكس الحيوية التي تطبع علاقات التعاون البرلماني بين البلدين، ويترجم إرادة مشتركة لتعميق هذه العلاقات في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد رئيس المجموعة أن فرنسا والمغرب مدعوان اليوم إلى العمل معا من أجل كتابة فصل جديد في سجل علاقاتهما الثنائية، مشددا على أن هذه الزيارة تهدف إلى وضع أسس جديدة للتعاون في مجالات حيوية كالبيئة والتنمية الاقتصادية والتربية والتكوين.

كما عبر عن أمله في أن يعقد المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي في نسخته الخامسة قريبا، باعتباره محطة محورية لدفع العلاقات الثنائية قدما، وتكريس الحوار البرلماني المنتظم بين المؤسستين التشريعيتين.

وفي الشق الإقليمي، نوه رئيس السيد كامبون بالدور الكبير الذي يضطلع به المغرب في تعزيز الأمن والسلم، لا سيما في منطقة الساحل والقارة الإفريقية، التي تعيش اليوم تحولات عميقة تستوجب مقاربة جديدة، مشيدا في هذا الإطار بالدبلوماسية الملكية الحكيمة، وبالدور البناء الذي تقوم به المملكة في دعم الاستقرار الإقليمي.

كما أكد رئيس مجموعة الصداقة فرنسا المغرب أن البلدين يظلان ملتزمين معا بالعمل من أجل الأمن والسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، في إطار رؤية مشتركة لمستقبل يقوم على الاستقرار والتنمية والتفاهم المتبادل.

حضر هذا اللقاء كل من رئيس مجموعة الصداقة المغرب فرنسا بمجلس المستشارين، محمد زيدوح، ومدير العلاقات الخارجية والتواصل بالمجلس، سعد غازي.

> **إن البلدين يظلان ملتزمين معا بالعمل من أجل الأمن والسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي**

تثمين زخم العلاقات بين مجموعتي الصداقة البرلمانية المغربية الفرنسية

في إطار الدينامية المتميزة التي تشهدها العلاقات بين مجلس المستشارين بالمملكة المغربية ومجلس الشيوخ الفرنسي، انعقد يوم الخميس 12 يونيو 2025 بالرباط، لقاء جمع رئيس وأعضاء مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية – الفرنسية برئاسة المستشار البرلماني، محمد زيدوح، ووفد عن مجموعة الصداقة الفرنسية – المغربية بمجلس الشيوخ الفرنسي برئاسة رئيس المجموعة،كريستيان كامبون.

وشكل هذا اللقاء مناسبة للإشادة بالزخم والمستوى المتميز الذي بلغته العلاقات بين مجموعتي الصداقة والتعاون في كلا المجلسين "والذي تجسده كثافة الأنشطة المشتركة وفق برنامج العمل المسطر من الحانبين، بما يعكس حرص رئاستي المؤسستين التشريعيتين في البلدين الصديقين على دعم دور المجموعتين في تعزيز العلاقات الثنائية لاسيما في أبعادها البرلمانية".

كما تم التأكيد، على الأهمية الخاصة التي تكتسيها مجموعتا الصداقة في خلق فضاء للحوار والتشاور والتنسيق المستمر، وفي هذا السياق، ذكّر الجانبان بالزيارة التاريخية التي قام بها رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي إلى المغرب خلال شهر فبراير الماضي بدعوة من رئيس مجلس المستشارين، والتي شكلت محطة بارزة في توطيد العلاقات البرلمانية بين البلدين.

وبهذه المناسبة نوه الطرفان بالموقف الثابت لفرنسا بشأن قضية الصحراء المغربية، والذي عبر عنه رئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون في رسالته الموجهة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتاريخ 30 يوليوز 2024، وأكد عليه مجددا خلال زيارة الدولة التي قام بها للمملكة نهاية السنة الماضية، وهو الموقف نفسه الذي عبر عنه رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي من مدينة العيون.

كما أشاد الجانبان بمواقف السيد كريستيان كامبون الداعمة لمغربية الصحراء، وحرصه على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين المغرب وفرنسا، وعلى الاستمرار في دعم المبادرات الرامية إلى تقوية العلاقات الثنائية.

وتم في هذا الإطار، استعراض المكتسبات المحرزة في مسار التعاون بين مجموعتي الصداقة مع التأكيد على أهمية تنظيم النسخة الخامسة من المنتدى البرلماني المغربي الفرنسي، "باعتبارها محطة مؤسساتية بارزة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التعاون البرلماني بين البلدين".

وعلى مستوى التعاون في المجالات الحيوية، نوه الجانبان بأهمية تعزيز الشراكات الثقافية والاقتصادية، مبرزين أهمية المشاريع الاستراتيجية الجاري تنفيذها بالمغرب.

كما عبرا عن تثمينهما لدور المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في دعم الاستقرار بمنطقة الصحراء والساحل، مع التأكيد على أن المملكة تظل شريكا استراتيجيا لفرنسا في توجهها نحو إفريقيا.

وتم التذكير في هذا الصدد، بالمبادرات الملكية التي تعزز التعاون جنوب-جنوب، وعلى رأسها المبادرة الأطلسية لفائدة دول الساحل.

حضر هذا اللقاء، فضلا عن رئيس مجموعة الصداقة المغرب فرنسا، كل من المستشارة هند الغزالي نائبة رئيس المجموعة (فريق التجمع الوطني للأحرار) والمستشار يوسف العلوي مقرر المجموعة (رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب) و المستشار نورالدين سليك – مقرر (رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل) و المستشار مصطفى الدحماني (فريق التجمع الوطني للاحرار) و المستشارة سليمة الزيداني (فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب) و المستشار محمد عرشان نائب الرئيس (مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي) و المستشار خالد السطي، بالإضافة إلى السكريتيرة التنفيذية لمجموعة الصداقة، ناهد بناني.

ولد الرشيد ونغامانا يبحثان أوجه التعاون بين المغرب وسيماك

أجرى رئيس مجلس المستشارين محمد ولد الرشيد، يوم الثلاثاء 17 يونيو 2025 بالرباط، مباحثات مع رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا إيفاريست نغامانا، الذي قام، على رأس وفد رفيع المستوى، بزيارة عمل للمغرب من أجل المشاركة في المؤتمر البرلماني الاقتصادي المغرب-سيماك المنعقد يوم الجمعة 20 يونيو 2025 بالعيون.

وشكل هذا اللقاء مناسبة لبحث مختلف أوجه التعاون المتعدد القائم بين المملكة المغربية والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، بالإضافة إلى القضايا الإقليمية والقارية التي تستأثر بالاهتمام المشترك.

وبهذه المناسبة، أبرز السيد ولد الرشيد المكانة الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس للقارة الإفريقية وللتعاون جنوب-جنوب، لا سيما مع بلدان وسط القارة، منوها بالعلاقات الجيدة التي تجمع بين البرلمان المغربي وبرلمانات الدول الست المشكلة لهذا التجمع البرلماني الفاعل.

> إن هذه الزيارة بمثابة عربون أخوة وصداقة والتزام مشترك من أجل مواصلة الحوار

وأكد، في السياق نفسه، أن هذه الزيارة بمثابة عربون أخوة وصداقة والتزام مشترك من أجل مواصلة الحوار الذي أطلق في يناير الماضي، والعمل والتشاور والتنسيق وتبادل الرؤى والخبرات والتجارب في مختلف المواضيع والقضايا المشتركة، وذلك من أجل تحقيق المواكبة البرلمانية اللازمة للجهود الحكومية المبذولة في المغرب ودول المنطقة لإرساء وتعزيز شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف، مبرزا الدور الإستراتيجي لهذه الدينامية في دعم مسار التكامل الإفريقي وإرساء أسس وحدة إفريقية حقيقية.

وبعدما ذكر بالجهود القيمة التي يبذلها مجلس المستشارين، أشاد السيد ولد الرشيد، على الخصوص، بالمنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المملكة المغربية وبرلمان مجموعة دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، الذي انعقدت أشغاله بمدينة العيون في 20 يونيو 2025 بشراكة بين الطرفين وبتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

> دعم أعضاء المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا الثابت لمغربية الصحراء والوحدة الترابية للمملكة

وفي هذا الإطار، استحضر رئيس المجلس باهتمام بالغ مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين خلال شهر يناير 2025، والتي تشمل تنمية التعاون في مجال العلاقات البرلمانية من خلال تبادل الخبرات في كل المجالات ذات الأولوية، وتعزيز آليات الدبلوماسية البرلمانية والحوار جنوب-جنوب.

من جهته، أكد السيد نغامانا أن هذه الزيارة تروم تعزيز التعاون والصداقة بين برلمان المجموعة والبرلمان المغربي، بالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به الدبلوماسية البرلمانية في هذا الإطار.

وثمن، من جانب آخر، الدور الريادي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس في تعزيز التعاون جنوب-جنوب، مشيدا بالمبادرات الأطلسية الرائدة عبر إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي الذي يترجم الرؤية الإستراتيجية للمغرب لجعل الأقاليم الجنوبية للمملكة مركزا اقتصاديا مندمجا في محيطه الإفريقي، وكذا مشروع أنبوب الغاز المغرب – نيجيريا.

من جهة أخرى، أكد السيد نغامانا على دعم أعضاء المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا (الكاميرون، وتشاد، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو، والغابون، وغينيا الاستوائية) الثابت لمغربية الصحراء والوحدة الترابية للمملكة، مجددا تطلع برلمان المجموعة لتوطيد أواصر التعاون والتشاور مع برلمان المملكة المغربية.

حضر هذا اللقاء، على الخصوص، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين لحسن حداد، والنائب الخامس يحفظه بنمبارك، ومحاسب المجلس سالم بنمسعود، وأمين المجلس محمد رضى الحميني، والأسد الزروالي الأمين العام للمجلس، ومنصور لمباركي مدير ديوان الرئيس، وسعد غازي مدير العلاقات الخارجية والتواصل.

رئيس سيماك يجدد الموقف الثابت للبلدان الأعضاء الداعم لمغربية الصحراء

جدد رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، إيفاريست نغامانا، يوم الثلاثاء 17 يونيو 2025 بالرباط، الموقف الثابت للبلدان الأعضاء الداعم لمغربية الصحراء.

وأكد السيد نغامانا، خلال مباحثاته مع رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، أن بلدان إفريقيا الوسطى، ولا سيما الكاميرون، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والكونغو، والغابون، وغينيا الاستوائية، والتشاد، تجدد التأكيد على دعمها لسيادة المغرب على كافة أراضيه، بما في ذلك صحراؤه.

وبهذه المناسبة، أشاد رئيس برلمان المجموعة، الذي قام بزيارة للمملكة على رأس وفد هام، بالرؤية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل انبعاث إفريقيا قوية ومزدهرة.

كما ثمن السيد نغامانا الأوراش الكبرى لتنمية القارة الإفريقية التي تم إطلاقها تحت قيادة جلالة الملك، مستشهدا بميناء الداخلة الأطلسي، الذي يعد مشروعا مهيكلا ضمن النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، وكذا مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي الذي يعكس التزام المملكة المغربية بتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

وفي الشق المتعلق بالدبلوماسية البرلمانية، ذكر المسؤول الإفريقي بأنه تم التوقيع، في يناير 2025 بالرباط، على بروتوكول اتفاق بين مجلس المستشارين وبرلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، بهدف إرساء إطار للتبادل وإعطاء دفعة جديدة للتعاون بين الجانبين.

وعبر السيد نغامانا أيضا عن سعادته بالمشاركة في المنتدى البرلماني حول التعاون الاقتصادي بين المغرب والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، الذي انعقد يوم الجمعة 20 يونيو 2025 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

ويروم هذا المنتدى، المنظم بمبادرة من مجلس المستشارين وبرلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، وبشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إرساء منصة مؤسساتية للحوار والتبادل حول سبل تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير المبادلات التجارية بين المملكة والبلدان الأعضاء في المجموعة.

ولد الرشيد يتباحث مع وزير خارجية بنما

أجرى رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، يوم الثلاثاء 17 يونيو 2025 بمقر المجلس، مباحثات مع وزير العلاقات الخارجية بجمهورية بنما، السيد خافيير مارتينيز أشا فاسكيز، الذي قام بزيارة عمل للمملكة.

وأشاد الطرفين خلال هذا اللقاء بتميز مسار العلاقات بين البلدين في ظل الدينامية التي تشهدها المملكة في مختلف المجالات بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وفي هذا السياق أكد السيد محمد ولد الرشيد، على أهمية المؤهلات الاقتصادية والاستثمارية التي يزخر بها البلدان، لاسيما في القطاعات الاستراتيجية، والتي ستمكن من الارتقاء بعلاقاتهما الاقتصادية خلال السنوات المقبلة إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة.

وبعدما أبرز أن الموقع الجيو-استراتيجي للبلدين يفتح آفاقا واعدة أمام شراكات اقتصادية متعددة الأبعاد، أكد السيد ولد الرشيد أن المغرب ينظر إلى علاقاته مع بنما في إطار توجهه الإرادي المنتصر لخيار التعاون جنوب-جنوب، الذي يقوده ويرعاه جلالة الملك محمد

الـسـادس، والـرامـي إلـى تمتين الـعـلاقـات بـيـن الـشـعـوب وتـعـزيـز التعاون في شتى المجالات.

وبهذه المناسبة، عبر رئيس مجلس المستشارين عن شكره وتقديره لـمـوقـف جـمـهـوريـة بـنـمـا الـداعـم لـمـبـادرة الـحـكـم الـذاتـي بـالأقـالـيـم الجنوبية للمملكة باعتبارها الأساس الأكـثـر جـديـة ومـصـداقـيـة وواقـعـيـة لتسوية النزاع حول الصحراء المغربية.

وسجل أن هـذا الموقف المتقدم يعزز دينامية الدعم الدولي المتنامي لـهـذه الـمـبـادرة تـحـت الـسـيـادة المغربية، باعتبارها الحل الوحيد الجاد والواقعي لهذا النزاع المفتعل.

وأبـرز رئيس مجلس المستشارين، على المكانة الريادية التي أصبحت تحتلها الأقاليم الجنوبية للمملكة كـمـركـز لـلـتـنـمـيـة ووجـهـة جـذابـة للاستثمار والمشاريع الكبرى، مما يجعلها نقطة التقاء استراتيجية لـربـط الـمـغـرب بعمقه الإفـريـقـي، وجسرا نحو أوروبـا وبـلـدان أمريكا الوسطى واللاتينية.

مـن جـهـتـه، جـدد وزيـر الـعـلاقـات الخارجية بجمهورية بنما تأكيد الدعم الواضح لبلاده لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 مـن أجـل الـمـضـي قـدمـا نـحـو حل مستدام لهذا النزاع الإقليمي.

وأشـاد السيد مارتينيز أشا فاسكيز بمستوى الـعـلاقـات بـيـن البلدين

> **إن المغرب ينظر إلى علاقاته مع بنما في إطـار توجهه الإرادي الـمنتصر لـخـيـار الـتـعـاون جـنـوب-جـنـوب، الذي يقوده ويرعاه جـلالـة الـمـلـك محمد الـسـادس**

الـقـائـمـة عـلـى الـثـقـة والاحـتـرام الـمـتـبـادل، مـشـيـرا إلـى أن زيـارتـه الحالية للمغرب مكنته من الوقوف على مستوى التطور التنموي الذي تشهده المملكة.

كما أعـرب الـوزيـر البنمي عـن رغبة بـلـده فـي الاسـتـفـادة مـن التجربة المغربية، وخاصة في مجال الطاقات الـمـتـجـددة، والأسـمـدة الـزراعـيـة والسياسة المائية، والانفتاح على مـشـاريـع واسـتـثـمـارات جـديـدة بما يسهم في بـنـاء شـراكـة متقدمة بين البلدين.

وشـدد الجانبان خـلال هـذا اللقاء على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تمتين الـعـلاقـات بين البلدين، حيث تم التأكيد على ضرورة استثمار التركيبة المتنوعة والفريدة لمجلس الـمـسـتـشـاريـن فـي هـذا الـمـجـال ولاسيما في شقها الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، أشاد وزير الخارجية البنمي بالتموقع المتميز للبرلمان المغربي في الاتـحـادات البرلمانية الجهوية والإقليمية بمنطقة أمريكا اللاتينية والـكـرايـيـب، حيث يحظى مجلس المستشارين بصفة عضو ملاحظ وشريك متقدم لدى برلمان أمريكا الوسطى والبرلاتينو والبرلمان الأنديني ومـنـتـدى الـفـوبـريـل، وهو مـا أهـل المجلس لتوقيع الإعـلان الـتـأسـيـسـي لـلـمـنـتـدى الـبـرلـمـانـي الاقتصادي المغرب-أمريكا اللاتينية بـمـعـيـة رؤســاء كـافـة الاتـحـادات والتكتلات البرلمانية بالمنطقة يوم 5 دجنبر 2024 بجمهورية بنما.

وقد جرت هذه المباحثات بحضور، سفيرة جلالة الملك لدى جمهورية بنما، بشرى بودشيش، وسفيرة جـمـهـوريـة بـنـمـا بـالـربـاط إيـسـبـيـث كـيـيـل مـورسـيـا.

كما حضر اللقاء أمين مكتب مجلس المستشارين، عبد الرحمان وافا، والأمين العام لمجلس المستشارين، الأسـد الـزروالـي، و رئـيـس الـديـوان الـرئـيـس، مـنـصـور لـمـبـاركـي، ومـديـر الـعـلاقـات الـخـارجـيـة، سـعـد غـازي، ورئيس قسم العلاقات الخارجية، حسن أزرقان

محمد ولد الرشيد يجري مباحثات مع نائب رئيس جمهورية السلفادور

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الأربعاء 25 يونيو 2025 بسان سلفادور، مباحثات مع نائب رئيس جمهورية السلفادور، فيليكس أولوا، تمحورت حول سبل تعزيز علاقات التعاون بين المملكة المغربية وجمهورية السلفادور في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وخلال هذا اللقاء، الذي حضره القائم بالأعمال في سفارة المغرب بسان سلفادور، إبراهيم بادي، أعرب نائب الرئيس السلفادوري عن اعتزاز بلاده بمستوى العلاقات الثنائية مع المغرب، مؤكدا أن هذه العلاقات شهدت دينامية إيجابية منذ اتخاذ قرار قطع العلاقات مع "الجمهورية الوهمية" سنة 2019، وافتتاح سفارة

> **إن المغرب، بما يمثله من استقرار سياسي وريادة إقليمية، يشكل بوابة استراتيجية نحو إفريقيا جنوب الصحراء**

للسلفادور بالرباط سنة 2021.

وفي هذا السياق، جدد نائب رئيس جمهورية السلفادور دعم بلاده الثابت والمتواصل للوحدة الترابية للمملكة، ولمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب كحل جدي وواقعي وذي مصداقية لتسوية النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية.

وأكد المسؤول السلفادوري أن هذا التموقع الدبلوماسي الجديد لبلاده بالمغرب يُجسد رغبتها في تعزيز حضورها بالقارة الإفريقية، مبرزا أن المغرب، بما يمثله من استقرار سياسي وريادة إقليمية، يشكل بوابة استراتيجية نحو إفريقيا جنوب الصحراء.

وقال السيد أولوا أنه بدعم من حكومة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، سنعمل على توسيع مجالات التعاون مع المغرب، مشيرا إلى رغبة بلاده في تطوير شراكات ملموسة في عدد من القطاعات الحيوية، خاصة في مجالي الصيد البحري والفلاحة.

كما ثمن نائب رئيس الجمهورية التعاون القائم مع المملكة، لاسيما في ما يتعلق بتقاسم الخبرات والدعم التقني في مجالات ذات أولوية، مؤكدا أن المغرب يتوفر على تجربة تنموية رائدة، وأن بلاده حريصة على الاستفادة منها، في إطار تعاون جنوب-جنوب فعال ومتوازن.

من جهته، أعرب السيد ولد الرشيد عن ارتياحه لجودة العلاقات الثنائية، مشيدا بالدينامية الجديدة التي أضفاها افتتاح سفارة السلفادور بالرباط على مسار التعاون بين البلدين، وبدور السلفادور في دعم الشراكة مع المغرب داخل الفضاء المؤسساتي لأمريكا الوسطى.

> **المغرب يتطلع إلى مواصلة العمل المشترك من أجل تطوير هذه العلاقات على مختلف المستويات**

وأكد رئيس مجلس المستشارين أن المغرب يتطلع إلى مواصلة العمل المشترك من أجل تطوير هذه العلاقات على مختلف المستويات، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز جهود التنمية والاستقرار، في انسجام تام مع الرؤية الملكية لتعزيز التعاون جنوب-جنوب.

وفي هذا السياق، نوه السيد ولد الرشيد بما حققته جمهورية السلفادور من مكتسبات تنموية وأمنية بقيادة رئيس الجمهورية، السيد نجيب بوكيلي.

وبخصوص التعاون البرلماني، شدد رئيس مجلس المستشارين على أهمية تعزيز الدبلوماسية البرلمانية وتبادل الزيارات بين المؤسستين التشريعيتين، بما يسهم في توحيد الرؤى وتقريب وجهات النظر بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، مجددا التنويه بالمواقف الثابتة لممثلي السلفادور في المحافل الإقليمية، لا سيما داخل برلمان أمريكا الوسطى (البرلاسين) ومنتدى "الفوبريل"، دعما للوحدة الترابية للمغرب.

رئيس مجلس المستشارين يتباحث بالرباط مع رئيس الكونغرس البيروفي

أجرى رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الاثنين 30 يونيو 2025 بمقر المجلس، مباحثات مع رئيس كونغرس جمهورية البيرو، إدواردو سالهوانا كافيديس، الذي قام بزيارة عمل إلى المملكة، على رأس وفد برلماني بيروفي هام.

وشكل هذا اللقاء مناسبة نوه من خلالها الطرفان بعمق العلاقات بين البلدين وما تشهده حاليا من دينامية سياسية ضمن مسار راسخ من التعاون والتنسيق، لا سيما بعد الزيارة التاريخية التي قام بها جلالة الملك محمد السادس إلى البيرو سنة 2004، والتي شكلت محطة فارقة في تعزيز هذا التوجه، وأسهمت في فتح آفاق جديدة للتعاون جنوب-جنوب كخيار استراتيجي للمغرب تحت القيادة الملكية الرشيدة.

وسجل الجانبان اعتزازهما بما يجمع البلدين الصديقين من روابط ثقافية ولغوية وحضارية شكلت القاعدة الأساس لتطور العلاقات الثنائية وتفاعلها في مختلف المجالات.

وفي هذا السياق، أشاد رئيس مجلس المستشارين بالجهود الخيرة والمبادرات الهامة التي يقوم بها الكونغرس البيروفي من أجل النهوض بالتعاون بين البلدين، والتي كان آخرها إصداره لملتمس موجه للسلطة التنفيذية في البيرو يحمل موقفا داعما لسيادة المغرب على صحرائه.

> **تأكيد دعم برلمان البيرو للوحدة الترابية للمملكة ولمبادرة الحكم الذاتي التي تقدمت بها كحل وحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية**

كما نوه السيد ولد الرشيد بالمواقف الثابتة لممثلي جمهورية البيرو داخل الاتحادات البرلمانية الإقليمية والجهوية بأمريكا اللاتينية، مشيرا بصفة خاصة إلى المواقف المشرفة التي تم التعبير عنها بالبرلمان الأنديني، وداخل برلمان أمريكا اللاتينية والكراييب، والمجموعة الجيوسياسية لدى الاتحاد البرلماني الدولي، والتي جاءت داعمة للوحدة الترابية للمملكة ولمبادرة الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية.

من جانبه، جدد سالهوانا كافيديس تأكيد دعم برلمان البيرو للوحدة الترابية للمملكة ولمبادرة الحكم الذاتي التي تقدمت بها كحل وحيد للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

كما نوه سالهوانا كافيديس، بالزيارة التي قام بها رئيس مجلس المستشارين لجمهورية البيرو، مؤكدا اهتمام بلاده ورغبتها في الاستفادة من التجربة والريادة المغربية في عدد من الميادين والتي جعلت من المملكة نموذجا يحتذى تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس.

حضر هذا اللقاء، على الخصوص، الأمين العام لمجلس المستشارين، الأسد الزروالي، ومدير الديوان، منصور المباركي، ومدير العلاقات الخارجية، سعد غازي، ورئيس قسم العلاقات الخارجية، حسن أزرقان.

ولد الرشيد يستقبل الرئيس السابق لجنوب إفريقيا وزعيم حزب "أومكونتو وي سيزوي" جاكوب زوما

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الخميس 17 يوليوز 2025 بالرباط، الرئيس السابق لجمهورية جنوب إفريقيا وزعيم حزب "أومكونتو وي سيزوي" (رمح الأمة)، جاكوب زوما، الذي قام بزيارة رسمية للمملكة على رأس وفد رفيع المستوى.

وشكل هذا اللقاء مناسبة للتأكيد على تقدير المجلس للمواقف الواضحة والصريحة التي عبر عنها السيد زوما وحزبه، والداعمة لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب، باعتبارها الإطار الأمثل لإرساء حكامة محلية حقيقية في الأقاليم الجنوبية، في إطار احترام سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية.

وفي هذا السياق، جدد السيد زوما تأكيد قناعته بالمشروعية التاريخية والقانونية لحقوق المغرب على أقاليمه الجنوبية، مشيدا بالنهج المسؤول للمملكة في استكمال وحدتها الترابية، ومنوها بتطابق ذلك مع المواقف المبدئية لحزبه الداعية إلى احترام سيادة الدول الإفريقية ووحدتها الترابية.

> جدد السيد زوما تأكيد قناعته بالمشروعية التاريخية والقانونية لحقوق المغرب على أقاليمه الجنوبية

من جهته، عبر السيد ولد الرشيد عن تقديره العميق لمواقف السيد زوما وحزبه الداعمة للحق المشروع للمغرب في الطي النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، مشددا على أهمية تعزيز التعاون البرلماني باعتباره رافعة أساسية لتوطيد التفاهم وتوحيد الرؤى، من خلال دبلوماسية برلمانية فاعلة ومسؤولة.

وشكل هذا اللقاء أيضا مناسبة لإبراز السياسة الإفريقية الرشيدة التي تنهجها المملكة المغربية، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، والقائمة على التضامن وتعزيز التنمية المشتركة وترسيخ التعاون جنوب-جنوب، في احترام تام لسيادة الدول ووحدتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

رئيس مجلس المستشارين يستقبل وفدا من منظمة التحرير الفلسطينية

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الخميس 17 يوليوز 2025 بالرباط، وفدا رفيع المستوى من منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني، أحمد التميمي.

وخلال هذا اللقاء، جدد السيد الرئيس التأكيد على الموقف الثابت للمملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، رئيس لجنة القدس، والذي يعتبر القضية الفلسطينية قضية وطنية للمغرب.

كما أبرز إجماع مكونات الشعب المغربي على مواصلة الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، دفاعا عن حقوقه المشروعة وتعزيزا لصموده، لا سيما في ظل الأوضاع الصعبة في قطاع غزة، معربا عن استعداد المجلس للارتقاء بعلاقات التعاون الثنائي مع المجلس الوطني الفلسطيني، وتوطيد التواصل البرلماني الفعال وتبادل الخبرات والتجارب في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

من جانبه، نوه السيد التميمي، الذي كان مرفوقا بسفير دولة فلسطين بالمغرب، جمال الشوبكي، بالدور الريادي للمملكة بقيادة جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، في دعم القضية الفلسطينية، مشيدا بالاهتمام المتواصل الذي تعكسه مبادرات ومشاريع وكالة بيت مال القدس الشريف، بما يعكس عمق الروابط التاريخية والإنسانية التي تجمع بين الشعبين الشقيقين.

حضر هذا اللقاء كل من النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، عبد القادر سلامة، والنائب الثاني للرئيس، أحمد اخشيشن، والنائب الثالث للرئيس، جواد الهلالي، وأمين المجلس، محمد وفا، ورئيس فريق التجمع الوطني للأحرار، محمد البكوري، والأمين العام للمجلس، الأسد الزروالي، ورئيس ديوان رئيس مجلس المستشارين، منصور المباركي.

وعن الجانب الفلسطيني، حضر كل من وكيل دائرة حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنسق العام للتحالف الدولي للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وحماية حق العودة، قاسم علاء الدين عواد، ووزير العدل الفلسطيني السابق، محمد فهاد صبري الشلالدة، والمدير العام للعلاقات الدولية بدائرة العلاقات الدولية في منظمة التحرير الفلسطينية، أنيس يونس سليم سويدان.

رئيس مجلس المستشارين يستقبل رئيس الجمعية الوطنية الفيتنامية

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الجمعة 25 يوليوز 2025 بالرباط، رئيس الجمعية الوطنية الفيتنامية، تران ثانه مان والوفد المرافق له.

شكل هذا اللقاء مناسبة استحضر فيها السيد ولد الرشيد العلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين على مختلف المستويات، المتجذرة في التاريخ والمبنية على روابط إنسانية عميقة، وعلى التعاون والاحترام المتبادل، والتشاور والتنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وأكد رئيس مجلس المستشارين، خلال هذا اللقاء، على القيم والمبادئ المشتركة بين البلدين، والتي شكلت جوهر نضالهما التحرري ضد الاستعمار، عبر التمسك بمبدأ احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية، مبرزا أنها قيم أممية راسخة تشكل أساسا لأي تعاون دولي قائم على الاحترام المتبادل.

كما أكد أن هذه الزيارة ستشكل لبنة إضافية في مسار تعزيز هذه العلاقات، مضيفا أنها تجسيد للعزم الراسخ والمتواصل للعمل على تطويرها والنهوض بها إلى مستويات أرفع، انسجاما مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، للانفتاح على الشركاء في مختلف المناطق الجيوسياسية، وضمنها جمهورية فيتنام الاشتراكية.

وفي سياق التعاون البرلماني، شدد السيد ولد الرشيد على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في توثيق العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وفي تعميق التفاهم والحوار وتوحيد الرؤى ووجهات النظر بشأن القضايا المشتركة.

وأردف أن هذه الدبلوماسية تروم تعزز تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجالات العمل البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين من خلال برامج مشتركة تساهم في الارتقاء بمستوى الأداء التشريعي والرقابي وتعزز دور البرلمانيين في خدمة مصالح الشعبين الصديقين.

من جهته، أعرب السيد تران ثانه مان عن ارتياحه لمستوى العلاقات القائمة بين جمهورية فيتنام الاشتراكية والمملكة المغربية، مبديا إعجابه بالتطور الذي يشهده المغرب على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

كما شدد على ضرورة مضاعفة الجهود لتعزيز التعاون الاقتصادي، مؤكدا على رغبة بلاده في تطوير هذا التعاون وتنويعه ليشمل مختلف المجالات الحيوية.

حضر هذا اللقاء، محاسب المجلس، محمد سالم بنمسعود، ورئيس فريق الإتحاد المغربي للشغل، نور الدين سليك، ورئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية، عبد الرحمان الدريسي، والأمين العام للمجلس، الأسد الزروالي، ورئيس الديوان، منصور لمباركي، ومدير العلاقات الخارجية والتواصل، سعد غازي.

> إن هذه الزيارة ستشكل لبنة إضافية في مسار تعزيز هذه العلاقات

مجلس المستشارين يشارك في أشغال المؤتمر العالمي الرابع للقانون المجتمعي

شارك وفد عن مجلس المستشارين في أشغال المؤتمر العالمي الرابع للقانون المجتمعي، الذي انعقد يوم الأربعاء 30 يوليوز 2025، بالعاصمة البيروفية، ليما، تحت شعار: "التحديات المستقبلية للاندماج العالمي".

وشكل هذا المؤتمر، الذي شارك فيه المجلس في إطار توطيد علاقات الشراكة والتعاون مع البرلمان الأنديني، محطة متميزة للتفكير الجماعي والتبادل المثمر، امتزجت فيها الأبعاد الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والإنسانية، في سياق مقاربة شاملة لقضايا التكامل والاندماج على المستويين الإقليمي والدولي.

واستعرض رئيس الوفد النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين وممثله لدى البرلمان الأنديني عبد القادر سلامة، في كلمة باسم المجلس، أبرز ملامح الرؤية الاستراتيجية للمملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، في ما يتعلق

بتعزيز الاندماج بالقارة الافريقية والعالم العربي، في إطار علاقات التعاون جنوب-جنوب، باعتباره خيارًا هيكليًا ومقاربة عملية، ترتكز على مبادئ التضامن، والتنمية المشتركة، واحترام السيادة، والانفتاح على شراكات متعددة الأبعاد.

وتوقف السيد سلامة في مداخلته عند محورين رئيسيين، يرتبط أولهما بالاندماج الإفريقي للمملكة المغربية، فيما تطرق في المحور الثاني للعلاقات المغربية-العربية، ومع دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا.

وأبرز في هذا الصدد، دينامية العودة القوية والمسؤولة إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، والانخراط الفعلي للمغرب في مشاريع استراتيجية كبرى، من أبرزها مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، والمبادرة الأطلسية التي تروم تمكين الدول الإفريقية غير الساحلية من الولوج إلى الواجهة البحرية، إضافة إلى تعزيز الحضور المغربي على المستويات الثقافية والمالية والعلمية داخل القارة.

إن المغرب، من خلال موقعه الجغرافي، وتاريخه الحضاري، وخياراته الاستراتيجية، يؤمن بأن مستقبله مرتبط بعمقه الإفريقي، ومجاله العربي

وأكد أن العلاقات مع الدول العربية تمثل أحد ركائز السياسة الخارجية المغربية، وتقوم على أسس راسخة تشمل الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتضامن والتنسيق الاستراتيجي في القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا السياق، أوضح السيد سلامة أن المغرب، من خلال موقعه الجغرافي، وتاريخه الحضاري، وخياراته الاستراتيجية، يؤمن بأن مستقبله مرتبط بعمقه الإفريقي، ومجاله العربي، لكنه لا يكتفي بالإيمان، بل يترجم ذلك إلى أفعال بمشاريع ملموسة، واتفاقيات قائمة، وتعاون فعّال، واستثمار في الإنسان والبنية التحتية والمشاريع العابرة للحدود.

وأضاف النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين، أن النموذج المغربي في الاندماج الإقليمي يمكن أن يشكل مصدر إلهام لبقية الدول الساعية إلى بناء منظومات تعاون قائمة على النفع المشترك، والاحترام المتبادل، وتكامل السيادة لا تناقضها، باعتبارها تجربة غنية بالدروس تبرهن على أن الإرادة السياسية حين تقترن بالرؤية الواضحة قادرة على تحويل الجغرافيا إلى جسر للاتقاء، لا حاجزا للتفرقة، وقادرة على أن تجعل من الانتماء المشترك منطلقا لبناء مستقبل مشترك.

إن النموذج المغربي في الاندماج الإقليمي يمكن أن يشكل مصدر إلهام لبقية الدول الساعية إلى بناء منظومات تعاون قائمة على النفع المشترك

وفد عن مجلس المستشارين يتباحث مع الرئيسة الجديدة للبرلمان الأنديني

تباحث وفد عن مجلس المستشارين مع الرئيسة الجديدة للبرلمان الأنديني، سارة كوندوري، وذلك في أول لقاء رسمي لها عقب انتخابها، يوم السبت 02 غشت 2025 بليما عاصمة البيرو، خلفا للرئيس المنتهية ولايته، غوستافو باتشيكو.

وترأس هذا الوفد النائب الأول لرئيس المجلس، وممثله لدى البرلمان الأنديني عبد القادر سلامة، وضم في عضويته أيضا، أمين المجلس، مصطفى مشارك، وممثل المجلس لدى برلمان أمريكا الوسطى أحمد الخريف.

ونوه السيد سلامة، خلال هذا اللقاء بمستوى العلاقات المتميزة التي تجمع البرلمان المغربي بنظيره الأنديني، مؤكدا على عزم المجلس الراسخ على توطيد الشراكة مع هذه المؤسسة البرلمانية الإقليمية من أجل خدمة المصالح المشتركة، واستعداده لدعم المشاريع التي أطلقها برلمان الأنديز لاسيما في مجالات الحكامة المحلية والإقليمية.

وفي السياق ذاته، أكد النائب الأول لرئيس مجلس المستشارين أن مكانة المغرب والموقع الريادي الذي يحظى به في محيطه الجهوي والإقليمي،

تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، إلى جانب عراقة تاريخه الحضاري والقيم الراسخة في عقيدته الدبلوماسية، أهلته ليكون الشريك الموثوق والبوابة المتينة للانفتاح على إفريقيا بالنسبة لدول الأنديز ودول أمريكا اللاتينية عامة.

من جهتها، أكدت سارة كوندوري، النائبة البرلمانية عن دولة بوليفيا، أن البرلمان المغربي شكل نموذجا وتجسيدا للمعاني والغايات الحقيقية لانضمام الدول بصفة عضو ملاحظ لدى التكتلات البرلمانية الجهوية والإقليمية، مشيرة إلى أنه منذ انضمامه في يوليوز 2018 كان حريصا على الحضور والتواصل وتعزيز التعاون المشترك، إلى جانب ما شكله هذا الحضور من أهمية للاستفادة من التجارب الرائدة للمغرب في عدة مجالات.

وأبرزت الرئيسة الجديدة للبرلمان الأنديني أهمية التعاون والتنسيق مع مجلس المستشارين في مسار إرساء حوار متعدد الأطراف ومد جسور التواصل والتعاون مع برلمانات البلدان الإفريقية والعربية والذي توج بإرساء المنتدى البرلماني جنوب-جنوب.

واغتنم أعضاء وفد مجلس المستشارين، حضور الرئيس المنتهية ولايته غوستافو باتشيكو لهذا اللقاء، من أجل التعبير عن الامتنان والتقدير لما قام به الأخير في مسار تعزيز وتقوية العلاقات بين برلمان المملكة المغربية والبرلمان الأنديني، القائمة على أساس روح التعاون المثمر، واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية.

وقد تجسد هذا التعاون بالزيارة التي قامت بها الجمعية العامة للبرلاندينو برئاسة باتشيكو بداية شهر يوليوز2025 للمغرب، وعقد اجتماع مشترك مع مكتب مجلس المستشارين بمدينة العيون، والتي توجت بتوقيعه لإعلان مشترك مع رئيس مجلس المستشارين السيد محمد ولد الرشيد.

وفد برلماني كيني يشيد بالزخم التنموي في المغرب

أشاد وفد برلماني كيني، خلال زيارة عمل للمملكة، بالزخم التنموي الذي يشهده المغرب تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأعرب الوفد الكيني خلال لقاء يوم الاثنين 01 شتنبر 2025، مع مسؤولين من لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، عن إعجابه بالتقدم الملحوظ الذي أنجز في مختلف المجالات بالمغرب.

وفي هذا الصدد، نوه رئيس اللجنة الخاصة بمجلس الشيوخ الكيني، كودفراي أسوتسي، على الخصوص، بجودة البنيات التحتية الكبرى التي يتوفر عليها المغرب، معبرا عن الرغبة في الاستفادة من التجربة المغربية في مجالات اللامركزية والاستثمار.

وقال إن المغرب، البلد حيث يسود السلم والأمن، يعتبر مصدر إلهام بالنظر إلى تميزه اللافت على جميع المستويات، مشيرا إلى أن هذا اللقاء شكل فرصة للاطلاع على التجربة المغربية الرائدة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

> **استعداد مجلس الشيوخ لتعزيز أكثر لتعاونه مع مجلس المستشارين من أجل خدمة قضايا القارة الإفريقية**

من جهة أخرى، أكد استعداد مجلس الشيوخ لتعزيز أكثر لتعاونه مع مجلس المستشارين من أجل خدمة قضايا القارة الإفريقية، معتبرا أنه من الأهمية بمكان إحداث مجموعة للصداقة بين المؤسستين التشريعيتين.

وفي ما يتعلق بقضية الوحدة الترابية للمملكة، ذكر السيد أسوتسي بموقف كينيا الذي يعتبر مخطط الحكم الذاتي المقاربة الوحيدة المستدامة لحل النزاع حول الصحراء المغربية.

من جانبه، أبرز رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلس المستشارين، مولاي عبد الرحمان ابليلا، أن زيارة الوفد الكيني تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة.

وأوضح السيد ابليلا أن هذه الزيارة تأتي في سياق يطبعه الزخم الكبير الذي تعرفه العلاقات المغربية الكينية، لاسيما بعد الزيارة التي قام بها الوزير الأول الكيني إلى المملكة، في ماي 2025، مؤكدا رغبة مجلس المستشارين في العمل على النهوض بالتعاون بين المؤسستين التشريعيتين بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين.

من جانب آخر، اعتبر أن هذه المباحثات شكلت مناسبة لاستعراض مختلف المبادرات التي أطلقتها المملكة، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس لفائدة تنمية القارة الإفريقية، وكذا التجربة المغربية في مجال تدبير الصناديق العمومية والنهوض بالاستثمار الخاص.

نائب رئيس مجلس المستشارين يتباحث مع رئيسة لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشيوخ الفرنسي

أجرى نائب رئيس مجلس المستشارين، أحمد اخشيشن، يوم الثلاثاء 02 شتنبر 2025 بالرباط، مباحثات مع رئيسة لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشيوخ الفرنسي، دومينيك إستروسي ساسون، التي قامت بزيارة عمل للمملكة على رأس وفد برلماني رفيع المستوى يضم عددا من أعضاء اللجنة.

وشكل هذا اللقاء، الذي يندرج في إطار زيارة العمل التي تروم تعزيز التعاون البرلماني والاقتصادي بين البلدين الصديقين، فرصة لاستعراض مستجدات التعاون الثنائي في مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التعاون الاقتصادي والصناعي، خاصة في مجالات صناعة السيارات والطيران والطاقة والنسيج.

ويدخل هذا اللقاء، ضمن الدينامية المتواصلة التي تشهدها العلاقات المتميزة بين المغرب وفرنسا، بحث أهمية تعزيز المبادلات التجارية ودعم الشراكات بين الفاعلين الاقتصاديين في كلا البلدين الصديقين.

وبهذه المناسبة، أكد السيد اخشيشن الطموح المشترك لتوطيد علاقات التعاون بين المغرب وفرنسا، على أساس المصلحة العامة المشتركة وخدمة تطلعات قائدي البلدين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس وفخامة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بما ينسجم مع آمال وتطلعات الشعبين الصديقين نحو مزيد من التقارب والتعاون المثمر.

كما لفت إلى أهمية مواصلة تعزيز التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين، من خلال تكثيف تبادل الخبرات والتجارب في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، بما يتيح مواكبة التحولات العالمية ومواجهة التحديات المشتركة، مؤكدا أهمية الحوار المنتظم بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ الفرنسي باعتباره رافعة أساسية لدعم التقارب بين البلدين وخدمة المصالح العليا للشعبين الصديقين.

من جهتها، أعربت السيد إستروسي ساسون عن اعتزازها بالعلاقات المتميزة التي تجمع المغرب وفرنسا، مؤكدة أن هذه الزيارة تأتي في سياق الحرص المشترك على تعميق أواصر التعاون البرلماني وتعزيز قنوات التنسيق والتشاور بين المؤسستين.

كما أبرزت المكانة الاستراتيجية التي تحتلها المملكة المغربية كشريك موثوق على المستويين الإقليمي والدولي، مشيدة بالدور الرائد الذي تضطلع به في مجالات الطاقات المتجددة، والصناعة، والاستثمار.

وبهذه المناسبة تم التأكيد على الإرادة المشتركة بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ من أجل مواصلة التنسيق وتعميق الحوار البرلماني، بما يسهم في دعم مسار الشراكة الإستراتيجية بين المغرب وفرنسا ويفتح آفاقا جديدة للتعاون المثمر والبناء في خدمة تطلعات قائدي البلدين والشعبين الصديقين.

أهمية مواصلة تعزيز التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين، من خلال تكثيف تبادل الخبرات والتجارب في مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية

لحسن حداد يتباحث مع وفد من جمعية قدماء البرلمانيين الأيرلنديين

أجرى النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين، لحسن حداد، يوم الثلاثاء 23 شتنبر 2025 بمقر المجلس، مباحثات مع وفد رفيع المستوى من جمعية قدماء البرلمانيين الإيرلنديين بقيادة رئيستها ماري فلاهرتي، وزيرة الحماية الاجتماعية سابقا، وذلك في إطار تعزيز علاقات التعاون والحوار البرلماني بين المغرب وايرلندا.

وقد نوه السيد لحسن الحداد بهذه المبادرة التي تندرج في سياق تقوية جسور التواصل والتفاهم المتبادل، وتعزيز العلاقات الثنائية بمختلف أبعادها، بما فيها البعد البرلماني.

وأبرز حداد قيمة العلاقات التاريخية القائمة بين البلدين وما يجمعهما من قواسم مشتركة مبنية على ثقافة التوافق والاعتدال وتكريس قيم التضامن، مشددا على ضرورة المضي قدما في تعزيز هذه العلاقات بما يسهم في ترسيخ التعاون الاقتصادي وتعزيز المبادلات التجارية ودعم الاستثمارات.

وعلى المستوى السياسي، عبر النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين عن تقديره لموقف إيرلندا من قضية الصحراء المغربية الذي ينسجم مع قرارات مجلس الأمن الدولي الداعية إلى تبني حل سياسي عادل ودائم مقبول من الأطراف المعنية.

وأكد أن هذه الزيارة تكتسي أهمية خاصة في هذا الصدد، إذ تتيح للوفد الإيرلندي الاطلاع بشكل مباشر على الحقائق الميدانية المرتبطة بقضية الوحدة الترابية للمملكة، والوقوف على حجم المنجزات التنموية التي تعكس التزام المغرب الراسخ بتحقيق التنمية المستدامة لفائدة ساكنة أقاليمه الجنوبية.

واستعرض السيد حداد بالمناسبة مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس، والتي جعلت من المغرب نموذجا متميزا في محيطه الإقليمي والجهوي على مستوى الإصلاحات السياسية والمؤسساتية، والنهوض بالبنيات التحتية، وتعزيز الاستثمارات، وتكريس العدالة الاجتماعية والمجالية.

كما شكل اللقاء مناسبة لإبراز البعد الإفريقي في السياسة الخارجية للمملكة، لا سيما من خلال سياستها الرائدة في تدبير تدفقات الهجرة، وعبر تعزيز الربط الجوي مع بلدان القارة، وباقي المبادرات الملكية الأخرى، وعلى رأسها المبادرة الأطلسية الرامية إلى تمكين دول الساحل والصحراء من الولوج إلى المحيط الأطلسي.

من جهتهم، عبر أعضاء الوفد الإيرلندي عن تقديرهم للتجربة المغربية في مجال التنمية المستدامة وتعزيز الديمقراطية وبناء الاستقرار.

كما أكد أعضاء الوفد الإيرلندي على تطلعهم إلى تعميق الحوار الثنائي، والعمل على توسيع مجالات التعاون، وتنمية المبادلات التجارية، وتشجيع الاستثمارات، ودعم دور القطاع الخاص بالبلدين بما يخدم المصالح المشتركة، ويفتح آفاقا جديدة لبناء شراكات مثمرة على مختلف المستويات.

نائب رئيس مجلس المستشارين يتباحث مع وفد برلماني غاني

أجرى نائب رئيس مجلس المستشارين، لحسن حداد، يوم الاثنين 29 شتنبر 2025 بالرباط، مباحثات مع وفد برلماني من جمهورية غانا، برئاسة جون دوميلو، نائب وزير التغذية والفلاحة.

وأشاد الطرفان خلال هذا اللقاء بالعلاقات الثنائية القائمة بين المملكة المغربية وجمهورية غانا، والتي تشهد زخما مهما في مجالات متعددة بفضل ما تحظى به من اهتمام ورعاية كبيرة من لدن قيادتي البلدين، خاصة بعد الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، لغانا خلال شهر فبراير 2017، والتي شكلت تحولا نوعيا في مسار العلاقات الثنائية وشاهدا قويا على الإرادة السياسية القوية والعزم المشترك والالتزام الراسخ من أجل الرقي بهذه العلاقات في مختلف المستويات.

وتم خلال هذا اللقاء أيضا تسليط الضوء على مبادرات جلالة الملك لدعم التنمية الشاملة بالقارة الإفريقية، وخاصة مبادرة الأطلسي الرامية لتعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي.

وفي هذا الإطار، عبر السيد حداد عن ارتياحه للمنجزات الهامة التي راكمها البلدان في سجل علاقاتهما الثنائية في كل الميادين، ولا سيما عبر تعزيز التبادل التجاري والاستثمار في مجالات الزراعة والطاقة والمعادن، وتمكينها من الخبرة المغربية في قطاعات الفوسفاط بواسطة المكتب الشريف للفوسفاط، والزراعة والإسكان والبنيات التحتية وغيرها.

من جانبه، أعرب السيد دوميلو عن الإرادة القوية التي تحدو غانا لتعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، مؤكدا على أهمية ضمان استمرارية النسق الحالي للتعاون الذي يعرف تطورا نوعيا في مختلف المجالات.

كما شدد على أهمية التضامن والعمل المشترك بين الدول الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة في قارة تتميز بموارد طبيعية وبشرية واعدة.

> أهمية التضامن والعمل المشترك بين الدول الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة في قارة تتميز بموارد طبيعية وبشرية واعدة

منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب محفل هام لتوطيد التعاون بشأن القضايا المطروحة إقليميا وقاريا ودوليا

أكد السيد محمد ولد الرشيد رئيس مجلس المستشارين، رئيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (أسيكا)، أن منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب الذي انطلقت أشغال نسخته الثالثة يوم الاثنين 28 أبريل 2025 بالرباط، أضحى محفلا برلمانيا هاما لتوطيد التعاون بين دول الجنوب بشأن مختلف القضايا المطروحة إقليميا وقاريا ودوليا.

وأبرز السيد ولد الرشيد في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، الذي نظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن هذا المحفل يعد منصة رائدة للتشاور وتبادل الرؤى وتنسيق الجهود وتوحيدها بما يعزز جهودنا لمجابهة التحديات المتنامية، وكسب الرهانات المتعاظمة والمرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة والأمن والاستقرار، والتعايش السلمي، واحترام سيادة الدول، وإرساء نموذج جديد من التكامل والاندماج القائم على التضامن والمصالح المشتركة.

> **منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب محفل برلماني هام لتوطيد التعاون بين دول الجنوب بشأن مختلف القضايا المطروحة إقليميا وقاريا ودوليا**

وسجل رئيس رابطة (أسيكا) أن انعقاد هذه الفعالية الهامة يأتي في سياق عالمي يشهد تحولات كبرى وتحديات غير مسبوقة على كافة الأصعدة الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهو الأمر الذي يملي التفكير في بناء شراكات جنوب-جنوب حقيقية، تستند إلى الحوار البناء والتعاون الفعال والتكامل والتضامن وتعزيز القدرة على التكيف والتنسيق الاستراتيجي.

واعتبر أن التحديات المطروحة تسائل قدراتنا الجماعية على تعزيز تعاوننا المشترك، واستثمار مؤهلاتنا الذاتية في بناء نظام عالمي جديد للتعاون جنوب-جنوب قادر على إحداث نقلة نوعية في مفاهيم وأسس النظام الاقتصادي العالمي، وتأسيس نموذج جديد للتعاون العادل والمنصف بين دول الشمال ودول الجنوب، وفق مبدأ رابح-رابح من أجل خدمة المصلحة الفضلى للبشرية وتعزيز حقوق شعوبنا في العيش الكريم والرفاه والازدهار.

وأكد السيد ولد الرشيد في هذا السياق، أن سعي مجلس المستشارين لضمان استمرارية ودورية انعقاد هذا المنتدى وتطوير آليات اشتغاله، وتوسيع قاعدة أعضائه، نابع من الالتزام الراسخ للمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بتعزيز التعاون جنوب-جنوب، كخيار استراتيجي ثابت في سياستها الخارجية، مبرزا أن هذا الالتزام تجلى في إطلاق المملكة لشراكات استراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك وترسيخ قيم التضامن بين مختلف الدول، لاسيما على مستوى الجنوب.

وخصّ السيد ولد الرشيد بالذكر المبادرات والمشاريع الرائدة على المستويين الإفريقي والأطلسي، كرؤية مبتكرة للاندماج والتعاون، وتؤسس لأطلسي أوسع ولشراكات جنوب-جنوب أكثر عمقا، مشيرا الى أن المبادرة الملكية الرامية إلى تمكين دول الساحل الإفريقي من الولوج إلى المحيط الأطلسي، تندرج في نفس السياق المرتبط بالتآزر بين دول الجنوب، باعتبارها مبادرة استراتيجية غير مسبوقة تستهدف تعزيز الربط الجغرافي، والانفتاح الاقتصادي، وتوطيد التكامل الإقليمي، بما يفتح آفاقا جديدة للتنمية والازدهار المشترك، بالإضافة إلى مشروع أنبوب الغاز الإفريقي - الأطلسي (نيجيريا - المغرب) الذي يندرج ضمن نفس الرؤية والتوجه المرتبط بتحقيق التنمية المستدامة والتكامل والاندماج الإقليميين.

وفي هذا الإطار، دعا السيد ولد الرشيد إلى وضع خارطة طريق برلمانية لدعم التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب من خلال تبادل التجارب الناجحة، وتعزيز التشريعات والقوانين المنظمة، وتحفيز المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على الجميع.

وسجل أن الحوارات البرلمانية البين - إقليمية ليست مجرد منصة للنقاش، بل هي آلية حقيقية لتعزيز التضامن والتعاون بين شعوبنا، وفرصة للمساهمة في صياغة مفهوم التعاون الإقليمي والدولي، بما يعزز انخراط دول الجنوب أكثر في التأثير في السياق العالمي.

وشدد السيد ولد الرشيد على تشبع مجلس المستشارين وتشبثه بحرص المغرب، بقيادة جلالة الملك، على الإسهام في نيل بلدان الجنوب للريادة، مبرزا أنه في هذا الإطار تندرج رئاسة المملكة المغربية، في شخص ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، للدورة الـ22 للجنة رفيعة المستوى التابعة للجمعية العامة الأممية بشأن التعاون جنوب-جنوب، والتي تهتدي بالرؤية الملكية السامية من أجل إعلاء قيم التضامن والاحترام المتبادل والتنمية المشتركة بين بلدان الجنوب.

وركزت النسخة الثالثة من منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب الذي نظم تحت شعار «الحوارات البين إقليمية والقارية بدول الجنوب: رافعة أساسية لمجابهة التحديات الجديدة للتعاون الدولي وتحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية المشتركة»، على تبادل الخبرات والتجارب واستكشاف أفكار مبتكرة من أجل تنمية مشتركة، وكذا استعراض قصص النجاح في دول الجنوب بما في ذلك الدول العربية والإفريقية والآسيوية للاستلهام منها، وذلك بهدف جرد وتحديد عوامل النجاح.

وشكلت جلسات ولقاءات المنتدى، على مدى يومين، منصة لعرض فرص الاستثمار المتاحة وتشخيص إمكانيات التعاون جنوب-جنوب، من أجل اندماج وتكامل إقليمي أوسع وكذا الارتقاء بالقطاعات ذات الأولوية، والمضي قدماً نحو تحقيق تعاون اقتصادي راسخ، وتوسيع آفاق التجارة والتبادل، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتشبيك العلاقات الاقتصادية.

> **إن الحوارات البرلمانية البين - إقليمية ليست مجرد منصة للنقاش، بل هي آلية حقيقية لتعزيز التضامن والتعاون بين شعوبنا**

ضرورة التعاون الشامل لرفع التحديات الراهنة على المستوى العالمي

أكد رؤساء الوفود العربية المشاركة في أشغال النسخة الثالثة من منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، الذي نظم بمقر مجلس المستشارين، يوم الاثنين 28 أبريل 2025، على ضرورة التعاون الشامل بين دول الجنوب لرفع مختلف التحديات الراهنة على المستوى العالمي.

وأبرزوا خلال قمة الرؤساء، المندرجة ضمن أشغال المنتدى، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن من شأن التنسيق بين هذه الدول، ولاسيما برلماناتها ومجالسها التشريعية، أن يساهم في التغلب على مجموعة من التحديات وحل الأزمات والاشكالات الاقتصادية المتعددة.

وأوضحوا أن التعاون بين دول الجنوب أصبح ضرورة ملحة، نظرا لطبيعة التحديات المعاصرة المرتبطة، على الخصوص، بالتغيرات المناخية والأزمات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجيات المتطورة التي تلقي بظلالها على العالم.

وفي هذا الصدد، قال محمد أحمد اليماحي، رئيس البرلمان العربي، إن دول الجنوب تمتلك موارد طبيعية وامكانيات بشرية تؤهلها لتكون في مصاف الدول الاقتصادية القوية العالمية، وصوتا مؤثرا في النظام العالمي، لكنها تحتاج إلى الاستغلال الأمثل لتلك الموارد والإمكانات، ومعالجة التحديات

> **إن التعاون بين دول الجنوب أصبح ضرورة ملحة، نظرا لطبيعة التحديات المعاصرة المرتبطة، على الخصوص، بالتغيرات المناخية والأزمات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجيات المتطورة التي تلقي بظلالها على العالم**

الخاصة بتباين الأنظمة الاقتصادية كي تتمكن من تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

وسلط الضوء على أهمية الدبلوماسية البرلمانية الاقتصادية، من خلال الحوار البرلماني الذي يمثله المنتدى، الذي يعتبر منصة مفتوحة لتبادل التجارب والخبرات واستكشاف سبل تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين افريقيا وآسيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية، مشددا على أن التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي وما يعرفه العالم من حروب تجارية تفرض على دول الجنوب اتخاذ خطوات جادة وسريعة لتحقيق التكامل الاقتصادي وفق المصالح المتبادلة وصيغة رابح-رابح.

واعتبر أنه آن الأوان لإقامة تعاون مشترك بين دول الجنوب لتنفيذ مشاريع تهم البنيات التحتية الإقليمية للمساهمة في تعزيز حركة التجارة البينية وتعزيز التعاون في مجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي وغيرها من المجالات التي تمثل أساس التنمية المستدامة، داعيا إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي من أجل التحول إلى الاقتصاد الرقمي.

وأكد باقي المتدخلين من ممثلي الوفود البرلمانية العربية، ولاسيما من البحرين، والإمارات العربية المتحدة، والأردن ومصر، وقطر، أن التعاون بين دول الجنوب لم يعد خيارا، بل ضرورة ملحة في ظل التحديات العالمية العديدة، مثل التغيرات المناخية وتنامي النزاعات والصراعات، مما يفرض توحيد الجهود والتأسيس لشراكات استراتيجية قائمة على التحاور والتعاون البناء.

وشددوا على أن دول الجنوب بحاجة الى إعادة صياغة استراتيجياتها التنموية واتباع المرونة لتكون فاعلا تنافسيا في ظل معطيات التحول الدولية، داعين إلى التعاون بين دول الجنوب للتأثير في المحيط الدولي والإقليمي مع إقامة شراكات في عالم تتقاطع فيه الرؤى والتحديات والفرص.

وأشاروا، من جهة أخرى، إلى أن هذا المنتدى يعتبر منصة لتبادل الخبرات ومعالجة التحديات، وفرصة تاريخية لترسيخ حوار جنوب-جنوب، وإعادة تعريف مفهوم التعاون بين الدول المشاركة، مضيفين أنه يعيد التأكيد أيضا على أن البرلمانات صوت الشعوب وضمانة الاستقرار وقاطرة التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدولها. كما شددوا على أهمية الحوار البرلماني كوسيلة فعالة لتعزيز التقارب والتفاهم.

> **هذا المنتدى يعتبر منصة لتبادل الخبرات ومعالجة التحديات، وفرصة تاريخية لترسيخ حوار جنوب-جنوب، وإعادة تعريف مفهوم التعاون بين الدول المشاركة**

رؤساء مجالس شيوخ إفريقية يدعون إلى تحويل التحديات إلى فرص

دعا رؤساء مجالس شيوخ إفريقية، شاركوا في المنتدى الثالث للحوار البرلماني جنوب-جنوب، المنعقد يوم الاثنين 28 أبريل 2025 بالرباط، إلى ضرورة تحويل التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية والعالم العربي إلى فرص، وتحويل التضامن إلى التزام مستدام.

وأكد المتدخلون على أهمية العمل المشترك والحوار البين - إقليمي والقاري باعتباره وسيلة فعالة للحد من النزاعات، وتوحيد وتقوية قدرات

> **إن الجنوب لم يعد مجرد مراقب في الساحة الدولية، بل أصبح فاعلا رئيسيا، مشددا على أهمية الحوار البرلماني الذي يجب أن يستند إلى التزامات واضحة تهدف إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب**

الدول في مواجهة التحديات الكبرى، لاسيما تلك المتعلقة بالإرهاب، وتغير المناخ، والصحة، والأمن الغذائي، وذلك بغية بناء مجتمعات قادرة على الصمود وضمان الرخاء والسلام والأمن والاستقرار والتنمية المشتركة.

وأجمع المشاركون على ضرورة تطوير دول الجنوب للحوارات البين - إقليمية، كونها تتيح اتخاذ قرارات منسقة وقابلة للتنفيذ، كما تشكل آليات فعالة وناجعة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتقوية التنافسية، وتحسين مستوى رفاهية الشعوب.

كما أكدوا أن هذه الحوارات تعزز المشاركة البرلمانية التي تتيح للحكومات تبادل الممارسات الفضلى في مجال السياسات الاقتصادية ووضع استراتيجيات تنموية طويلة المدى.

وفي هذا الصدد، أبرز رئيس مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جان ميشيل ساما لوكوندي كينجي، أن الجنوب لم يعد مجرد مراقب في الساحة الدولية، بل أصبح فاعلا رئيسيا، مشددا على أهمية الحوار البرلماني الذي يجب أن يستند إلى التزامات واضحة تهدف إلى تعزيز التعاون جنوب-جنوب.

من جهته، أشاد رئيس مجلس الشيوخ في مدغشقر، ريتشارد رافالومانانا، بالجهود المتواصلة التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لفائدة بلدان الجنوب، مشيرا إلى أنها تسهم في التنمية المستدامة لهذه البلدان وتعزز الروابط الاستراتيجية للتعاون التي تروم تحسين ظروف عيش ورفاهية سكانها.

كما سلط السيد رافالومانانا الضوء على أهمية الدبلوماسية البرلمانية في تنمية البلدان وتحسين أوضاع المواطنين المعيشية.

ودعا، في السياق ذاته، إلى استخدام التكنولوجيات الجديدة وأدوات الذكاء الاصطناعي، مؤكدا أن هذه الوسائل ينبغي أن توظف لدعم الجهود المبذولة في هذا المجال.

وقد شدد المشاركون أيضا على أن الدورة الثالثة لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب شكلت إطارا ملائما لبناء نظام عالمي جديد قائم، بالخصوص، على العدالة والتضامن، وفرصة مثالية للتفكير في الإجراءات الواجب اتخاذها لضمان تعاون جنوب-جنوب مسؤول وملتزم وجعله نموذجا لمكافحة الفقر وتعزيز السلام والاستقرار.

> **إن الدورة الثالثة لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب شكلت إطارا ملائما لبناء نظام عالمي جديد قائم، بالخصوص، على العدالة والتضامن**

توقيع مذكرتي تفاهم بشأن التعاون البرلماني بين مجلس المستشارين ونظيريه في ليسوتو وباكستان

جرى يوم الاثنين 28 أبريل 2025 بمقر مجلس المستشارين، توقيع مذكرتي تفاهم بشأن التعاون البرلماني بين مجلس المستشارين ونظيريه في ليسوتو وباكستان، وذلك على هامش أشغال الدورة الثالثة لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب.

وتروم مذكرتا التفاهم، اللتان تم توقيعهما من قبل رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، ونظيريه، رئيس مجلس الشيوخ بمملكة ليسوتو، مامونهينغ موكيتيني، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية باكستان الإسلامية، يوسف رضا جيلاني، تعزيز الحوار البرلماني والإسهام في تعزيز العلاقات الثنائية وأواصر الصداقة.

كما تهدفان إلى التعاون في الجوانب التشريعية والتقنية من خلال الأطر الهيكلية للمؤسسات التشريعية والإدارية للأطراف الموقعة، أو من خلال مجموعات الصداقة، فضلا عن تطوير مبادرات لتعزيز قدرات الموظفين البرلمانيين العاملين في المؤسسات التشريعية للأطراف الموقعة، وكذا مبادرات إدارية، بما في ذلك تنظيم مؤتمرات ومنتديات وندوات إعلامية وبرامج إلحاق الموظفين وورشات عمل وفعاليات دولية تعزز دراسة وتبادل المعلومات حول أهم القضايا والعمل البرلماني والإجراءات البرلمانية.

ومن ضمن الأهداف المتوخاة أيضا، خدمة المصالح المشتركة في الهيئات البرلمانية متعددة الأطراف على المستوى الإقليمي والقاري والدولي.

ويأتي توقيع مذكرتي التفاهم في إطار الوعي بأهمية الدبلوماسية البرلمانية، والتشاور، والتفاعل، باعتبارها وسائل للتعاون والحوار وتوطيد الصداقة والتآزر بين المؤسسات التشريعية الموقعة.

كما تعكس هذه الخطوة الاستجابة لحاجة المؤسسات التشريعية المعنية إلى مواصلة تعزيز العلاقات والشراكة من أجل الاستفادة من الفرص المتاحة من خلال التعاون الثنائي على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي.

رئيس مجلس المستشارين يجري مباحثات مع عدد من رؤساء البرلمانات المشاركة في منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب

أجرى رئيس مجلس المستشارين محمد ولد الرشيد، يوم الإثنين 28 أبريل 2025 بالرباط، مباحثات مع عدد من رؤساء البرلمانات المشاركة في النسخة الثالثة من منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، المنظم على مدى يومين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وقد تباحث السيد ولد رشيد على هامش أشغال هذا المحفل البرلماني المهم مع كل من رئيس مجلس الشورى بمملكة البحرين، علي صالح الصالح، ونائبة رئيس مجلس الشورى بدولة قطر، حمدة بنت حسن السليطي، ورئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية كوت ديفوار، رئيسة رابطة مجالس شيوخ إفريقيا، كانديا كاميسوكو كامارا.

كما أجرى مباحثات ثنائية مع رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية غينيا الإستوائية، تيريزا إيفوا أسانغونو، ورئيس البرلمان الإفريقي، فورتشن زيفانيا شاروميبرا.

وشكلت هذه المباحثات مناسبة لبحث سبل تعزيز العلاقات البرلمانية والشراكات الإستراتيجية، فضلا عن عرض فرص الاستثمار المتاحة وتشخيص إمكانيات التعاون جنوب-جنوب، بهدف تحقيق اندماج وتكامل إقليمي أوسع وكذا الارتقاء بالقطاعات ذات الأولوية.

كما أجرى رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، يوم الأربعاء 30 أبريل 2025، بمقر المجلس مباحثات مع رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية تشاد، ورئيس الاتحاد البرلماني الإفريقي، علي كولوتو تشايمطي.

وبهذه المناسبة هنأ المسؤول الإفريقي رئيس مجلس المستشارين على نجاح منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب الذي احتضنه المجلس على مدى يومي 28 و29 أبريل، مشيدا بتنظيمه المحكم والنقاشات الرصينة بين مختلف الأطراف المشاركة.

وتناول الجانبان أيضا العلاقات الثنائية وما يميزها من تعاون مضطرد ورغبة مشتركة قوية في مواكبتها بالفعالية والنجاعة المطلوبتين من خلال مبادرات ملموسة تطال كل مجالات التعاون ذات الاهتمام المشترك.

وفي هذا الإطار، استعرض الجانبان التحضيرات الجارية بالبرلمان المغربي لاحتضان فعاليات الدورة 83 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي التي جرت يومي 21 و22 ماي 2025.

وناقش منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، المنظم بشراكة بين مجلس المستشارين ورابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (أسيكا)، موضوع الحوارات البين إقليمية والقارية بدول الجنوب: رافعة أساسية لمجابهة التحديات الجديدة للتعاون الدولي وتحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية المشتركة.

وركزت النسخة الثالثة من المنتدى على تبادل الخبرات والتجارب واستكشاف أفكار مبتكرة من أجل تنمية مشتركة، وكذا استعراض قصص النجاح في دول الجنوب بما في ذلك الدول العربية والإفريقية والآسيوية للاستلهام منها، وذلك بهدف جرد وتحديد عوامل النجاح.

تعميق التعاون بين دول الجنوب أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات الاقتصادية والجيوسياسية

أكد برلمانيون أعضاء برابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (أسيكا)، يوم الاثنين 28 أبريل 2025 بمجلس المستشارين، أن تعميق أشكال التعاون بين دول الجنوب أصبح ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات الاقتصادية الجيوسياسية المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي.

وأبرز البرلمانيون، خلال جلسة حول دور المبادرات والحوارات البين-إقليمية في تعزيز الاندماج والتكامل الاقتصادي والتنمية المشتركة جنوب-جنوب، ضمن أشغال المنتدى الثالث

> **إن هذه الحوارات لا توفر فضاء لتقاسم التجارب فقط، بل من أجل سن تشريعات وبناء سياسات منبثقة من أولويات الشعوب وعقد شراكات استراتيجية تشكل رافعة لتوحيد المواقف بشأن التحديات العالمية**

للحوار البرلماني جنوب-جنوب، الذي نظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أهمية تنظيم هذه المنتديات باعتبارها منصات برلمانية داعمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي ومحفزة على بناء شراكات تترجم تطلعات الشعوب نحو التنمية والازدهار.

وقالو إن هذه الحوارات لا توفر فضاء لتقاسم التجارب فقط، بل من أجل سن تشريعات وبناء سياسات منبثقة من أولويات الشعوب وعقد شراكات استراتيجية تشكل رافعة لتوحيد المواقف بشأن التحديات العالمية، داعين في هذا الإطار إلى تأسيس آلية تنسيقية برلمانية دائمة تعنى بمتابعة البرامج الاقتصادية المشتركة بين دول الجنوب، من أجل مواجهة تحديات تعزيز التكامل الاقتصادي.

واستعرض عدد من البرلمانيين أعضاء مجالس الشيوخ والشورى الدول المشاركة بالمنتدى تجاربهم الوطنية في سن تشريعات تواكب التغيرات العالمية، لاسيما المتعلقة بالانفتاح على الأسواق الدولية وتشجيع الاستثمارات وتعميق التقارب الاقتصادي والتنموي بين الدول، مشيدين في هذا الإطار بالإمكانيات التي تزخر بها دول الجنوب لبناء شراكات واعدة مواكبة للمستقبل رغم المتغيرات المتسارعة.

ولم يفوتوا الفرصة للتنويه بالمبادرة الملكية الأطلسية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لتعزيز ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، باعتبارها نموذجا طموحا للتحولات الجيوسياسية والتنموية والتي تتيح تحقيق تكامل حقيقي وتنمية شاملة ومستدامة، مؤكدين أهمية الحوارات البرلمانية البين-إقليمية في دعم المسارات التنموية للدول.

في سياق ذي صلة، أكد المتدخلون أن العمل البرلماني لم يعد يقتصر على سن التشريعات والرقابة على الحكومات بل يشكل ركيزة في بناء السياسات العامة وتعزيز الحوار بين الشعوب، مؤكدين أنه ينبغي من منطلق مسؤوليتهم الانخراط في بناء مستقبل يكون فيه صوت البرلمان مسموعا وللتنمية الشاملة أولوية لا تقبل التأجيل.

> **إن العمل البرلماني لم يعد يقتصر على سن التشريعات والرقابة على الحكومات بل يشكل ركيزة في بناء السياسات العامة وتعزيز الحوار بين الشعوب**

البرلمان الكولومبي يجدد دعمه للوحدة الترابية للمملكة المغربية

جدد رئيس الكونغرس الكولومبي (الغرفة السفلى للبرلمان)، إيفرايين خوسي سيبيدا سارابيا، دعم البرلمان الكولومبي للوحدة الترابية للمملكة المغربية.

وقال السيد سيبيدا سارابيا، في كلمة يوم الاثنين 28 أبريل 2025 بمناسبة افتتاح أشغال النسخة الثالثة من منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، المنعقد بمجلس المستشارين، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس: «أجدد التأكيد على أن البرلمان، باعتباره الممثل الشرعي للشعب الكولومبي، يدعم السيادة والوحدة الترابية للمغرب، ويرفض الموقف المجانب للصواب للحكومة الكولومبية.»

كما أعرب السيد سيبيدا سارابيا، الذي يشغل أيضا منصب النائب الأول لرئيس منظمة الديمقراطيين المسيحيين لأمريكا، عن رفض البرلمان الكولومبي القاطع لاعتراف بلاده بالكيان الوهمي، مذكرا بأن مجلس الشيوخ تبنى قرارين لدعم الوحدة الترابية للمغرب وسيادته على صحرائه.

> أجدد التأكيد على أن البرلمان، باعتباره الممثل الشرعي للشعب الكولومبي، يدعم السيادة والوحدة الترابية للمغرب، ويرفض الموقف المجانب للصواب للحكومة الكولومبية

وفي هذا السياق، جدد التأكيد على التزام المؤسسات التشريعية الكولومبية بمواصلة دعمها للوحدة الترابية للمغرب، واصفا المملكة بالحليف لكولومبيا.

وذكر أيضا بإحداث مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الكولومبية بمجلس الشيوخ، وذلك بهدف تعزيز روابط التعاون الإستراتيجي بين المؤسستين التشريعيتين في البلدين.

رؤساء برلمانات أمريكا اللاتينية يدعون بالرباط إلى تعزيز الحوار جنوب-جنوب

دعا عدد من رؤساء برلمانات أمريكا اللاتينية، شاركوا في المنتدى الثالث للحوار البرلماني جنوب-جنوب، يوم الاثنين 28 أبريل 2025 بالرباط، إلى تعزيز الحوار بين بلدان الجنوب لتحقيق التنمية الشاملة المنشودة.

وأكد رؤساء الوفود البرلمانية لأمريكا اللاتينية المشاركة في هذا المنتدى، المنعقد تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، على ضرورة إعطاء زخم جديد لمختلف أشكال التعاون جنوب-جنوب، لإيجاد حلول ملموسة للتحديات المشتركة المرتبطة على الخصوص بالنمو الاقتصادي، وتغير المناخ، والتحولات التكنولوجية، والفوارق الاجتماعية.

وأشاد رئيس الكونغرس الكولومبي، إفراين خوسيه سيبيدا سارابيا، بانعقاد هذا المنتدى، الذي يشكل منصة للتفكير الجماعي، من شأنها تقديم حلول مشتركة، وإتاحة الفرصة لتوطيد علاقات التعاون بين برلمانيي بلدان الجنوب خدمةً للتنمية الاقتصادية والبيئية والصناعية في المناطق المعنية.

من جانبه، أبرز رئيس مجلس الشيوخ الشيلي، خوسيه غارسيا رومينو، أن دول الجنوب مدعوة إلى توحيد جهودها في مختلف المجالات من أجل التصدي لتقلبات الاقتصاد العالمي، وظهور التكنولوجيات المتطورة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، معتبرا أنها شروطٌ أساسية لتحقيق تنمية شاملة لصالح شعوبنا.

> إن دول الجنوب مدعوة إلى توحيد جهودها في مختلف المجالات من أجل التصدي لتقلبات الاقتصاد العالمي، وظهور التكنولوجيات المتطورة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، معتبرا أنها شروطٌ أساسية لتحقيق تنمية شاملة لصالح شعوبنا

وأكد رئيس مجلس الشيوخ البوليفي، أندرونيكو رودريغيز ليديزما، من جهته، على الدور الجوهري للبرلمانات في النهوض بالتعاون بين بلدان الجنوب من خلال اعتماد قوانين تُشجع على الاندماج الإقليمي والقاري، وعلى التنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية.

وشدد رؤساء الوفود على القيمة المضافة للمنتدى كفضاء للتنسيق بين دول الجنوب، من أجل التوافق على استجابات إزاء التحديات الكبرى الراهنة، وإدراج التضامن بين بلدان الجنوب ضمن الأجندة البرلمانية الدولية بشكل دائم.

الإعلان عن إطلاق شبكة الأمناء العامين لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب

تم يوم الثلاثاء 29 أبريل 2025 بالرباط، الإعلان عن إطلاق شبكة الأمناء العامين لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، وذلك على هامش أشغال النسخة الثالثة للمنتدى التي نظمت على مدى يومين بمقر مجلس المستشارين تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وتندرج هذه المبادرة حسب البيان التأسيسي للشبكة، في سياق دينامية الحوار والتعاون بين بلدان الجنوب وتشكل إطارا ملائما للتبادل، والحوار وبحث سبل تطوير الأداء المؤسساتي للمجالس الأعضاء.

وسيتم العمل وفق البيان التأسيسي التي تمت تلاوته في ختام اجتماع عقده الأمناء العامون المشاركون في منتدى الحوار البرلماني جنوب – جنوب، على هيكلة الشبكة عبر آليات تشاركية، بوصفها إطارا تشاوريا وتنسيقيا يؤسس للتعاون البيني، ويكرس التكامل المؤسساتي كرافعة للدبلوماسية البرلمانية الحديثة.

ويرمي تأسيس هذه الشبكة إلى إرساء فضاء مؤسساتي منتظم للحوار وتبادل الخبرات بين الأمناء العامين؛ وتقوية الكفاءات البشرية والإدارية للمجالس التشريعية؛ وكذا بلورة مبادرات مشتركة لتحديث الإدارة البرلمانية وتعزيز فعاليتها.

> **إن تأسيس هذه الشبكة يشكل مبادرة رائدة وشاملة وطموحة تتميز بشموليتها، وتتوخى إرساء أرضية صلبة لعمل مشترك قائم على التعدد الجغرافي، والانفتاح الثقافي، والمهنية العالية**

كما يتوخى المساهمة في تقوية الوظائف الاستشارية والبحثية للمجالس، وإطلاق برامج مهنية وتكوينية موجهة للأطر الإدارية العليا؛ فضلا عن مد جسور التعاون مع الشبكات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وفي كلمة بالمناسبة، أكد الأمين العام لمجلس المستشارين، الأسد الزروالي، أن تأسيس هذه الشبكة يشكل مبادرة رائدة وشاملة وطموحة تتميز بشموليتها، وتتوخى إرساء أرضية صلبة لعمل مشترك قائم على التعدد الجغرافي، والانفتاح الثقافي، والمهنية العالية.

وأبرز السيد الزروالي أن هذه الشبكة لن تقتصر على تبادل الخبرات وتوحيد الممارسات الإدارية الفضلى فحسب، بل ستعمل على التفكير الجماعي في

> **إن هذه المبادرة النوعية ستشكل رافعة جديدة لتعزيز الأداء البرلماني في دول الجنوب، باعتبار أن الأمناء العامين هم حلقة الوصل الأساسية بين الرؤى السياسية للمؤسسات التشريعية**

حلول مبتكرة لتحديات الإدارة البرلمانية، بما يعزز مأسسة العمل المشترك، ويدعم بناء إدارات برلمانية قوية، مرنة، ومواكبة للتحولات التكنولوجية والمؤسساتية الحديثة.

وأضاف أن هذه المبادرة النوعية ستشكل رافعة جديدة لتعزيز الأداء البرلماني في دول الجنوب، باعتبار أن الأمناء العامين هم حلقة الوصل الأساسية بين الرؤى السياسية للمؤسسات التشريعية، وبين آليات التنفيذ الإداري والفني، مما يجعل من تنسيق جهودهم ضرورة ملحة لتبادل التجارب والخبرات، ورافعة محورية لتوحيد الممارسات الإدارية الفضلى.

كما سجل الأمين العام لمجلس المستشارين أن تأسيس شبكة الأمناء العامين يمثل سابقة في مجال الدبلوماسية البرلمانية الجنوبية، لافتا إلى أنه يندرج ضمن جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المرتبطة ببناء مؤسسات فعالة، مسؤولة، وشفافة، تخضع للمتابعة والتقييم المستمر، وتتبنى مبادئ الحكامة الرشيدة، والتسيير العقلاني للمرافق البرلمانية.

من جانبهم، أشاد عدد من الأمناء العامين في المؤسسات التشريعية المشاركة في منتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، والذين يمثلون المناطق الجيوسياسية الأربع الكبرى لدول الجنوب: إفريقيا والعالم العربي، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا، بهذه المبادرة التي من شأنها أن تسهم في الارتقاء بالعمل البرلماني

> **إن تأسيس شبكة الأمناء العامين يمثل سابقة في مجال الدبلوماسية البرلمانية الجنوبية**

إلى مستويات أكثر تكاملا وانفتاحا.

وأكدوا أن تأسيس شبكة الأمناء العامين لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، من شأنه تقوية البنية المؤسساتية والإدارية للمجالس التشريعية في الفضاء الجنوبي المشترك، وتوفير إطار دائم لتعزيز المهارات الإدارية والوظيفية وتحديث آليات عمل المؤسسات التشريعية، وتعزيز قدراتها الإدارية من خلال التنسيق، وضمان النجاعة المؤسساتية والتقائية الرؤى التنفيذية مع الأهداف التشريعية الكبرى.

الدعوة إلى سن تشريعات تؤطر استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق انتقال رقمي متوازن وشامل

دعا برلمانيون أعضاء برابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي "أسيكا"، يوم الثلاثاء 29 أبريل 2025 بمجلس المستشارين، إلى سن تشريعات تؤطر استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق انتقال رقمي متوازن وشامل بدول الجنوب.

وأكد البرلمانيون، خلال جلسة حول التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية والتطوير الصناعي في دول الجنوب، ضمن أشغال المنتدى الثالث للحوار البرلماني جنوب-جنوب، الذي نظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، الدور البارز للبرلمانات في وضع سياسات تواكب من جهة الفرص التي يتيحها الذكاء الاصطناعي، وتتصدى من جهة أخرى لمختلف التحديات التي يواجهها.

ونبّهوا في هذا السياق، إلى أن توالي الهجمات السيبيرانية وانتشار الأخبار المضللة والكاذبة واستهداف المعطيات الخاصة للأفراد من ضمن التحديات التي تجعل من الضبط الصارم للفضاء الرقمي ووضع منظومة أخلاقية متكاملة، أولوية تشريعية مُلحة.

كما سجلوا ضرورة الاستثمار في البنيات التحتية الرقمية من أجل تطوير الاقتصاد الرقمي، مبرزين أنه لم يعد ممكنا اليوم استهلاك ما يتيحه الذكاء الاصطناعي فحسب، بل يجب تعزيز السيادة الرقمية جنوب-جنوب.

مقابل ذلك، لفت البرلمانيون إلى أن محدودية الوصول إلى أدوات الذكاء الاصطناعي وغياب الولوج العادل إلى التكنولوجيا ونقص التغطية بالأنترنيت، لاسيما بالنسبة للمجال القروي، يطرح ضرورة وضع سياسات دامجة تراعي العدالة الرقمية.

وفي هذا الإطار، دعوا إلى تشجيع الابتكار المحلي والاستثمارات التكنولوجية والتعاون مع القطاع الخاص لتعزيز الانتقال الرقمي والاستفادة من مختلف الفرص التي يتيحها في جميع المجالات.

واستعرض البرلمانيون تجارب دولهم في تطوير منظومات تشريعية تستخدم الذكاء الاصطناعي سواء في مجال القضاء أو التعليم أو الصحة أو القطاع المالي، لكنهم نبّهوا أيضا إلى التحدي الذي يفرضه إدماج الذكاء الاصطناعي في المجالات الهامة من "اختفاء" لمجموعة من المهن وبالتالي تراجع فرص التوظيف.

> **إن توالي الهجمات السيبيرانية وانتشار الأخبار المضللة والكاذبة واستهداف المعطيات الخاصة للأفراد من ضمن التحديات التي تجعل من الضبط الصارم للفضاء الرقمي ووضع منظومة أخلاقية متكاملة، أولوية تشريعية مُلحة**

الإشادة بالدور الريادي الذي يضطلع به جلالة الملك في تعزيز التعاون جنوب-جنوب

أشاد المشاركون في النسخة الثالثة من منتدى الحوار البرلماني جنوب – جنوب، يوم الثلاثاء 29 أبريل 2025 بالرباط، بالدور البارز والريادي الذي يضطلع به صاحب الجلالة الملك محمد السادس في تعزيز التعاون جنوب-جنوب.

جاء ذلك في "إعلان قمة الرباط لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب" الذي تلا نصه رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، خلال الجلسة الختامية لهذا المحفل البرلماني المهم الذي نظم بمقر المجلس، على مدى يومين، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك.

كما نوه المشاركون في المنتدى، الذين يمثلون مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة

والاتحادات البرلمانية الجهوية والقارية في إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكرايب وآسيا، بإطلاق جلالة الملك ودعمه لكل المشاريع والمبادرات التنموية والتضامنية الهادفة إلى دعم الوحدة والتكامل والاندماج والتنمية المشتركة.

وثمنوا في هذا السياق، المبادرة الأطلسية لجلالة الملك، الرامية إلى تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، وخلق إطار مؤسساتي متين يوحد إفريقيا الأطلسية، ويعزز التآزر بين دول الجنوب، من خلال تقوية الربط اللوجيستي، والانفتاح الاقتصادي، والتكامل الإقليمي، خاصة في الفضاء الجيو اقتصادي الإفريقي والعربي والأمركولاتيني والآسيوي.

كما أشادوا بكل المبادرات والمسارات الإقليمية الناجحة للاندماج والتعاون في كل من إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكرايب وآسيا، بما يحقق الازدهار والتنمية المشتركة والمزيد من الفرص الاستثمارية والتجارية وإرساء دعائم قوية لمستقبل مشترك أكثر تطورا واستدامة.

من جهة أخرى، أكد المشاركون على أهمية الحوارات البرلمانية الثنائية والبين إقليمية والقارية بدول الجنوب، في مجابهة التحديات الجديدة للتعاون الدولي، وفي توحيد جهودها من أجل كسب الرهانات المتعاظمة، مشددين على أن احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، هو

تعزيز عمل الاتحادات البرلمانية الإقليمية والقارية والبرلمانات الوطنية بكل من إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكرايب وآسيا، وذلك من أجل تقوية التنسيق والتواصل والتشاور وتبادل الرؤى

الأساس للسلم والأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة.

ودعوا في هذا الصدد، إلى تعزيز عمل الاتحادات البرلمانية الإقليمية والقارية والبرلمانات الوطنية بكل من إفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية والكرايب وآسيا، وذلك من أجل تقوية التنسيق والتواصل والتشاور وتبادل الرؤى، بشأن القضايا الاستراتيجية الراهنة، بما يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، وكذا صياغة إطارات تشريعية كفيلة بترسيخ دعائم التنمية المستدامة والتطوير الصناعي في بلدان الجنوب، ومواجهة التحديات المستقبلية، ودعم ريادة الأعمال.

وحثوا أيضا، على العمل على دعم البحوث والابتكارات في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي والممارسات المسؤولة التي تهدف إلى تشجيع استخدام هذه التقنيات في تعزيز التنمية بكافة جوانبها في دول الجنوب.

وسجل إعلان قمة الرباط لمنتدى الحوار البرلماني جنوب-جنوب، أهمية انعقاد هذا المنتدى، باعتباره فضاء لاستكشاف سبل وإمكانيات الاندماج الجهوي وتعزيز التعاون جنوب - جنوب، وفق منظور استراتيجي تشاركي وتضامني، كفيل بتحقيق التكامل وتقوية مسارات الاندماج وتعزيز القدرة على التكيف والتنسيق والتموقع الاستراتيجي ضمن الأنماط الجديدة من التفاعلات الدولية، وكذا آلية للترافع البرلماني عن القضايا المشتركة، ومجابهة التحديات المطروحة، وإسماع صوت شعوب الجنوب في مختلف المحافل الدولية.

وثمن الإعلان المستوى العالي للنقاش والحوار والتفاعل الذي طبع اشغال وفعاليات المنتدى وكذا العروض المقدمة في مختلف المحاور، ولاسيما المرتبطة منها بتعزيز الحوارات البين إقليمية والقارية بدول الجنوب، وأهمية السياسات المرتبطة بتعزيز الشراكات الاستراتيجية على جميع الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بما يحقق التنمية المشتركة والتكامل، ويرسي دعائم التعاون والتضامن والسلام والاستقرار والازدهار.

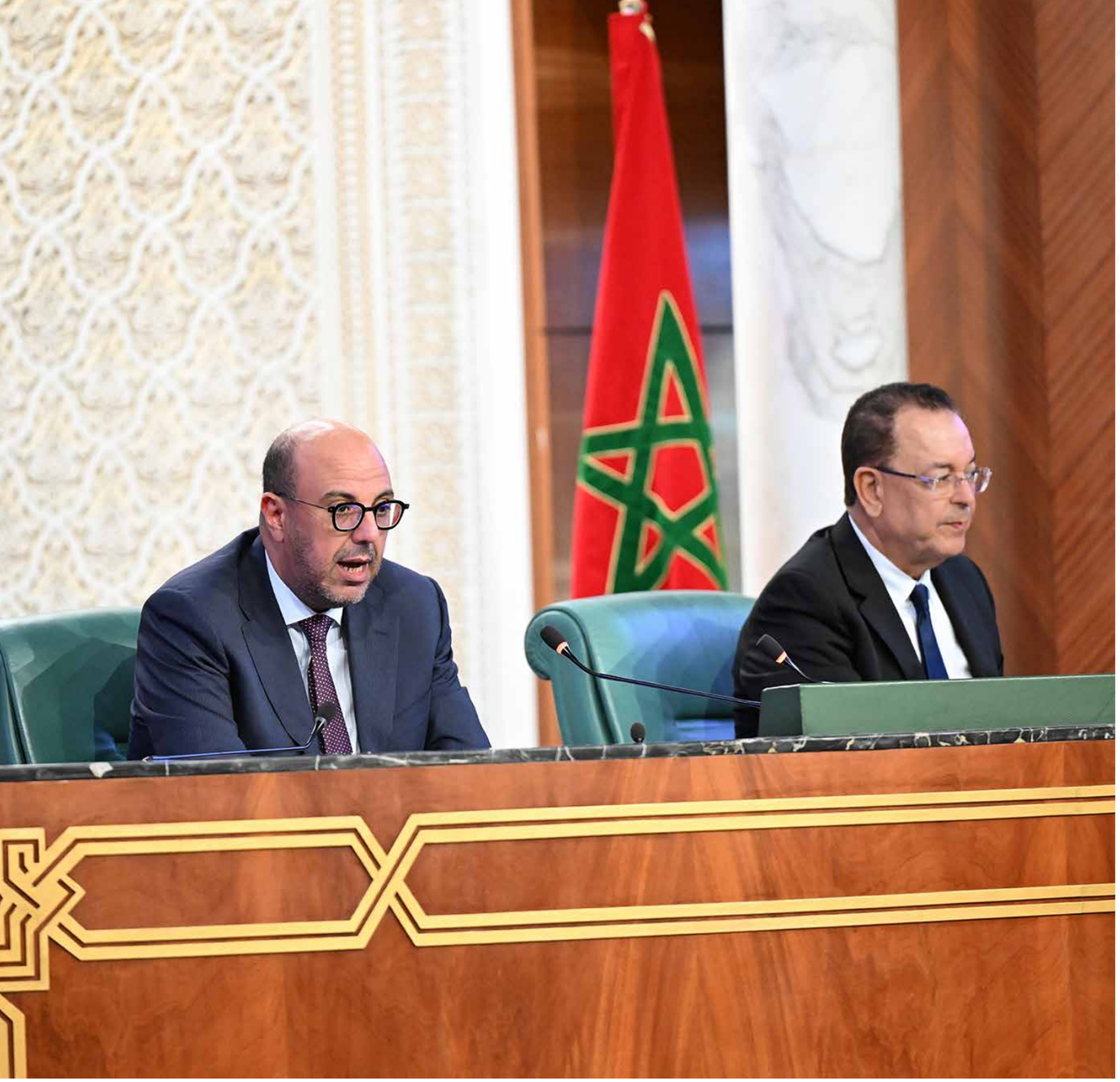

ندوة وطنية حول موضوع «البرلمان المغربي وقضية الصحراء المغربية»

افتتحت يوم الاثنين 05 ماي 2025 بمقر مجلس المستشارين أشغال ندوة وطنية حول موضوع «البرلمان المغربي وقضية الصحراء المغربية: من أجل دبلوماسية موازية ناجعة وترافع مؤسساتي فعال».

وتندرج هذه الندوة ضمن برنامج عمل مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول قضية الوحدة الترابية للمملكة المُحدثة وفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين والذي يشمل أيضا تنظيم سلسلة من الفعاليات والأنشطة المختلفة من قبيل جلسات استماع، وورشات عمل داخلية، وتتبع المساهمات المتنوعة والإنتاجات الأكاديمية لهيئات وفعاليات مهتمة بقضية الصحراء المغربية، إضافة إلى

الانكباب على دراسة رصيد وثائقي غني يغطي مختلف الجوانب ذات الصلة بالموضوع.

ويأتي تنظيم هذه الندوة الوطنية الهامة، حسب الأرضية التأطيرية، في مرحلة دقيقة ومفصلية من تطور ملف الصحراء المغربية، حيث تتقاطع التحولات الدولية المتسارعة مع الدينامية الوطنية الراسخة التي تقودها الدبلوماسية الملكية، وهو ما يستوجب تعزيز دور المؤسسة التشريعية، وتعبئة النخب الفكرية والسياسية، لصياغة رؤى استراتيجية ملموسة وآليات تنفيذية مدروسة تعزز التحرك الوطني، وتعكس وعيا جماعيا بالمسؤولية المشتركة تجاه القضية الوطنية الاولى.

وأبرزت الوثيقة أن أهمية الندوة لا تكمن فقط في مواكبتها للمستجدات السياسية والدبلوماسية والتنموية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة، بل أيضا في قدرتها على إنتاج رؤية وطنية تشاركية، تعزّز انخراط مجلس المستشارين في الترافع المؤسساتي وتُسهم في ترسيخ الدبلوماسية البرلمانية كرافعة استراتيجية داعمة للتحرك الرسمي، وكأداة فعالة لتعزيز موقع المغرب في محيطه الإقليمي والدولي.

وتضمن برنامج هذه الندوة الوطنية، إضافة إلى جلسة افتتاحية تقدم خلالها كلمات للأحزاب السياسية، جلستين موضوعيتين خصصت الأولى لتدارس قضية الصحراء المغربية من خلال تدبير الأمم المتحدة والمستجدات ذات الصلة وآفاق الحل النهائي للملف، فيما اهتمت الجلسة الموضوعاتية الثانية بالمقاربة التنموية والحقوقية المتعلقة بهذا الملف.

وقد كللت أشغال الندوة بإصدار تقرير تركيبي يتضمن الخلاصات والتوصيات التي ستفرزها المداولات والمناقشة التي سيشارك فيها فاعلون سياسيون وأكاديميون ومدنيون وخبراء مشهود لهم بالكفاءة والمتابعة الدقيقة لقضية الوحدة الترابية للمملكة.

المقاربة الدبلوماسية المغربية بشأن قضية الصحراء انتقلت إلى منطق المبادرة والاستباق مرتكزة على شرعية تاريخية راسخة

قال رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، إن المقاربة الدبلوماسية المغربية بشأن قضية الصحراء المغربية، انتقلت خلال السنوات الأخيرة، إلى منطق المبادرة والاستباق، مرتكزة على شرعية تاريخية راسخة، وحجج قانونية قوية، ومشاريع تنموية طموحة.

وأكد السيد ولد الرشيد، يوم الاثنين 05 ماي 2025 بمجلس المستشارين، في افتتاح أشغال الندوة الوطنية حول «البرلمان المغربي وقضية الصحراء: نحو دبلوماسية موازية ناجعة وترافع مؤسساتي فعال»، أن هذه المقاربة أثمرت مكاسب وازنة أبرزها الدعم المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي التي أضحت تحظى باعتراف دولي واسع باعتبارها الحل الوحيد لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وهو ما تؤكده مواقف وازنة من شركاء أساسيين كالولايات المتحدة الأمريكية، وإسبانيا، وفرنسا، وعدد من الدول الإفريقية والعربية الشقيقة والأوروبية الصديقة.

وسجل أنه بالموازاة مع هذه الدينامية الخارجية المتنامية، ثمة جبهة داخلية متماسكة، يجسدها الإجماع الوطني الصلب حول القضية الوطنية بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، والذي تحصنت خلفه كل مكونات الأمة ويجد ترجمته في الانخراط الجماعي والمسؤول في الدفاع عن قضية الوحدة الترابية، كما يشكل رافعة أساسية لتعزيز مصداقية الترافع المغربي ونجاعته داخل مختلف الفضاءات الوطنية والدولية.

وأشاد في هذا السياق، بالدور المحوري الذي ما فتئت تضطلع به القوى الوطنية الممثلة داخل البرلمان، من أحزاب سياسية وتنظيمات نقابية ومنظمة مهنية للمشغلين، والتي ظلت، في طليعة الصفوف المدافعة عن قضية الصحراء المغربية، بما راكمته من مواقف صلبة ومبادرات وازنة ومرافعات مؤسسية مشرفة، في الداخل كما في الخارج.

وشدد السيد ولد الرشيد على

> **المقاربة الدبلوماسية المغربية بشأن قضية الصحراء المغربية، انتقلت خلال السنوات الأخيرة، إلى منطق المبادرة والاستباق، مرتكزة على شرعية تاريخية راسخة، وحجج قانونية قوية، ومشاريع تنموية طموحة**

أن هذا الرصيد الترافعي، يشكل اليوم ركيزة أساسية في تحصين المكتسبات الدبلوماسية، ويمنح مجلس المستشارين قدرة اقتراحية وتأثيرية متقدمة في مسار الدفاع عن وحدة المملكة وسيادتها، ويعزز صدقية حضوره ومكانته ضمن مختلف الفضاءات البرلمانية الإقليمية والدولية.

وأضاف أنه على امتداد هذا المسار الترافعي، يبرز البعد التنموي كأحد أبرز معالم الرؤية المغربية في ترسيخ مغربية الصحراء، لافتا إلى أن الأقاليم الجنوبية للمملكة تشهد تحولات نوعية بفعل المشاريع الملكية التنموية المهيكلة التي تحتضنها، فضلا عن المبادرات ذات الامتداد الإفريقي، كمشروع أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، والمبادرات الأطلسية.

واعتبر أن الأمر لا يتعلق فقط بمشاريع للبنية التحتية، بل بمقومات استراتيجية لإعادة تشكيل الأدوار الجيوسياسية للمملكة، عبر جعل الصحراء المغربية فضاء للاستقرار والنمو، ومنصة للربط بين شمال القارة الإفريقية وجنوبها، بما يعزز التكامل الإقليمي ويكرس ريادة المغرب في محيطه.

وأكد رئيس مجلس المستشارين في هذا الإطار، على الأهمية المضاعفة التي تكتسيها الدبلوماسية البرلمانية باعتبارها شريكا أساسيا في إبراز هذه الدينامية على المستوى الدولي، والتعريف بنجاعة النموذج التنموي المغربي في أقاليمه الجنوبية، والدفاع عن أبعاده الاستراتيجية، بما يعزز صورة المملكة كفاعل موثوق في محيطه الإقليمي والقاري.

ولفت إلى أن الزخم غير المسبوق الذي تشهده قضية الصحراء المغربية، فرض على مكونات مجلس المستشارين، الاضطلاع بمسؤولياتها الوطنية والدستورية، والتعبئة الجماعية من أجل استصدار القرارات البرلمانية الداعمة للوحدة الترابية للمملكة، ولمبادرتها المقدامة للحكم الذاتي، إلى جانب تكريس الدور الريادي للمغرب في رفع رهانات التنمية المشتركة وتعزيز ودعم التعاون جنوب-جنوب.

ومن أجل بلوغ هذا المسعى، يضيف السيد ولد الرشيد، واصل المجلس تمتين تموقعه الاستراتيجي لدى الاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية، كما وطد مأسسة علاقاته الثنائية من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وتنظيمه واحتضانه للعديد من التظاهرات المتعددة الأطراف، التي كان لها الاسهام الكبير في ابراز الموقع الريادي للمغرب في محيطه الإقليمي والجهوي، كما توجت العديد من هذه المبادرات بتوقيع إعلانات مشتركة بمدينة العيون، كان عنوانها العريض، دعم الوحدة الترابية للمملكة المغربية وسيادتها على كافة أراضيها.

> **إن الأقاليم الجنوبية للمملكة تشهد تحولات نوعية بفعل المشاريع الملكية التنموية المهيكلة التي تحتضنها، فضلا عن المبادرات ذات الامتداد الإفريقي، كمشروع أنبوب الغاز نيجيريا - المغرب، والمبادرات الأطلسية**

الدبلوماسية المغربية رافعة أساسية في تكريس الشرعية الدولية لرؤية المغرب السيادية والتنموية في أقاليمه الجنوبية

أكد السيد لحسن حداد رئيس «المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول القضية الوطنية»، أن الدبلوماسية المغربية أثبتت، من خلال وضوح الخطاب، وثبات الموقف، ومصداقية المبادرة المغربية، أنها رافعة أساسية في تثبيت المكاسب، وبناء جسور الثقة، وتكريس الشرعية الدولية لرؤية المغرب السيادية والتنموية في أقاليمه الجنوبية.

وأشاد السيد حداد في كلمة افتتاحية للندوة الوطنية التي نظمتها المجموعة الموضوعاتية يوم الاثنين 05 ماي 2025 بمجلس المستشارين في موضوع "البرلمان المغربي وقضية الصحراء"، بالدبلوماسية الرسمية المغربية التي تشتغل

بحكمة وحنكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي استطاعت أن تحول قضية الصحراء المغربية من نزاع إقليمي إلى ملف يحظى بتفهم واسع ودعم متزايد من قِبل شركاء استراتيجيين في مختلف القارات.

وفي السياق نفسه، نوّه السيد حداد بالدور البارز للمنتخبين في الأقاليم الجنوبية الذين يمثلون بشرف وغيرة وطنية سكان الصحراء المغربية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو في مختلف الواجهات الدولية مبرزا أن تواجدهم الفعّال، ومرافعاتهم المُقنعة، وتشبثهم بوحدة الوطن، يؤكد أن الصحراء ليست فقط أرضًا مغربية، بل هي كذلك إرادة مغربية، ومؤسسات مغربية، ومواطنون مغاربة يُدبّرون شؤونهم بكل مسؤولية وكفاءة.

وأضاف أن هؤلاء المنتخبين يجسدون، من خلال مشاركتهم الدائمة في الاستحقاقات الانتخابية والتمثيلية، الشرعية الديمقراطية التي تُدعم الشرعية التاريخية والسياسية، وتُعزز مصداقية الطرح المغربي أمام كل محفل.

وسجل رئيس المجموعة الموضوعاتية أن هذه الدينامية الدولية لم تكن لتتحقق لولا الرؤية المتبصّرة لجلالة الملك، الذي جعل من قضية الصحراء "منظارًا يُقاس به صدق الشراكات ومتانة المواقف منوها إلى أنه بفضل التوجيهات الملكية، لم تعد الدبلوماسية المغربية مجرد رد فعل، بل أصبحت دبلوماسية استباق، مبادرة، ووضوح.

> **إن هذه الدينامية الدولية لم تكن لتتحقق لولا الرؤية المتبصّرة لجلالة الملك، الذي جعل من قضية الصحراء منظارًا يُقاس به صدق الشراكات ومتانة المواقف**

في سياق ذي صلة، سجل السيد حداد أن هذه الندوة تتزامن مع إطلاق المبادرة الملكية الاستراتيجية لتمكين الدول الساحلية من منفذ على المحيط الأطلسي والتي تكتسي أبعادا أمنية وتنموية وجيوسياسية، تجعل من الأقاليم الجنوبية للمملكة بوابة للتكامل الإفريقي، وجسراً بين ضفتي الأطلسي، مؤكدا أن هذه المبادرة لا تُكرّس فقط عمق الانتماء الإفريقي للمغرب، بل تُعزز أيضًا موقع الصحراء المغربية كمحور جيواستراتيجي، وكمركز جذب للاستثمار والشراكة جنوب-جنوب.

وشدد على الدور المحوري الذي تضطلع به الجامعة المغربية، ومراكز البحث، والنخبة الأكاديمية والفكرية، سواء داخل الوطن أو في المهجر، في صياغة سردية معرفية وعلمية دقيقة تنطلق من مرجعيات القانون الدولي، ومنظومة حقوق الإنسان، وسياقات التحرر من الاستعمار.

واعتبر السيد حداد أن ثمة حاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى أبحاث رصينة تُنشر بلغات متعددة، وتخاطب مختلف الدوائر الأكاديمية والإعلامية والحقوقية العالمية، بهدف نقل عدالة القضية الوطنية من المنابر الوطنية إلى ساحات التأثير الدولي.

وخلص إلى أن قضية الصحراء ليست فقط معركة دبلوماسية أو سياسية، بل هي أيضا معركة فكر ومعرفة وتأطير قانوني وتاريخي مُحكم، يكون فيه للجامعة والباحث والمفكر صوت لا يقل أهمية عن صوت الدبلوماسي والسياسي.

خبراء يبرزون المكاسب التي تحققت في مسار القضية الوطنية

أبرز عدد من الخبراء، يوم الاثنين 05 ماي 2025 خلال ندوة وطنية نظمت بمجلس المستشارين حول «البرلمان المغربي وقضية الصحراء المغربية: من أجل دبلوماسية موازية ناجعة وترافع مؤسساتي فعال»، المكاسب التي تحققت في مسار القضية الوطنية بفضل وجاهة الدبلوماسية المغربية بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأكد الخبراء، خلال جلسة موضوعاتية حول «قضية الصحراء المغربية من خلال تدبير الأمم المتحدة والمستجدات ذات الصلة وآفاق الحل النهائي للملف»، ضمن برنامج عمل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول قضية الوحدة الترابية للمملكة، أن هذه القضية باتت تعرف تحولا نوعيا في مسارها الدبلوماسي، خصوصا في ظل تزايد

دعم المقترح المغربي للحكم الذاتي من قبل عدد من الدول والاعتراف بمغربية الصحراء.

ونوّه المتدخلون بالأدوار المتنامية للمؤسسات الوطنية، من برلمان، ومؤسسات وطنية، وهيئات حقوقية ومجتمع مدني في الدفاع عن القضية الوطنية على المستويين الإفريقي والدولي، سواء عبر التحرك داخل المنظمات الدولية أو من خلال الدبلوماسية البرلمانية.

وفي هذا الإطار، أكد ادريس العوفير، عن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، أن القرارات الدبلوماسية السيادية التي تشكل اعترافا بمغربية الصحراء تتوافق مع جميع المعايير والممارسات الدبلوماسية لاسيما مع اتفاقية فيينا لسنة 1963، التي تحكم العلاقات القنصلية.

وأضاف السيد العوفير، في مداخلة له، أن الدعم الواضح لمغربية الصحراء، تجسّد على المستوى الواقعي، في عقد لجان مشتركة بين المغرب وعدد من الدول الإفريقية الصديقة في كل من العيون والداخلة، إلى جانب الزيارات الاستكشافية الاقتصادية المنتظمة التي تقوم بها الوفود الأجنبية لدعم تنمية الأقاليم الجنوبية.

وقال إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الاعترافات الملموسة بمغربية الصحراء، في إطار معالجتها لهذه القضية، مبرزا أن هذا التطور الهام يوضح أنه لا يمكن بلورة حل لقضية الصحراء المغربية إلا في إطار احترام السيادة الفعلية للمغرب ووحدته الترابية الكاملة.

وسجل أن المغرب ماض قدما وبخطى ثابتة في مسار إيجاد حل للقضية في إطار الاحترام التام لسيادته الترابية.

من جانبه، تناول الموساوي العجلاوي، الباحث بمركز إفريقيا والشرق الأوسط للدراسات، المسار التاريخي الذي قطعته قضية الصحراء المغربية سواء على مستوى النقاش داخل الأمم المتحدة أو على مستوى قرارات مجلس الأمن.

وشدد الأكاديمي على أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تقدم بها المغرب لتسوية هذا الملف، متكاملة وتدخل في إطار المشروعية الدولية.

بدورها، سجلت رئيسة المرصد الدولي للسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، عائشة الدويهي، أن مسار قضية الصحراء المغربية، يعرف تحولات حاسمة مدفوعة بنضج المبادرة المغربية.

وأبرزت، في هذا الإطار، أن المغرب انتقل من الدفاع إلى المبادرة، من خلال تقديم حل واقعي ينسجم مع المرجعيات الدولية والانخراط في هندسة دينامية استباقية أعادت ترتيب أولويات الملف دوليا.

من جهة أخرى، أبرزت السيدة الدويهي أن المقاربة الحقوقية شكلت رافعة أساسية لتعزيز حضور المغرب داخل آليات الأمم المتحدة، مشيرة إلى إشادة تقارير الأمم المتحدة المتكررة بالتفاعل البناء للمغرب، والمجهودات التنموية بالصحراء.

بدوره، قال المحلل السياسي، سعيد التمسماني، أن الصحراء المغربية باتت منطقة جذب جيواقتصادي بفضل مشاريع كبرى من قبيل ميناء الداخلة الأطلسي، وكذا من خلال المبادرة الأطلسية وأنبوب الغاز نيجيريا – المغرب.

وأكد السيد التمسماني على ضرورة مأسسة العمل الدبلوماسي البرلماني، من خلال إحداث مجموعة برلمانية دائمة للدفاع عن الصحراء المغربية، تضم مختلف التمثيليات السياسية إلى جانب خبرات قانونية ودبلوماسية.

وسجل أن الهيئات البرلمانية القارية والدولية تشكل فضاءات استراتيجية ينبغي توسيع الحضور المغربي فيها وتوجيهها نحو اتخاذ مواقف مؤيدة لمقترح الحكم الذاتي، من أجل تعزيز دبلوماسية برلمانية استباقية.

الأحزاب الوطنية تؤكد انخراطها القوي، تحت قيادة جلالة الملك، في معركة الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة

أكد ممثلو الأحزاب الوطنية، باختلاف توجهاتها وانتماءاتها، يوم الاثنين 05 ماي 2025 في ندوة وطنية نظمت بمجلس المستشارين حول موضوع "البرلمان المغربي وقضية الصحراء من أجل ديبلوماسية موازية ناجعة وترافع مؤسساتي فعال"، انخراطهم الدائم والقوي، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، في معركة الدفاع عن قضية الوحدة الترابية للمملكة.

وعبروا في مداخلات تعاقب على تقديمها خلال الجلسة الافتتاحية للندوة، أمناء عامون وقيادات حزبية، عن تعبئتهم لتحصين المكتسبات الوحدوية والدفاع عن المصالح الحيوية والاستراتيجية للمغرب في مختلف المحافل والمنتديات الحزبية الإقليمية والدولية.

وسجلوا في هذا السياق، أن قضية الصحراء المغربية انتقلت إلى عتبة أعلى من التحول النوعي والاستراتيجي في

المقاربة والنتائج، بفضل بُعد نظر جلالة الملك ورؤيته الحكيمة والمتبصرة في مقاربتها للقضية الوطنية الأولى، وهي المقاربة التي عكستها مضامين الخطب الملكية السامية التي رسخت المحددات والثوابت الواجب مراعاتها في التعامل مع قضية الوحدة الترابية للمملكة على قاعدةِ مثلث استراتيجي يقوم على المبادرة والحزم والانفتاح، والتي صار بمقتضاها ملف الصحراء هو النَّظَّارة التي تنظر بها المملكة إلى العالم، والمقياس الذي تقيس به صدق الصداقات ونجاعة الشراكات.

ولفتت المداخلات إلى أن هذه المقاربة عكستها أيضا، نجاعة الاستراتيجية التنموية المعتمدة بالأقاليم الجنوبية للمملكة برعاية ملكية سامية، والتي أعطت زخما لمشاريع وأوراش التنمية بهذه الأقاليم، في إطار النموذج التنموي الجديد الخاص بها، والذي حقق نتائج هامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي، وفي مجال تجهيز هذه الأقاليم بالبنيات التحتية واللوجيستيكية وتوفير الخدمات الأساسية لساكنتها.

وتوقفت الأحزاب السياسية الوطنية عند التحولات النوعية التي تشهدها القضية الوطنية الأولى، أساسا من خلال الاعترافات الواسعة والوازنة بمغربية الصحراء أو بوجاهة مقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، لدولٍ عديدة، من ضمنها دول لها تأثير كبير في مُجريات الأحداث داخل المنتظم الدولي، ولها معرفةٌ جيدة بحيثيات الملف، من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، الدائمي العضوية في مجلس الأمن، وكذا إسبانيا.

واعتبرت أن مبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية هي الحل الوحيد، الأنسب والأكثر واقعية، من أجل الطي النهائي لهذا النزاع الذي تم افتعاله منذ زهاء نصف قرن، في زمن وسياق جيو سياسي صارا من الماضي، مبرزة أن تطورات الملف أفرزت تَحولا عميقا في موازين القوى لصالح المغرب بفضل الرؤية والمقاربة اللتين اعتمدتهما المملكة، تحت قيادة جلالة الملك.

وعبرت الهيئات السياسية الوطنية في هذا الصدد، عن الإشادة والاعتزاز بدينامية الديبلوماسية المغربية الرسمية، وكذلك بالإسهامات الديبلوماسية للبرلمان المغربي بمجلسيه، وبجهود كافة المؤسسات والهيآت الوطنية، الحزبية والمدنية، وبجميع أصناف الديبلوماسية، الاقتصادية والرياضية والثقافية والعِلمية، وكذا بمجهودات مغاربة العالم، دفاعا عن قضية الوحدة الترابية.

ودعت كافة القوى الوطنية إلى دعم هذا المنحى واحتضانه مع التحلي باليقظة اللازمة، ومواصلة الجهد الديبلوماسي المتظافر، والمعَزَّز بجبهة داخلية متينة على كل المستويات، وبالنهضة التنموية الهائلة التي تشهدها الأقاليم الجنوبية، وبالمبادراتِ الملكية، الاستراتيجية والرائدة، إزاء بلدان القارة الأفريقية (أنبوب الغاز نيجيريا المغرب؛ مبادرة الدول الإفريقية الأطلسية؛ ومشروع تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي).

وأكدت في المقابل، على ضرورة رفع التعبئة واليقظة المستمرة للتصدي لخصوم الوحدة الترابية ومواجهة المناورات والحملات المغرضة، وتقوية الجبهة الوطنية الداخلية، وأيضا العمل على كسب المزيد من الاعتراف بمغربية الصحراء، وجلب المزيد من التأييد والدعم لمبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد على طريق الحسم النهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وحثت، كذلك، على بذل مجهودات إضافية من أجل استثمار الزخم الذي تشهده القضية الوطنية الأولى والاستثمار في المناخ الدولي والقاري لإنضاج الحل المكرس لمغربية الصحراء، مهيبة بجميع الفاعلين والنشطاء المشتغلين بالترافع الدبلوماسي عن قضية الوحدة الترابية، تطوير استراتيجيات وأدوات الترافع، وتبني أساليب جديدة تتلاءم مع التحديات المعاصرة، بهدف التصدي لمناورات الخصوم وتحقيق الأهداف الوطنية العليا.

الجهوية المتقدمة تمر بمرحلة انتقالية تستوجب تقويم منظومة الحكامة الترابية

أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الخميس 08 ماي 2025 بمراكش، أن ورش الجهوية المتقدمة يمر بمرحلة انتقالية تستوجب تقويم منظومة الحكامة الترابية.

وأبرز السيد ولد الرشيد، في كلمة تليت نيابة عنه، خلال ندوة موضوعاتية جهوية نظمها مجلس المستشارين بشراكة مع مجلس جهة مراكش-آسفي، حول تعزيز جاذبية الجهة بين تحديات تفعيل الاختصاصات ورهانات الالتقائية بين اللامركزية واللاتمركز، أن هذا التقويم من شأنه تعزيز الالتقائية بين الاختصاصات التنموية اللامركزية واللاممركزة، في أفق تحقيق تدبير أمثل للاقتصاد الترابي، وذلك انسجاما مع التوجهات الجديدة التي جاء بها الميثاق الوطني الجديد للاستثمار.

وشدد، في هذا الإطار، على ضرورة تفعيل كافة فضاءات الحوار المؤسساتي المتاحة من أجل تعميق النقاش حول سبل التسريع في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، وفق الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

> **إن ورش الجهوية المتقدمة يمر بمرحلة انتقالية تستوجب تقويم منظومة الحكامة الترابية.**

وفي هذا الصدد، توقف السيد ولد الرشيد عند جرد النصوص القانونية المتعلقة باختصاصات الجهات، ومراجعة الإطار القانوني المنظم للجماعات الترابية لجعله أكثر وضوحا وتجانسا، وتحديد معايير تطبيق مبدأي التدرج والتمايز في نقل الاختصاصات، فضلا عن إطلاق تجربة نموذجية في ممارسة الاختصاصات المشتركة والمنقولة للجهات.

كما استحضر تفعيل آليات تدبير الاستثمارات العمومية لضمان انتقاء أمثل للمشاريع المؤهلة للتمويل العمومي، وتسريع عملية نقل الاختصاصات ذات الأولوية، خاصة المرتبطة بمجال الاستثمار، إلى المصالح اللاممركزة، بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين ظروف

> ضرورة تفعيل كافة فضاءات الحوار المؤسساتي المتاحة من أجل تعميق النقاش حول سبل التسريع في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، وفق الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

إنجاز الاستثمارات.

وأبرز أيضا أهمية مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز أدوار الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وإطلاق تعاون لتفعيل آليات التقييم المنصوص عليها في المادة 246 من القانون التنظيمي للجهات.

من جهته، أكد رئيس مجلس جهة مراكش-آسفي، سمير كودار، أن مسألة الجاذبية الترابية والتقائية السياسات العمومية أضحت من أبرز الانشغالات لدى صانعي السياسات العمومية، إذ شكلت محورا رئيسيا في المناظرة الوطنية الأولى حول الجهوية المتقدمة.

وأضاف أن المملكة تشهد تحولات مؤسساتية وهيكلية هامة، توجت بإصدار المرسوم رقم 2.17.618 المتعلق باللاتمركز الإداري، مما يجعل الجهة تلعب اليوم أدوارا تتجاوز المهام الإدارية والسياسية، لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يهيئ بيئة ملائمة لترسيخ جهوية متقدمة ومتدرجة.

وأوضح أن الإطار القانوني للجهوية يكرس نظاما لا مركزيا قويا، من خلال مبادئ التدبير الحر، والتضامن، والتفريع، مبرزا أن التحدي الأبرز يتمثل في تأمين التمويل الكافي للبرامج التنموية الجهوية، وهو ما يعكس أهمية توفير الموارد الضرورية لتمكين الجهات من النهوض بمهامها.

وتروم هذه الندوة، التي نظمت في إطار الإعداد لفعاليات الملتقى البرلماني السادس للجهات، بحضور أعضاء من مجلس المستشارين ومجلس الجهة، إلى جانب باحثين جامعيين، تسليط الضوء على واقع وآفاق ممارسة الجهة لاختصاصاتها الذاتية والمشتركة، والوقوف على التحديات المرتبطة بجاذبيتها الترابية وتمويلها، فضلا عن مناقشة سبل تحقيق الالتقائية بين اللامركزية واللاتمركز للنهوض بتنمية مندمجة ومستدامة.

وتمحورت أشغال الندوة حول موضوعين رئيسيين يهمان "تعزيز الجاذبية الترابية للجهة بين تحديات ممارسة الاختصاصات ورهانات التمويل"، "وتحديات الانسجام بين اللامركزية واللاتمركز، والالتقائية بين الإستراتيجيات القطاعية والسياسات العمومية الترابية".

ولد الرشيد يؤكد إيمان المغرب الراسخ بأهمية التنمية المشتركة والتآزر الإقليمي والقاري

أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، يوم الجمعة 23 ماي 2025 بمراكش، أن المملكة المغربية، باعتبارها فاعلا أساسيا في الفضاءين الأورومتوسطي والخليجي، وجسرا يربطهما بالفضاء الاقتصادي الأطلسي، تؤمن بشكل راسخ بأهمية التنمية المشتركة والتآزر الإقليمي والقاري.

وقال السيد ولد الرشيد في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج، إنه من هذا المنطلق، يواصل المغرب تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، العمل الدؤوب من أجل الإسهام الفاعل في جهود التحول التنموي متعدد الأبعاد، من خلال إطلاق مبادرات إقليمية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة وتعزيز أسس الأمن الطاقي والغذائي في المنطقة.

وذكر في هذا السياق، بالأهمية الاستراتيجية للمبادرة الملكية الأطلسية، الرامية إلى تسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، مؤكدا أن المملكة ستضع في إطار هذه المبادرة الرائدة، بنيتها التحتية المتطورة، من طرق ووسائل نقل سككي، إلى موانئ حديثة، رهن إشارة الدول الشقيقة في منطقة الساحل،

> **إن المملكة المغربية، باعتبارها فاعلا أساسيا في الفضاءين الأورومتوسطي والخليجي، وجسرا يربطهما بالفضاء الاقتصادي الأطلسي، تؤمن بشكل راسخ بأهمية التنمية المشتركة والتآزر الإقليمي والقاري**

بما يتيح لها الاندماج الفعلي في المنظومة التجارية العالمية.

وأبرز السيد ولد الرشيد أن هذه المبادرة تهدف إلى دعم قدرات هذه الدول على تنويع اقتصاداتها، وتعزيز القيمة المضافة المحلية، بما يسهم في تحقيق الازدهار وتحسين ظروف العيش لأكثر من 95 مليون نسمة، منوها إلى أن من شأن هذا الربط اللوجستي غير المسبوق، إقليميا ودوليا، الذي يصل دول الساحل بميناء الداخلة الأطلسي جنوب المملكة، أن يشكل محورا استراتيجيا يربط هذه الدول بالفضاء الاقتصادي الأطلسي، ويمتد عبر الشبكة الموانئية المتكاملة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي.

واعتبر أن هذا المشروع الطموح يمثل فرصة تجارية غير مسبوقة، لما يوفره من ربط اقتصادي فعال بين العمق الإفريقي والفضاء الأورومتوسطي والخليجي، ومن فرص لتعزيز الاندماج الإقليمي ويدعم تنمية سلاسل القيمة والتبادل التجاري بين هذه الأقاليم الحيوية.

في سياق ذي صلة، أكد رئيس مجلس المستشارين أن المغرب يواصل بتعاون وثيق مع جمهورية نيجيريا الاتحادية، تنفيذ مشروع أنبوب الغاز الإفريقي ألأطلسي، الذي يروم تثمين المقدرات الطاقية للقارة، وتيسير ولوج دول غرب إفريقيا إلى مصادر الطاقة الضرورية لتحفيز مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأضاف أن هذا المشروع، بما يحمله من إمكانيات متعددة في نقل الغاز الطبيعي ولاحقا الهيدروجين الأخضر، يعد رافعة أساسية لضمان السيادة الطاقية على مستوى الفضاء الأورومتوسطي.

ومن المنتظر أن يشكل، عند اكتماله، أطول منصة لوجستية طاقية في العالم، بما يعزز مكانة إفريقيا كمزود طاقي استراتيجي على الصعيد العالمي.

وشدد السيد ولد الرشيد في هذا الصدد، على أن تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين المنطقتين الخليجية والأورو-متوسطية لن يتحقق إلا عبر بناء مسارات إنتاج مشتركة، تُعزز من السيادة الصناعية لدولنا، خاصة في المجالات الاستراتيجية كصناعة الرقائق الإلكترونية، والصناعات الفضائية، وأنظمة الأمن السيبراني والحوسبة

> **إن تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود بين المنطقتين الخليجية والأورو-متوسطية لن يتحقق إلا عبر بناء مسارات إنتاج مشتركة، تُعزز من السيادة الصناعية لدولنا**

السحابية وتخزين البيانات الكبرى، والصناعات المرتبطة بالطاقات الجديدة، وسبل تخزينها ونقلها.

كما سجل أن الاستثمار في الرأسمال البشري، وتحسين آليات التمويل المشترك، ركيزتين أساسيتين في هذا المسار، وذلك من خلال الربط بين أسواق رؤوس الأموال الوطنية، وإنشاء بنوك وصناديق استثمار إقليمية تدعم هذه الرؤية، بجانب تعزيز التعاون بين المؤسسات الجامعية ومختبرات البحث العلمي وتطوير آليات مبتكرة لتبادل الممارسات الفضلى والتعاون الأكاديمي.

وخلص السيد ولد الرشيد إلى أن البرلمانات مدعوة للاضطلاع بدور محوري في الترافع من أجل تحقيق هذه الأهداف، والمساهمة في وضع التشريعات الملائمة التي من شأنها تسهيل مسارات التكامل والاندماج والتعاون المشترك.

يشار إلى أن هذه الدورة من المنتدى التي نظمها مجلس المستشارين والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تهدف إلى استكشاف أبرز التحديات والفرص التي تواجه الاقتصاد العالمي، وخاصة في منطقتي الأورومتوسطي والخليج، مع تركيز خاص على العمل التشريعي ودور البرلمانيين في تحقيق التغيير المنشود.

كما تروم إشراك القادة السياسيين والاقتصاديين، والفاعلين في القطاعين العام والخاص، إلى جانب ممثلي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، في تشخيص الإشكالات وبحث الحلول الملائمة والبدائل الممكنة لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري، وتعزيز تدفق الاستثمارات بين دول المنطقتين الأورومتوسطية والخليجية.

تحولات التجارة الدولية والتمويل في المنطقة الأورومتوسطية والخليجية محور لقاء بمراكش

شكلت آفاق تطوير المبادلات التجارية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الخليج محور جلسة نقاش نظمت، يوم الجمعة 23 ماي 2025 بمراكش، في إطار أشغال الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج.

وأكد المشاركون في هذا اللقاء أن دول ضفتي المتوسط ومنطقة الخليج تزخر بمؤهلات استراتيجية قادرة على تعزيز التكامل الإقليمي، لاسيما في ظل الاضطرابات التي تعرفها سلاسل التوريد على المستوى الدولي، والتي أثرت سلبا على استقرار الاقتصاد العالمي.

> **إن دول ضفتي المتوسط ومنطقة الخليج تزخر بمؤهلات استراتيجية قادرة على تعزيز التكامل الإقليمي**

وفي هذا السياق، أبرز وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور، أن المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نهجت سياسة انفتاح اقتصادي طموحة مكنت من توقيع اتفاقيات تبادل حر مع أزيد من 100 دولة، فضلا عن استثمارات ضخمة في البنيات التحتية، من قبيل الطرق السيارة والموانئ والمناطق الحرة وقطاع الطاقة.

وأضاف الوزير أن هذه الرؤية مكنت من استقطاب استثمارات وازنة،

وإرســاء أســس منظومة صناعية قوية، مذكرا بأن قطاع السيارات حقق طفرة، حيث انتقل الإنتاج إلى 700 ألف سيارة سنويا، بمعدل إدماج محلي يصل إلى 69 في المائة.

كما أشــار إلى أن المغرب منخرط بقوة في مشاريع الاندماج القاري، لمواكبة التحولات الجيوسياسية والتجارية العالمية، من بينها المبادرة الأطلسية، وميناء الداخلة الأطلسي، وأنبوب الغاز نيجيريا-المغرب.

من جهته، شدد غسان بوهيا، المدير الرئيسي بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، على أهمية تعزيز التعاون جنوب-جنوب من أجل دعم التجارة الإقليمية، وتبادل المعارف، وتنويع فرص الاستثمار.

وأوضح في هذا الصدد أن البنك يتوفر على مجموعة من الآليات لدعم إدماج القطاع الخاص ومن ضمنها التمويل المباشر عبر القروض وخطوط الائتمان، وكذا الاستثمارات في رأس المال لمساعدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة على التكيف مع التحولات التجارية والولوج إلى أسواق جديدة.

وأشار أيضا إلى وجود برامج مخصصة لدعم المصدرين من أجل ولوج أسواق جديدة، فضلا عن شراكات بين القطاعين العام والخاص لتوجيه رؤوس الأموال نحو البنيات التحتية الحيوية، مثل الموانئ والخدمات اللوجستيكية.

أما السيد أنس كنون، رئيس مجلس الأعمال المغربي الإماراتي ورئيس شركة "ويست كابيتال"، فأكد أن تدفقات رؤوس الأموال العالمية تشهد إعادة توجيه في ظل تنامي النزعة الإقليمية، والانتقال الطاقي، والتحول الرقمي، إلى جانب السياسات السيادية في مجال الاستثمار.

وسجل، في هذا الإطار، أن المغرب قطع أشواطا متقدمة، إذ تشكل الكهرباء النظيفة نحو 50 في المائة من مزيجه الطاقي، كما يطور ممرا للهيدروجين الأخضر نحو أوروبا، ويعزز موقعه كقطب صناعي إقليمي، لاسيما في مجالي صناعة السيارات والطاقة الكهرومائية.

ولد الرشيد يجري مباحثات مع رئيس مجلس النواب البحريني ورئيس برلمان مقدونيا الشمالية

أجرى رئيس مجلس المستشارين، محمد ولد الرشيد، مباحثات يوم الجمعة 23 ماي 2025 مع كل من رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، أحمد بن سلمان المسلم، ورئيس برلمان مقدونيا الشمالية، أفريم غاشي، وذلك على هامش أشغال الدورة الثالثة لمنتدى مراكش الاقتصادي البرلماني للمنطقة الأورومتوسطية والخليج.

خلال اللقاء الذي جمع السيد ولد الرشيد برئيس مجلس النواب البحريني، تم التأكيد على متانة العلاقات الأخوية

التي تجمع بين المملكة المغربية ومملكة البحرين تحت القيادة الرشيدة لعاهلي البلدين جلالة الملك محمد السادس وأخيه جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وجدد الطرفان بهذه المناسبة، الإعراب عن إرادتهما المشتركة وعزمهما الأكيد على تعزيز التعاون البرلماني على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، وتكثيف تبادل التجارب والخبرات بين المؤسستين التشريعيتين بالبلدين الشقيقتين.

وتم التطرق أيضا إلى عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك المسجلة على جدول أعمال منتدى مراكش، ولا سيما التحديات الاقتصادية والتنموية التي تواجه المنطقتين المتوسطة والخليجية، ودور البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية في مواكبة التحولات الكبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، من خلال تطوير التشريعات والأطر التنظيمية والمؤسساتية، وتشجيع المبادرات الهادفة، وتعزيز التواصل بين الفاعلين البرلمانيين والاقتصاديين وممثلي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وفي لقاء مماثل لرئيس مجلس المستشارين مع رئيس برلمان جمهورية مقدونيا الشمالية، أكد الجانبان على أهمية تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين، بما يسهم في تطوير التعاون الثنائي في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، لا سيما في ظل تفاقم التحديات التي تواجه المنطقة الأورومتوسطية والعالم.

كما أشادا بمبادرة مجلس المستشارين في تنظيم هذا المنتدى الذي أضحى، مع توالي السنوات، منصة برلمانية رفيعة المستوى لتعزيز الحوار والتنسيق بين البرلمانات الوطنية والإقليمية في المنطقتين الأورومتوسطية والخليجية خدمة للسلم والاستقرار والتنمية المستدامة.

التأكيد على أهمية التعاون البرلماني في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

أكد رؤساء وممثلو برلمانات عربية، يوم الجمعة 23 ماي 2025 بمراكش، على أهمية التعاون البرلماني في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال توحيد الجهود التشريعية وتبادل الخبرات بين الدول، بهدف دعم السياسات الاقتصادية المتكاملة وتيسير الاستثمار وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وشددوا، خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج، على أن البرلمانات تضطلع بدور محوري في صياغة الأطر القانونية المحفزة للنمو، وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي، وكذا مواكبة التحولات العالمية في مجالات التكنولوجيا والطاقة والبيئة.

وفي هذا الصدد، أكد رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، أحمد بن سلمان المسلم، أن التعاون البرلماني يشكل دعامة رئيسية

> أهمية التعاون البرلماني في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال توحيد الجهود التشريعية وتبادل الخبرات بين الدول

لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، معتبرا أن منتدى مراكش البرلماني الاقتصادي يمثل فرصة ثمينة لمقاربة الأفكار والخبرات وإطلاق مبادرات مشتركة تحقق تطلعات بلدان وشعوب المنطقة في التنمية والإزدهار، وإرساء الشراكات الاقتصادية الفاعلة.

ودعا السيد المسلّم إلى اتخاذ خطوات عملية في سياق التعاون البرلماني المشترك لتحقيق تلك التطلعات، مقترحا في هذا الإطار إطلاق مبادرة لإحداث منصة برلمانية إلكترونية موحدة بين دول المنطقة الأورو المتوسطية والخليج، تتيح تبادل الخبرات التشريعية بما يسهم في تطوير مستوى التعاون بين البلدان الأعضاء وتوفير بيئة محفزة على الاستثمار وميسرة للتجارة العابرة للحدود.

من جهته، دعا عبد الله بن ناصر السبيعي في كلمة باسم مجلس الشورى القطري، إلى تعزيز السياسات التجارية وإقرار اتفاقيات إقليمية تدعم التجارة الحرة بين دول المنطقة، مع التركيز على ازالة العوائق الجمركية وتسهيل حركة البضائع والخدمات، مؤكدا على الحاجة إلى إنشاء آليات تحكيم تجاري لحل النزاعات التجارية بسرعة وكفاءة، لتعزيز الثقة بين المستثمرين والشركات في منطقتي الأورومتوسطي والخليج، وضمان استدامة النمو الاقتصادي.

واعتبر أن البرلمانيين تقع على عاتقهم مسؤولية سن تشريعات من شأنها الحد من التوترات التجارية الاقليمية والدولية، وإقرار قوانين تشجع الاستثمار في المنطقتين وإقرار إعفاءات ضريبية وحوافز مالية، إلى جانب سن قوانين لتيسير دعم الطاقات المتجددة ومنح حوافز ضريبية للمشاريع ذات الصلة، وتشجيع الابتكار في تقنيات الطاقة من خلال برامج دعم البحث والتطوير في الجامعات والمراكز البحثية.

أما نائبة رئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيسة المنتدى البرلماني للنساء في برلمان البحر الأبيض المتوسط، مريم ماجد خلفان بن ثنية، فشددت في كلمة مماثلة على أن مفهوم الإندماج الاقتصادي لا ينبغي أن يختزل في مبادرات اقتصادية مجردة، بل يجب أن يشمل أيضا تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة في الشأن العام وتعزيز دورها في عمليات صنع القرار.

وسجلت أنه رغم الأدوار الأساسية التي تؤديها النساء في مجتمعاتها، لا سيما خلال الأزمات، لا تزال مشاركتها محدودة في التفاوض ووضع السياسات، وهو غياب يتعارض مع مبادئ الشمولية والعدالة، معتبرة أنه لا يمكن بناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة دون القضاء على التمييز المنهجي ضد المرأة.

انعقاد الاجتماع الرابع للأمناء العامين للمجالس الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

على هامش النسخة الثالثة من منتدى مراكش الاقتصادي البرلماني للمنطقة الأورومتوسطية والخليج، الذي انطلقت أشغاله يوم الجمعة 23 ماي 2025 بمراكش، انعقد الاجتماع الرابع للأمناء العامين للمجالس الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

وأكد الأمين العام لمجلس المستشارين، الأسد الزروالي، في افتتاح أشغال هذا الاجتماع الهام، على الأهمية المتزايدة للدور التنظيمي والإداري الذي تضطلع به الأمانات العامة داخل المجالس البرلمانية في مواكبة التحولات العميقة والانشغالات الكبرى المدرجة على جدول أعمال الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وفي ضمان انسيابية العمل البرلماني المشترك وفعالية آلياته.

كما عبر السيد الزروالي عن استعداد مجلس المستشارين للانخراط في كل المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات الأمانات العامة، وتبادل الخبرات، وتطوير آليات التنسيق المؤسساتي بين المجالس الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والمجالس الشريكة.

> استعداد مجلس المستشارين للانخراط في كل المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات الأمانات العامة، وتبادل الخبرات، وتطوير آليات التنسيق المؤسساتي بين المجالس الأعضاء في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والمجالس الشريكة

وشهد هذا اللقاء نقاشا مثمرا حول مختلف المحاور المدرجة، حيث تم التأكيد على الأهمية التنظيمية لهذا الاجتماع الرابع، باعتباره خطوة مشتركة نحو إرساء إطار مؤسساتي قار، يتيح تقاسم التجارب وتنسيق الممارسات الفضلى، بما يعزز أدوار الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في خدمة البناء البرلماني الإقليمي، وفق مقاربات حديثة تراهن على الكفاءة، وتستثمر في الرقمنة، انسجاما مع التحولات التي تعرفها وظائف البرلمانات والتطورات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

وفي هذا الإطار تم تشكيل مجموعة عمل لمواصلة تعميق النقاش حول مختلف القضايا المثارة، وذلك على هامش الاجتماع المقبل للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط المقرر السنة المقبلة في جمهورية الجبل الأسود.

السغروشني تدعو إلى استخدام مسؤول وشفاف للذكاء الاصطناعي

دعت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أمل الفلاح السغروشني، يوم السبت 24 ماي 2025 بمراكش إلى استخدام مسؤول للذكاء الاصطناعي، يستند على الأخلاقيات والشفافية والثقة.

وأكدت الوزيرة في مداخلة خلال جلسة حول الذكاء الاصطناعي وحكامة استعماله: تعزيز الرقابة البرلمانية، في إطار الدورة الثالثة لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج، الذي ينظمه مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط، أن الذكاء الاصطناعي يمثل طفرة تكنولوجية كبرى، مما يفرض الانتقال إلى الفعل، بجعله رافعة قوية لخدمة الصالح العام.

وفي هذا الإطار، أبرزت أن تعزيز الرقابة التشريعية البرلمانية على الذكاء الاصطناعي أصبح أمرا مُلحا، نظرا للسرعة غير المسبوقة التي يعرفها استخدام هذه التكنولوجيا في جميع المجالات.

وأضافت أنه في غياب إطار واضح وشفاف وملزم، فإن الذكاء الاصطناعي قد يُهدد حقوقنا الأساسية وحياتنا الخاصة، مشددة على أن حكامة استعماله يجب أن ترتكز على قواعد صارمة، وعلى تعاون وثيق بين السلطات العمومية والشركات والباحثين والمجتمع المدني لمواجهة هذا التحدي المعقد.

> **إن الذكاء الاصطناعي يمثل طفرة تكنولوجية كبرى، مما يفرض الانتقال إلى الفعل، بجعله رافعة قوية لخدمة الصالح العام**

وأوضحت أنه من الضروري وضع إطار قانوني خاص بالذكاء الاصطناعي، يُعرف مسؤولية كل طرف بوضوح في حال حدوث أخطاء، ويفرض تدقيقات تقنية إلزامية، ويضمن شفافية الخوارزميات والنماذج، فضلا عن حماية الحياة الخاصة تجاه المخاطر التي تطرحها المراقبة الرقمية.

وقالت، إنه ينبغي في عمليات الضبط المستقبلية دمج مبادئ الشفافية والعدالة والأمن والمساءلة، مع الاستناد إلى المرجعيات الدولية المعترف بها، مثل تلك التي تضعها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة اليونسكو، والاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، سلطت السيدة السغروشني الضوء على الدينامية التي يعرفها المغرب في السنوات الأخيرة، مشيرة إلى أن المملكة انخرطت في ورش التحول الرقمي وفق رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وذكرت عدة مبادرات تم إطلاقها في هذا الإطار، من بينها تقرير حول الذكاء الاصطناعي الذي أصدرته مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول الذكاء الاصطناعي: آفاقه وتأثيراته بمجلس النواب، وتقرير المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية، بالإضافة إلى توافق الرباط حول الذكاء الاصطناعي الإفريقي.

كما أبرزت أن الوزارة تعمل على مشروع قانون إطار للذكاء الاصطناعي، يتم إعداده بتشاور مع جميع الفاعلين المعنيين، سيحدد المبادئ الأساسية، والالتزامات المتعلقة بالامتثال، وآليات الضبط، والضمانات الأخلاقية الضرورية لاستخدام مسؤول للذكاء الاصطناعي على التراب الوطني.

وأفادت السيدة السغروشني أنه سيتم إحداث مديرية خاصة بالذكاء الاصطناعي تابعة للوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، ستضطلع ببلورة وتنسيق وتتبع السياسات العمومية في هذا المجال.

المغرب يضطلع بدور محوري في تعزيز الاندماج القاري

أكد مشاركون في جلسة نقاش نظمت، يوم السبت 24 ماي 2025 بمراكش، في إطار أشغال الدورة الثالثة للمنتدى البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج، أن المغرب، بفضل موقعه الجغرافي وسياساته الاقتصادية ومؤهلاته المتنوعة، يتميز بقدرته على الاضطلاع بدور محوري في تعزيز الاندماج القاري.

وأبرز المتدخلون أن المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، استطاع بفضل بنياته التحتية المتطورة، وخياراته الاقتصادية المنفتحة، واستقراره السياسي، أن يتحول إلى منصة إقليمية للتبادل والتعاون، لا سيما في سياق عالمي يتسم بإعادة تشكيل موازين القوى الاقتصادية والسعي إلى تنويع الشراكات وتعزيز سلاسل القيمة المشتركة.

في هذا الصدد، قال الخبير في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد والوزير السابق، فتح الله ولعلو، إن

> **إن المغرب، بفضل موقعه الجغرافي وسياساته الاقتصادية ومؤهلاته المتنوعة، يتميز بقدرته على الاضطلاع بدور محوري في تعزيز الاندماج القاري**

الموقع الجغرافي للدول يشكل عاملا محوريا في تحديد سياسات الاستثمار والتوجهات الاقتصادية، مشيرا إلى ان المغرب يعد البلد الإفريقي والعربي الوحيد المطل على كل من الواجهة الأطلسية والمتوسطية، وهو وضع يتقاسمه فقط مع إسبانيا وفرنسا.

وأضاف السيد ولعلو أن المغرب ظل، على امتداد القرن العشرين وحتى بداية الألفية، منفتحا على العالم عبر المحيط الأطلسي، من خلال موانئ مثل الدار البيضاء (الذي أُنشئ خلال فترة الحماية)، وآسفي، وأكادير، ولاحقا الجرف الأصفر المخصص لتصدير الفوسفاط، قبل أن يتوجه استراتيجيا نحو المتوسط من خلال إطلاق مشروع ميناء طنجة المتوسط، الذي تحول إلى قطب صناعي مهيكل حول منظومات عالمية.

ولفت إلى أن المغرب عاد اليوم إلى المحيط الأطلسي من خلال توجه جديد يرتكز على جملة من الأسس، من بينها دور المغرب كحلقة وصل بين أوروبا وإفريقيا، إذ توجه نحو 70 بالمائة من مبادلاته التجارية نحو أوروبا بفعل روابط تاريخية وجغرافية متجذرة، في حين يواصل تعزيز شراكاته مع القارة الإفريقية، لاسيما غربها وجنوبها، عبر أبعاد روحية ودينية واقتصادية.

كما يرتكز هذا التوجه، بحسب السيد ولعلو، على التحول الطاقي كاستجابة للتغير المناخي، وهو ما سيمكن من تقليص البصمة الكربونية من الصادرات المغربية والإفريقية نحو أوروبا، عبر الغاز والهيدروجين الأخضر والكهرباء النظيفة.

وأكد أن المغرب سيواصل تعزيز توجهه الأطلسي، دون التفريط في التوجه المتوسطي، مستفيدا من تموقعه الجغرافي الاستراتيجي الرابط بين الضفتين، مضيفا أن انخراط المملكة في الدينامية الأطلسية سيمكنها من الإسهام في إعادة التوازن إلى خارطة الاقتصاد العالمي في مواجهة تصاعد نفوذ المحيط الهادئ، وهو ما من شأنه ترسيخ أسس حكامة جديدة، سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي، في علاقات أوروبا بإفريقيا والمتوسط والعالم العربي.

من جهته، قال خالد الشرقاوي، الكاتب العام لوزارة النقل واللوجستيك، إن سياسة الأوراش الكبرى التي ينهجها المغرب وبنيته التحتية الحديثة، واستقراره السياسي وانفتاحه الاقتصادي، وتنوعه منظومته الإنتاجية والصناعية والفلاحية والخدماتية، وكذا في مجال البحث والابتكار، تؤهل المغرب ليكون قاعدة لوجستية واقتصادية متقدمة تخدم مختلف جهات القارة الإفريقية.

وأضاف السيد الشرقاوي، أن هذه الإمكانات والفرص تستدعي بلورة استراتيجيات مبتكرة لتعزيز التكامل الإفريقي وبناء شراكات مستدامة وتطوير سياسات نقل فعالة تأخذ بعين الاعتبار رهانات التنمية والعدالة المجالية، مشيرا في هذا السياق إلى أنه تماشيا مع التوجيهات الملكية الداعية إلى ترسيخ مكانة المملكة كمركز اقتصادي إقليمي لوجستي يربط إفريقيا بأوروبا والعالم، تم العمل على تطوير منظومة متكاملة من البنى التحتية ذات المواصفات العالمية.

ومن بين هذه المشاريع، يوضح المتحدث، ميناء طنجة المتوسط وميناء الناظور غرب المتوسط، بالإضافة إلى ميناء الداخلة الأطلسي، فضلا عن اعتماد إطار قانوني وتنظيمي محفز للاستثمار، تدعمه دبلوماسية اقتصادية نشطة جعلت من إفريقيا محورا جوهريا في السياسات الخارجية للمملكة، مؤكدا أن المبادرة الملكية الأطلسية ستسهم في بناء دينامية اقتصادية قارية قائمة على التعاون البحري والاستثمار المشترك وتبادل الخبرات.

الدعوة إلى اعتماد تدابير تشريعية للحد من المخاطر المرتبطة بالتوترات التجارية والتعريفات الجمركية

دعا المشاركون في الدورة الثالثة لمنتدى مراكش البرلماني الاقتصادي للمنطقة الأورومتوسطية والخليج، يوم السبت 24 ماي 2025، إلى اعتماد تدابير تشريعية تهدف إلى الحد من مخاطر التوترات التجارية وكذا تلك المرتبطة بالتعريفات الجمركية.

وحثوا، أيضا، في توصيات توجت أشغال هذا المنتدى، الذي نظمه، على مدى يومين، مجلس المستشارين وبرلمان البحر الأبيض المتوسط، على تعزيز اتفاقيات التجارة المتعددة الأطراف المستقرة والقائمة على القواعد والمتوافقة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

وفي هذا السياق، دعوا إلى إصلاح شامل للنظام المالي الدولي، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز شمولية بنوك التنمية المتعددة الأطراف لتعكس بشكل أفضل احتياجات الاقتصادات الناشئة.

كما أوصوا الدول الأعضاء بتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات ذات الصلة لضمان منح المرأة فرصًا متساوية في الوصول إلى الفرص والموارد وسلطة اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي، وإعداد تقرير محين للدورة القادمة لمنتدى المرأة البرلمانية.

وفي موضوع آخر، شجع المشاركون الدول الأعضاء على الاستثمار في البنية التحتية ومصادر الطاقة المتجددة والمستدامة، بما في ذلك البحث والتطوير في مجال تكنولوجيات تخزين الطاقة، وإدراج تكامل الطاقة النووية كجزء من مزيج الطاقة المتنوع والاقتصاد الدائري وتنظيم اجتماع حول هذا الموضوع.

وفي هذا الإطار، دعا المشاركون في المنتدى جمعية منظمي الطاقة في البحر الأبيض المتوسط ورابطة ميسّري شبكات نقل الكهرباء للمتوسّط إلى التعاون مع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط وضمان ربط البعد البرلماني، الذي تمثله الجمعية ومجتمع الطاقة البرلماني التابع لها، على النحو الواجب.

ولهذا الغرض، دعوا إلى دمج استراتيجيات التحول المناخي في سياسات الطاقة والزراعة، وخاصة بالنسبة للقطاعات المعتمدة على الطاقة مثل الري والتخزين وتوفير الأغذية.

كما شكل دعم إنشاء معاهدة دولية شاملة وعالمية بشأن الذكاء الاصطناعي، مستوحاة من نموذج اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الذكاء الاصطناعي والشراكة العالمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الذكاء الاصطناعي إحدى التوصيات الرئيسية لهذا المنتدى، وذلك بهدف إنشاء آليات عالمية للمعايير والحكامة مع التركيز على تنظيم تأثير الذكاء الاصطناعي على أسواق العمل، وسينظم اجتماعًا مخصصًا حول هذا الموضوع.

كما دعا المنتدى في توصياته الدول الأعضاء إلى اعتماد التشريعات التي من شأنها سد الفجوة الرقمية من خلال توسيع نطاق الوصول إلى البنية التحتية الرقمية، وخاصة في المناطق ذات الدخل المنخفض والمحرومة من الخدمات، بما يضمن مساهمة التحول الرقمي في التنمية الاقتصادية الإقليمية العادلة.

وشجع المشاركون في المنتدى البرلمانات على أن تحذو حذو بعض الدول الأعضاء في اتخاذ إجراءات حاسمة لتنظيم استخدام المواد الكيميائية المشبعة بالفلور أوكتين التي ثبت أنها ضارة للغاية بصحة الإنسان والأمن الغذائي.

افتتاح أشغال ندوة وطنية تقارب الروابط القائمة بين الاستثمار والتشغيل والحكامة المجالية

افتتحت صباح يوم الأربعاء 11 يونيو 2025 بمقر مجلس المستشارين أشغال ندوة وطنية حول موضوع الاستثمار والتشغيل والتحول البنيوي في المغرب، بمشاركة برلمانيين وممثلي قطاعات ومؤسسات حكومية إلى جانب خبراء وأكاديميين.

وتهدف هذه الندوة الوطنية التي نظمها مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، إلى تشكيل إطار للتفكير الجمعي متعدد المقاربات والفاعلين لطرح التساؤلات حول الروابط بين الاستثمار والتشغيل والحكامة المجالية وتأهيل الكفاءات، كما تسعى إلى تحليل التفاعلات بين السياسات الاقتصادية الكبرى (الماكرو – اقتصادية) ومناخ الأعمال وديناميات التشغيل في المغرب بشكل معمق، وذلك من أجل تسليط الضوء على الخيارات الاستراتيجية لتحقيق نمو دامج ومستدام.

وشكل هذا اللقاء، حسب الأرضية المؤطرة لأشغال الندوة، فرصة لبسط ومحاكاة التجارب المتميزة والمبتكرة وطنيا ودوليا، وكذا تقييم مدى فعالية الإطار المؤسسي والقانوني الذي يؤطر الاستثمار وسوق العمل، من خلال تحديد التقدم المحرز في هذا الباب وكذا العقبات الملازمة له.

كما سلطت الدورة أيضا، من خلال أربعة محاور، الضوء على الرافعات الكفيلة واللازمة لتعديل منظومة التعليم والتكوين المهني بما يتناسب مع التغيرات البنيوية في سوق الشغل، بهدف ملاءمة الكفاءات والمهارات المتوفرة مع متطلبات سوق الشغل بشكل أفضل.

وفي كلمة في افتتاح أشغال الندوة، قال نائب رئيس مجلس المستشارين، لحسن حداد، إن المغرب بدأ يرسخ مكانته كوجهة موثوقة وجاذبة للاستثمار بفضل الإصلاحات المتتالية وتحسين مناخ الأعمال، مشيرا إلى تصنيف المغرب سنة 2020 من قبل البنك الدولي، في المرتبة 35 عالميا من حيث مؤشر سهولة ممارسة الأعمال متقدما على عدد من الاقتصادات الإقليمية.

وأضاف أن تقارير ثروة إفريقيا تبرز أن المغرب من بين الأسواق الخمسة الكبرى في القارة، مؤكدا أن هذه المؤشرات الدالة وغيرها، تعكس مؤهلات المملكة كبيئة حاضنة وآمنة للمستثمرين.

غير أن السيد حداد سجل أن هناك تحديات حقيقية تعيق هذا المسار من بينها التمركز المفرط للقرار الإداري وغياب التنسيق الفعال بين السياسات العمومية ومحدودية القدرات التدبيرية على المستوى الجهوي.

ولمواجهة هذه الإشكاليات، دعا السيد حداد إلى تبني رؤية متكاملة تقوم على نقل فعلي للاختصاصات والموارد نحو الجهات، وإحداث آلية تنسيقية دائمة بين الدولة والمجالس الجهوية، فضلا عن تعزيز الموارد البشرية واللوجستيكية للمراكز الجهوية للاستثمار وتحويلها إلى فاعل حقيقي في الدينامية الترابية.

من جهته، أكد المستشار البرلماني عبد القادر لكيحل أن الاستثمار والتشغيل يعد من أولويات السياسات العمومية في المغرب خلال العشرية الأخيرة، باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لبناء اقتصاد تنافسي قادر على ضمان النمو المندمج، وخلق الثروة وفرص الشغل، وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

وشدد السيد لكحل في كلمة باسم مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالاستثمار والتشغيل، على أن المجموعة انبثقت من قناعة راسخة لدى مكونات مجلس المستشارين بكون محوري الاستثمار والتشغيل يشكلان قاطرة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وإطارا استراتيجيا يترجم طموحات المغرب في التقدم والازدهار تنفيذا للتعليمات الملكية السامية.

وسجل أن الحديث عن الاستثمار في ارتباطه بقضايا التشغيل إشكالية ملحة تمليها المتغيرات الجيوستراتيجية التي تعرفها الساحة الدولية وتداعيات الأزمات الإقليمية التي ترخي بظلالها على جميع مناطق العالم، منوها إلى أن الحكومات المتعاقبة نفذت إصلاحات عديدة ومتتالية لا سيما في إطار أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال.

> **إن المغرب بدأ يرسخ مكانته كوجهة موثوقة وجاذبة للاستثمار بفضل الإصلاحات المتتالية وتحسين مناخ الأعمال**

وأفاد المستشار البرلماني بأن مجموعة العمل الموضوعاتية عقدت إلى حدود اليوم أكثر من عشر جلسات استماع مع فاعلين حكوميين ومؤسسات عمومية استراتيجية وشركاء اجتماعيين وجماعات ترابية ومختلف الفرقاء وذلك من أجل الاستماع إلى قراءتهم ووجهات نظرهم وتقييمهم للخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمار والتشغيل المعتمدة خلال العشرية الأخيرة بما يضمن الإحاطة الشاملة بمختلف زوايا الملف.

وأوضح أن مجموعة العمل عكفت أيضا، على قراءة وتمحيص التقارير الدولية والوطنية الصادرة في مجالي الاستثمار والتشغيل للوقوف على الأرقام الرسمية وقراءتها وتحليلها لكي يعبر التقرير النهائي عن واقع الحال بشكل موضوعي.

افتتاح أشغال المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي (المغرب-سيماك)

افتتحت، يوم الجمعة 20 يونيو 2025 بالعيون، أشغال المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المملكة المغربية وبرلمان مجموعة دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا "سيماك"، بحضور مسؤولين حكوميين وفاعلين مؤسساتيين واقتصاديين، إلى جانب برلمانيين يمثلون عددا من البلدان الإفريقية وخبراء في مجالات متعددة.

ويهدف هذا المنتدى، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من طرف مجلس المستشارين وبرلمان مجموعة "سيماك"، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى إرساء منصة مؤسساتية للحوار وتبادل الرؤى حول سبل تعزيز التعاون الاقتصادي وتنمية المبادلات التجارية بين المغرب ودول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا، بما يخدم إقامة مشاريع تنموية مشتركة، ويساهم في دعم دينامية الاندماج الاقتصادي الإفريقي، في سياق تفعيل اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى تجسيدا للرؤية المتبصرة لجلالة الملك، بشأن ترسيخ شراكة جنوب-جنوب فاعلة ومتوازنة، واستشراف آفاق واعدة للتعاون بين المملكة المغربية وبلدان منطقة وسط إفريقيا، تقوم على المنفعة المتبادلة، والتكامل الاقتصادي، والاحترام المتبادل.

وقد عرف المنتدى مشاركة برلمانية رفيعة المستوى وتمثيلية متميزة للقطاع الخاص وأرباب العمل من دول مجموعة "سيماك"، إلى جانب مسؤولين مغاربة، وخبراء في الاقتصاد، والطاقة، والمناخ، والتنمية المستدامة.

وشمل برنامج المنتدى ثلاث جلسات موضوعاتية رئيسية، تهم دور القطاع الخاص في الاستثمار والتجارة والتكامل الاقتصادي؛ وتأثير التغير المناخي على الأمن الغذائي والتغذية؛ والطاقات المتجددة كرافعة للتنمية المستدامة.

المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي المغرب - سيماك يجسد الإرادة الراسخة لتعزيز الشراكة بين بلدان وسط إفريقيا الوسطى والمغرب

أكد رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)، إيفاريست نغامانا، يوم الجمعة 20 يونيو 2025 بالعيون، أن تنظيم المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي المغرب - المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (سيماك)، يجسد الإرادة الراسخة لتعزيز روابط الصداقة والشراكة بين بلدان وسط إفريقيا والمملكة المغربية.

وأبرز السيد نغامانا، في كلمة

إن تنظيم المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي المغرب - المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا (سيماك)، يجسد الإرادة الراسخة لتعزيز روابط الصداقة والشراكة بين بلدان وسط إفريقيا والمملكة المغربية

خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المنتدى المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من طرف مجلس المستشارين وبرلمان مجموعة "سيماك"، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن هذا اللقاء يعتبر ثمرة إرادة ثلاثية لكل من مجلس المستشارين وبرلمان (سيماك) والاتحاد العام لمقاولات المغرب، بهدف مواكبة برلمانية للعلاقات الاقتصادية بين المملكة بلدان وسط إفريقيا.

وأضاف أن هذا المنتدى يشكل منصة للحوار والتبادل والتعاون بين الفاعلين السياسيين والاقتصاديين من الجانبين، من أجل إبراز فرص التنمية والاندماج الاقتصادي، واستكشاف سبل تعزيز المبادلات التجارية عبر زيارات متبادلة، وبعثات اقتصادية، ومنتديات أعمال ثنائية.

إن إحداث برامج لتكوين الأطر، وإرساء تعاون وثيق لدعم المقاولات المنخرطة في مشاريع التطوير المشتركة، من شأنه تسريع وتيرة الاندماج الاقتصادي المنشود على المستوى القاري

وأعرب رئيس برلمان (سيماك) عن أمله في أن يسهم هذا المنتدى في إطلاق مبادرات وبرامج ومشاريع ذات بعد إقليمي مشترك، وإرساء شراكات متعددة الأبعاد في المجالات الحيوية ذات الاهتمام المشترك، مشيرا، في هذا السياق، إلى مجالات الطاقة والطاقات المتجددة والصيد البحري وتطوير البنيات التحتية، باعتبارها قطاعات واعدة للتعاون ونقل الخبرات.

وأكد السيد نغامانا أن إحداث برامج لتكوين الأطر، وإرساء تعاون وثيق لدعم المقاولات المنخرطة في مشاريع التطوير المشتركة، من شأنه تسريع وتيرة الاندماج الاقتصادي المنشود على المستوى القاري، لا سيما في سياق تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بما ينسجم مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأضاف أن الجلسات الموضوعاتية المبرمجة ضمن أشغال هذا المنتدى تسلط الضوء على التجربة المغربية الغنية، وتساهم في استشراف مشاريع تعاون فعالة مع بلدان "سيماك".

المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي المغرب-سيماك، نموذج للتفاعل البنّاء بين المؤسسات البرلمانية والقطاع الخاص

أكد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب، شكيب العلج، يوم الجمعة 20 يونيو 2025 بالعيون، أن المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المغرب وبرلمان مجموعة دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)، يُعد نموذجا للتفاعل البناء بين المؤسسات البرلمانية وممثلي القطاع الخاص.

وأضاف السيد العلج، في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المنتدى المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من طرف مجلس المستشارين وبرلمان مجموعة "سيماك"، بشراكة مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن هذا اللقاء يُجسد قدرتنا الجماعية على التقريب بين الرؤى السياسية والاقتصادية، لبناء مسار تنموي طموح وواقعي في الآن ذاته، مؤكدا على أهمية الحوار بين المؤسسات البرلمانية وممثلي القطاع الخاص.

وشدد رئيس الاتحاد على أن التحولات الكبرى التي يعرفها السياق العالمي الراهن تفرض ضرورة تعزيز السيادة الاقتصادية

> **إن المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المغرب وبرلمان مجموعة دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (سيماك)، يُعد نموذجا للتفاعل البناء بين المؤسسات البرلمانية وممثلي القطاع الخاص**

لبلدان القارة الإفريقية، معربا عن أسفه لكون إفريقيا لا تزال تلعب دورا محدودا في الإنتاج الصناعي العالمي، إذ لا تتجاوز مساهمتها 1.9 في المائة.

وسجل أن التجارة بين الدول الإفريقية، لا تمثل سوى حوالي 15 في المائة من إجمالي المبادلات التجارية للقارة، مشيرا الى أن هذا الرقم يظل بعيد جدا عن مثيله في آسيا (58 في المائة) أو في أوروبا (68 في المائة).

واعتبر السيد العلج أنه رغم ما تزخر به القارة من ثروات طبيعية، وكفاءات بشرية، وفرص تنموية، فإنه لم يتم بعد استثمار بما فيه الكفاية التكامل الاقتصادي لإفريقيا من أجل تحقيق تنمية صناعية وتجارية مستدامة تخدم مصالح شعوب القارة.

وأبرز في هذا السياق، أنه تماشيا مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، فإن المغرب، بما في ذلك قطاعه الخاص ملتزم بقوة بالمساهمة في هذا التحول المنشود.

ولترجمة هذه الطموحات إلى واقع ملموس، يضيف السيد العلج، تم تحديد بعض الأولويات استراتيجية والتي تهم الرأسمال البشري والأمن الغذائي والطاقة من أجل التصنيع.

وذكر في هذا الصدد، بأهمية المبادرة الملكية الأطلسية التي أطلقها جلالة الملك، سنة 2023، والتي تهدف إلى فك العزلة عن دول إفريقيا الوسطى، من خلال ربطها بالأسواق العالمية عبر بنية تحتية لوجستيكية، وموانئية، وصناعية، انطلاقا من الأقاليم الجنوبية.

تعزيز الشراكات جنوب - جنوب خيار استراتيجي لمواجهة التحديات التنموية

أكد مسؤولون حكوميون يمثلون قطاعات وزارية مختلفة، يوم الجمعة 20 يونيو 2025 بالعيون، أن تعزيز الشراكات جنوب - جنوب يشكل خيارا استراتيجيا لمواجهة التحديات التنموية، مشددين على أهمية التعاون في مجالات التكوين المهني، والعمل المقاولاتي، وتسريع الانتقال الرقمي، لضمان نمو مستدام وتكامل اقتصادي بين بلدان القارة الإفريقية.

وأبرز هؤلاء المسؤولون في افتتاح أشغال المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المملكة المغربية وبرلمان مجموعة دول المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا "سيماك"، المنظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أن المغرب انخرط بقوة في تعزيز دينامية التعاون الاقتصادي مع عدد من البلدان الإفريقية جنوب الصحراء من خلال مشاريع استراتيجية كبرى، ومبادرات في مجالات الأمن الغذائي والانتقال الطاقي، فضلا عن الاستثمار والتبادل التجاري.

> **إن تعزيز الشراكات جنوب - جنوب يشكل خيارا استراتيجيا لمواجهة التحديات التنموية، مشددين على أهمية التعاون في مجالات التكوين المهني، والعمل المقاولاتي، وتسريع الانتقال الرقمي، لضمان نمو مستدام وتكامل اقتصادي بين بلدان القارة الإفريقية**

في هذا الإطار، سلط وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، الضوء على أهمية التكوين المهني والمقاولة الصغرى، باعتبارهما عصب الحياة بالعديد من الدول الإفريقية.

وأوضح السيد السكوري أن المبادرات الاقتصادية والاجتماعية لن تُكتب لها الاستمرارية مالم تقترن بإرادة سياسية وحكامة فعالة، لافتا إلى أن نجاح الاندماج والتنمية الاقتصادية يظل مرتبطا بشكل وثيق بالبعد الاجتماعي، الذي يعد ضروريا للحفاظ على التماسك وضمان تنمية مندمجة.

وقال نحن في لحظة يعد فيها الجهد الإقليمي والاندماج الإقليمي السبيل الوحيد لمواجهة التحديات التي تواجهها بلداننا بشكل فردي في ما يتعلق بالنمو، مشددا على أن هذا النمو لا يمكن أن يكون مستداما إلا إذا استفاد من شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص.

من جانبها، سجلت الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أمل الفلاح السغروشني، أن المغرب، وإدراكا منه لعمق انتمائه الإفريقي، جعل من الشراكة مع دول القارة الإفريقية أولوية استراتيجية.

وبعد أن أكدت أن التعاون جنوب-جنوب يقع في صلب السياسة الخارجية للمغرب القائمة على التضامن، أشارت السيدة السغروشني إلى أن المغرب يصنف حاليا ضمن المستثمرين الأفارقة الاوائل في منطقة "سيماك"، معتبرة أن هذا التموقع هو ثمرة نهج قائم على الحوار الاقتصادي، والالتزامات الواضحة، والشراكات المبنية على الثقة والتضامن وإعلاء المصلحة المشتركة.

وفي هذا السياق، سجلت المسؤولة الحكومية أن الاندماج الاقتصادي الإفريقي يعد مسألة استراتيجية، لافتة إلى أنه يتعين تثمين التكامل بين اقتصاداتنا، لا سيما من خلال تيسير التبادل، وتنسيق النظم القانونية، وتعزيز البنيات التحتية المشتركة.

بدوره، أكد كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، عمر حجيرة، أن التعاون جنوب-جنوب شكل على الدوام محورا أساسيا في الرؤية الإفريقية المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وهو ما يتجلى بشكل ملموس في تنظيم المنتدى البرلماني للتعاون الاقتصادي بين المغرب والدول الأعضاء في مجموعة "سيماك".

وأوضح السيد حجيرة أن التعاون التجاري بين المغرب والدول الأعضاء في "سيماك" يتجسد من خلال تعزيز الطرفين لشراكة اقتصادية مستمرة، بحيث بلغ الحجم الإجمالي للتبادل التجاري سنة 2024 ما يقارب 2،1 مليار درهم، فضلا عن تسجيل الاستثمارات المباشرة المغربية تطورا ملحوظا في المنطقة، مشيرا إلى أن هذه الاستثمارات موجهة بشكل خاص نحو قطاعات ذات أثر اقتصادي كبير مثل المالية، والأبناك، والتأمين، والاتصالات، والصناعات الغذائية والبنية التحتية.

من جانبه، قال كاتب الدولة المكلف بالإدماج الاجتماعي، عبد الجبار الرشيدي، إنه في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية والجيوسياسية، بالإضافة إلى جائحة كوفيد 19، أطلق جلالة الملك مشروع تثبيت ركائز الدولة الاجتماعية، باعتباره ثورة اجتماعية هادئة، تروم النهوض بالإنسان المغربي، وضمان الحماية والعيش الكريم للمواطنات والمواطنين، وذلك من خلال، تعميم منظومة الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة، وتنزيل برنامج الدعم المالي المباشر لفائدة الأسر الفقيرة والمعوزة، ودعم السكن. فضلا عن إرساء سياسات عمومية مواكبة تروم النهوض ببعض الفئات في وضعية إعاقة.

وأضاف السيد الرشيدي أنه يتم على مستوى القطاع العام اعتماد تدابير خاصة لضمان مناصب عمل في الإدارات العمومية للأشخاص في وضعية إعاقة كتخصيص7 بالمائة سنويا من المناصب، فضلا عن تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة من حاملي الشواهد العليا والتقنية.

وفيما يخص القطاع الخاص، أوضح أنه يتم إبرام اتفاقيات مع مجموعة من المقاولات الخاصة لتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة وضمان اندماجهم في سوق الشغل بناء على الكفاءات التي يتمتعون بها ودعما للمسؤولية الاجتماعية للمقاولة الوطنية، فضلا عن تمويل المشاريع المدرة للدخل في إطار التشغيل الذاتي.

افتتاح أشغال ندوة بالعيون حول قضية الصحراء المغربية من شرعية التاريخ إلى رهانات المستقبل

افتتحت، يوم السبت 21 يونيو 2025 بمدينة العيون أشغال ندوة وطنية حول قضية الصحراء المغربية تحت عنوان "من شرعية التاريخ إلى رهانات المستقبل".

وتتوخى هذه الندوة التي نظمتها مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة بمجلس المستشارين المكلفة بتقديم الاستشارة في موضوع القضية الوطنية الأولى للمغرب: قضية الوحدة الترابية للمملكة، فتح نقاش يربط الماضي بالحاضر ويستشرف المستقبل، ويساهم في تعزيز الترافع المدني والمؤسساتي عن القضية الوطنية.

وقد سعت الندوة، حسب أرضية تأطيرية، إلى تعميق الوعي بتاريخ الصحراء المغربية والروابط التي تجمعها بالمركز، وتحليل تطورات الموقف الأممي والدولي بخصوص النزاع المفتعل، وإبراز الدينامية التنموية والثقافية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية، فضلا عن تحفيز الشباب والمجتمع المدني على الترافع من موقع الفاعلية والمسؤولية.

وأكدت الوثيقة أن تنظيم هذه الندوة الوطنية بمدينة العيون يجسد عمق الارتباط التاريخي والسياسي والروحي بين الصحراء والدولة المغربية. كما يكتسي طابعا رمزيا ودلاليا كبيرا باعتبار المدينة فضاء شاهدا على التلاحم الوطني، ومسرحا لمشاريع تنموية كبرى، ومجالا حيويا للتفاعل مع قضايا السيادة والتنمية والهوية.

وفي مداخلته خلال الجلسة الافتتاحية للندوة، أكد رئيس مجلس المستشارين، السيد محمد ولد الرشيد، أن التحولات التنموية الكبرى التي شهدتها الأقاليم الجنوبية جعلت منها نموذجا وطنيا متميزا ومتفردا، من خلال مشاريع مهيكلة وأوراش تنموية كبرى تشمل مختلف المجالات، وذلك بفضل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، التي جعلت من وضوح الرؤية وثبات الاختيار والعمل المتواصل والاستباقي، نهجا قويما لبناء مغرب الإنصاف والتنمية والكرامة.

وأوضح السيد ولد الرشيد أن المملكة انخرطت في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المندمجة والعدالة المجالية، مضيفا أنه في السياق نفسه، جرى تنزيل النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي تحول اليوم

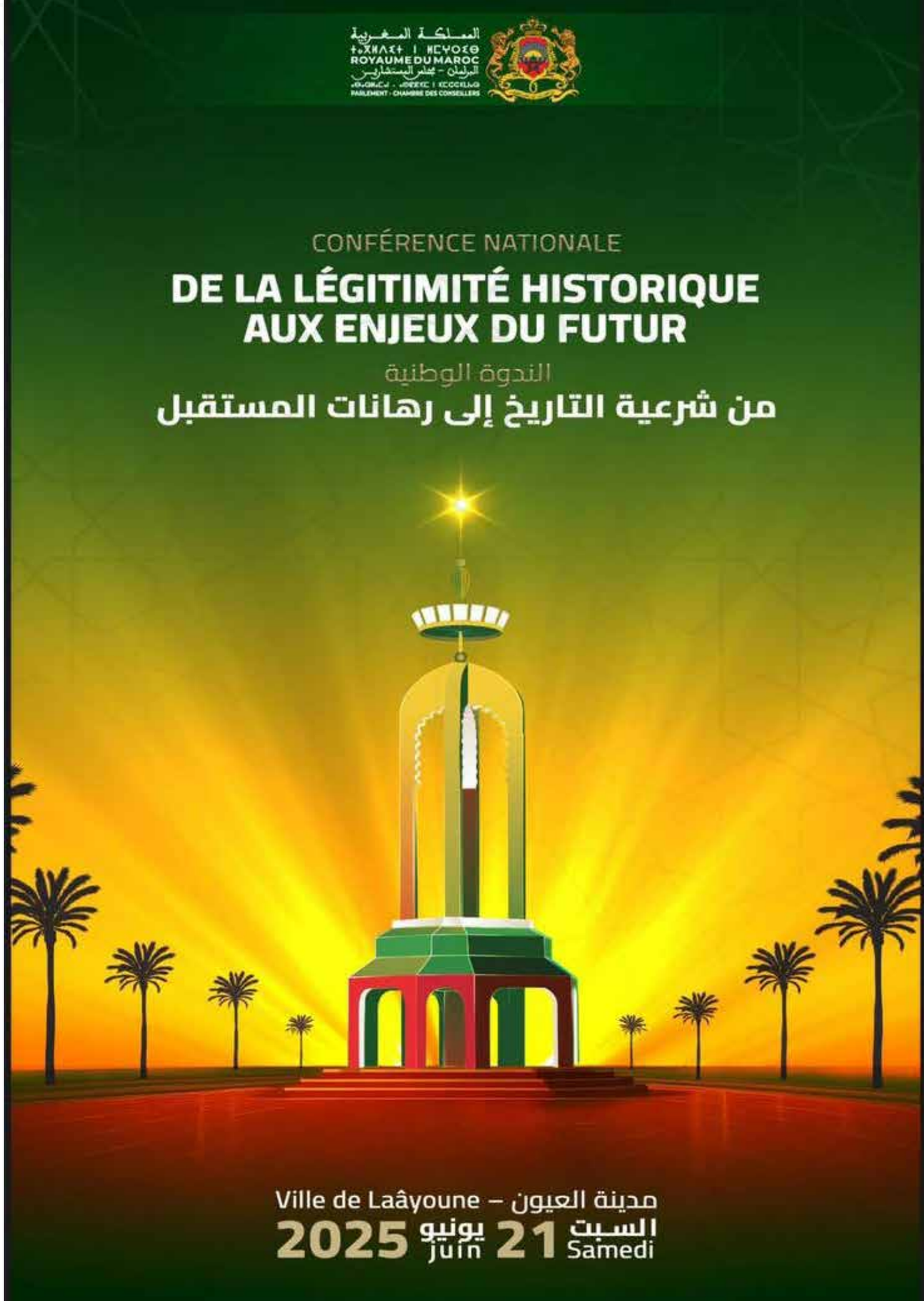

إن المملكة انخرطت في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة باعتباره خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية المندمجة والعدالة المجالية

إلى مشاريع اقتصادية كبرى، وبنيات تحتية متطورة، وبرامج اجتماعية مكنت من خلق فرص العمل، وتعزيز جاذبية الاستثمار.

ولفت إلى أن هذه المبادرات والمشاريع تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن ما قُدم كتصورات استراتيجية أو التزامات وطنية، تحول اليوم إلى منجزات واقعية ومكاسب ميدانية، تشهد بها التحولات العميقة التي عرفتها هذه الربوع من الوطن.

وشدد السيد ولد الرشيد، على الدور الوطني البارز الذي اضطلعت به قبائل الصحراء المغربية وشيوخها على امتداد الأجيال، في تجسيد لصدق الولاء والِانتماء، والتشبث الراسخ بالوحدة الوطنية والعرش العلوي المجيد، وكذا الشرعية الشعبية والديمقراطية التي اكتسبها المنتخبون الممثلون لسكان الصحراء المغربية.

وأضاف أنه انطلاقا من هذه الشرعية التمثيلية، وبفضل الإجماع الوطني، تتوالى اليوم المكاسب الدبلوماسية التي تحققها المملكة في ملف الوحدة الترابية، لا سيما على صعيد تنامي الدعم الدولي المتزايد لمغربية الصحراء ولمبادرة الحكم الذاتي، بوصفها الحل الواقعي والوحيد لإنهاء هذا النزاع المفتعل، وذلك، في امتداد طبيعي لمسار دبلوماسي ثابت اختار فيه المجتمع الدولي منطق الحل العملي والمسؤول بدل الجمود، ليعزز بذلك مكانة المغرب كفاعل دولي موثوق وشريك استراتيجي في ضمان الأمن والسلم الدوليين.

وأكد أن هذا التحول الدبلوماسي الكبير هو ثمرة لرؤية ملكية استراتيجية استباقية، جعلت من التنمية الشاملة دعامة لترسيخ السيادة، ومن تقوية الجبهة الداخلية والإجماع الوطني سندا متينا، للترافع المتواصل دفاعا عن الوحدة الترابية للمملكة.

من جهته، قال السيد لحسن حداد، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة، إن الحديث عن قضية الصحراء المغربية، هو في عمقه حديث عن الهوية الوطنية والامتداد الحضاري للدولة المغربية، وعن البيعة كعقد جامع، وارتباط الإنسان بالصحراء كفضاء للتاريخ والكرامة والانتماء.

وأضاف أنه إذا كانت شرعية التاريخ تؤكد أن الصحراء كانت دائما جزأ لا يتجزأ من السيادة المغربية، فإن هذه الشرعية لا تختزل في الماضي فقط، بل تتحول إلى قوة فاعلة حين تترجم إلى مشاريع، ومؤسسات، ونموذج تنموي شامل، مردفا أن المكاسب التي تحققت في قضية الصحراء ترسخ وتكتسب بعدا مستقبليا حين تترافق مع رؤية تنموية تجعل من الأقاليم الجنوبية فضاء للاستثمار والاندماج الإفريقي والعدالة المجالية والإشعاع الإقليمي.

وأبرز السيد حداد أن المغرب اختار هذا المسار بثقة وعقلانية، من خلال تعزيز الجهوية المتقدمة، وإطلاق أوراش كبرى في البنية التحتية، وربط السيادة بالتنمية، وترسيخ مكانة الأقاليم الجنوبية كبوابة للمغرب نحو عمقه الإفريقي.

وأكد أن تنظيم هذه الندوة يعبر عن وعي برلماني بأن قضية الصحراء ليست فقط ملفا سياسيا، بل مشروعا مجتمعيا طويل النفس، يتطلب الاستباق والمعرفة والتعبئة الهادئة والمستمرة، داعيا إلى جعل هذه المحطة نقطة انطلاق جديدة نحو مزيد من الفعل الوطني المشترك، من أجل ترسيخ مغربية الصحراء كقضية وجود لا قضية حدود، وكرافعة للوحدة والنماء والانفتاح.

وناقش المشاركون في أشغال هذه الندوة مواضيع من قبيل الأبعاد التاريخية والسياسية للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة الحكم الذاتي، والنموذج التنموي للأقاليم الجنوبية: الإنجازات والتحديات، والثقافة الحسانية والهوية الوطنية الجامعة.

إن الحديث عن قضية الصحراء المغربية، هو في عمقه حديث عن الهوية الوطنية والامتداد الحضاري للدولة المغربية، وعن البيعة كعقد جامع، وارتباط الإنسان بالصحراء كفضاء للتاريخ والكرامة والانتماء

سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية تستند إلى شرعية تاريخية وقانونية راسخة

أكد متدخلون في ندوة وطنية حول قضية الصحراء المغربية، نظمت يوم السبت 21 يونيو 2025 بالعيون تحت عنوان "الصحراء المغربية: من شرعية التاريخ إلى رهانات المستقبل"، أن سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية تستند إلى شرعية تاريخية وقانونية راسخة، مبرزين الدينامية التنموية الشاملة التي تعرفها هذه الأقاليم.

واستعرض المتدخلون في هذه الندوة المنظمة من طرف مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة بمجلس المستشارين المكلفة بتقديم الاستشارة في موضوع "القضية الوطنية الأولى للمغرب: قضية الوحدة الترابية للمملكة"، المؤهلات التي تزخر بها الأقاليم الجنوبية للمملكة، والتي تؤهلها لأن تكون قطبا اقتصاديا صاعدا ومجالا استراتيجيا للاستثمار والتكامل الإفريقي.

وفي هذا الإطار، قال سيدي حسنا الإدريسي الركيبي، أحد شيوخ القبائل الصحراوية المغربية، إن روابط البيعة الشرعية التي تجمع كافة أبناء الصحراء المغربية على مر العصور بسلاطين وملوك الدولة المغربية، والتي أقرتها محكمة العدل الدولية بلاهاي التي

> إن سيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية تستند إلى شرعية تاريخية وقانونية راسخة، مبرزين الدينامية التنموية الشاملة التي تعرفها هذه الأقاليم

أكدت أحقية المغرب على صحرائه، لم تنقطع في يوم من الأيام، وبقيت موصولة على الدوام بين العرش وقبائل الصحراء.

وأكد السيد الإدريسي الركيبي أن ما تعيشه الصحراء المغربية وساكنتها من استقرار وأمن ونماء ونهضة شاملة على جميع المستويات لا يدع مجالا للشك بشأن مغربية الصحراء، والتي تكرسها روابط البيعة وشرعية التاريخ.

من جانبه، أوضح الدبلوماسي والإعلامي، حسن عبد الخالق، أن المغرب تبنى منذ سنة 2007 خيارا واضحا لحل النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، من خلال تقديم مبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي وتوافقي، والتي حظيت بدعم متزايد من المجتمع الدولي، خاصة من قبل الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن كفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وأضاف أن العودة القوية للمغرب إلى الاتحاد الإفريقي مكنت من تحييد المناورات السياسية داخل القارة، وهو ما توج بصدور قرار تاريخي سنة 2018 أكد على الاختصاص الحصري للأمم المتحدة في معالجة هذا النزاع، مشيرا إلى أن التفاعل الإيجابي لمجلس الأمن، خاصة من خلال قراراته الأخيرة، يعكس الزخم الدولي المتصاعد لدعم المبادرة المغربية، وواقعا دبلوماسيا جديدا.

من جانبه، أكد رئيس مركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية، بوبكر حمداني، أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي تعد رؤية متقدمة تتجاوز المقاربات التقليدية في حل النزاعات، ونموذجا ملهما للحكم الرشيد في القرن الـ 21، مشيرا إلى أنها تشكل دعوة صريحة للانتقال من عصر النزاعات الموروثة إلى عصر البناء المشترك والرخاء المتقاسم.

وشدد السيد حمداني على أن هذه المبادرة تؤكد بشكل قاطع وجازم على أن هذا الحل يندرج ضمن سيادة المملكة ووحدتها الترابية "والتي لا تقبل المساومة والتجزئة".

من جهة أخرى، سجل رئيس الفرع الجهوي لمنتدى الصحراء للحوار والثقافات، الطالب بويا ماء العينين، أن النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية مكنها من الاستفادة من مشاريع استثمارية وتجهيزات وبنيات تحتية حققت تطلعات الساكنة ومكنتهم من الولوج إلى مجموعة من الخدمات الأساسية.

وأبرز أن الأقاليم الجنوبية للمملكة تتميز بموقع جغرافي استراتيجي يجعلها منفتحة على العمق الإفريقي وتشكل نقطة وصل مع أوروبا، كما تزخر بإمكانات بحرية، ومعدنية، وطاقية كبيرة، فضلا عن رأسمال بشري مؤهل، ومناخ استثنائي، وتكامل جهوي متنوع، وهي خصائص قلما تجتمع في جهة واحدة.

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⵓⵔⵔⴰⵙ - ⵓⵙⵎⵔⵙⵙⵉⴷⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
CHAMBRE DES CONSEILLERS

مجلس المستشارين

اتصل بنا

www.chambredesconseillers.ma

للتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني:

communication@chambredesconseillers.ma

العدد 2 – 2025 – مجلة دورية – الإيداع القانوني: 2025PE0018 – ردمد: 4938-3085 – www.chambredesconseillers.ma

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ - ⴰⵎⴹⵔⴰⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
CHAMBRE DES CONSEILLERS

مجلس المستشارين